الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

Gestion des Techniques Urbaines

université oum el bouaghi

مجلة علوم المدينة، المحيط والأقاليم

ISSN 2830-8492

العدد06/ديسمبر 2024م

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Larbi Ben M'hidi Oum EL Bouaghi

INSTITUT DE G.T.U

Gestion des Techniques Urbaines
université oum el bouaghi

REVUE DES SCIENSES DE LA VILLE ,DE L'ENVIRONEMENT ET DES TERRITOIRES

N° 06/DECEMBRE 2024

ISSN 2830-8492

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

مجلة علوم المدينة، المحيط و الأقاليم

أعضاء لجنة التحرير:

- الدكتورة : نوال قلاب ذبيح – أستاذ محاضر قسم – أ – رئيس تحرير المجلة
- الدكتورة : نجلاء غرابي – أستاذ محاضر قسم – ب – عضو
- الأستاذة: نضال عبدي – أستاذ مساعد – ا – عضو

العدد06/ديسمبر 2024 م

كلمة السيد مدير الجامعة للمجلة

باحثينا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نتواصل معكم ونضع بين أيديكم الإصدار الأول من المجلة العلمية المحكمة "**علوم المدينة، المحيط والأقاليم**" والتي تصدر عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي ، دعما لرسالة الجامعة العلمية والمعرفية ومساهمتها في التنمية الفكرية الشاملة وتُعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية.

وإيمانا منّا بأنّ النشر العلمي هو ربيع المعرفة، وهو في الوقت نفسه القلب النّابض للجامعة، والواجهة للنشاط الفكري والبحثي والعلمي، والدّعامة التي تستند إليها كل مكونات الجامعة، فإنّنا قد أسسنا لسياسة ناجعة وناجحة ترتكز على فتح الأبواب أمام كل باحث ومبدع يبدي الإضافة ويصنع التميز، مسخّرين كلّ الطاقات والإمكانات في سبيل إيصال المعرفة إلى كل مكان في وطننا الحبيب وفي العالم من خلال ما تتوفر عليه الجامعة من مجلات علمية محكمة تمثل مصادر مهمة للباحثين وكتب علمية ومطبوعات .

ومما لا شكّ فيه أن الثورة الرقمية في كل مجالات الحياة المعاصرة وما تتيحه **الشبكة العنكبوتية بكل أدواتها المؤثرة** ، يجعلنا لا نستغني عنها، على مستوى نشر المعرفة وعولمة الإنتاج العلمي والبحثي ووصولهما إلى شريحة واسعة داخل المجتمع الأكاديمي بمختلف فئاته بما يفيد الإنسانية عموما والأسرة العلمية الجزائرية على وجه الخصوص.

وحرصًا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الارتقاء بواقع المجلات العلمية المحكمة، قامت بتخصيص بوابة الكترونية خاصة بالنشر العلمي (المنصة الجزائرية للمجلات العلمية– ASJP) وإيلائه الأهمية القصوى في برامج الحكومة وفي القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي، من أجل ترقية النشر العلمي وفتح آفاق جديدة له ، متجاوزين بذلك مشاكل النشر التقليدي.

كما أعطت الوزارة الوصية أولوية قصوى للإنتاج والنشر العلمي الأكاديمي في كل عملية تقييم لكل مناحي الحياة الجامعية مستغلين فعالية أدوات النشر المبتكرة في الوقت الراهن.

إنّ تأسيس مجلة «**علوم المدينة، المحيط والأقاليم**" بنسختها الإلكترونية استعدادا لولوج البوابة الالكترونية (ASJP)، يأتي كرهانا علميا وتحديا هاما وجادا للحاق بركب التطور التكنولوجي الذي دخل مجال النشر الجامعي.

إننا ندرك الدور الهام الذي ستلعبه مجلتكم "**مجلة علوم المدينة المحيط والأقاليم** "في تطوير وترقية النشر العلمي داخل الجامعات الجزائرية ومواكبة الإنتاج العلمي للباحثين المختصين من أساتذة باحثين وطلبة الدراسات العليا في مجال المدينة وتهيئة الإقليم وذلك بنشر الحيوية وتشجيع الابتكار من أجل التنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكمحاولة لإدماج الواقع في البحث العلمي وإدخاله إلى العالم الرقمي مما سيسهل عملية التواصل بين مختلف الباحثين والمهتمين بهدا الموضوع وسينعكس ذلك بلا شك إيجابا على جودة البحث العلمي ومردوديته في مجال ضبط قواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها في إعداد كل مشاريع التنمية المحلية والمخططات المتعلقة بها .

وفي الأخير، نَهيب بكل الباحثين المهتمين سواء من داخل الوطن أو خارجه التواصل الهادف مع هيئة تحرير المجلة عن طريق المساهمات العلمية المتنوعة التي نأمل بأن تثري ميدان البحوث العلمية وترتقي بهذه المجلة التي تعتبر من قلائل المجلات المتخصصة في هذا الميدان وتمنحها دورا متميزا وتفتح آفاق جديدة للنشر العلمي بالجزائر.

مدير الجامعة

الأستاذ الدكتور زهير ديبي

كلمة السيد مدير المعهد للمجلة

تعيش المدن في وقتنا الحالي العديد من التحولات والتغيرات التي مست جميع بنياتها الأساسية وأثرت على مورفولوجيتها وتخطيطها الحضري، استجابة منها للتحديات التي تواجهه إجراء التوجه نحو أنماط جديدة للتحضر وما رافقها من متطلبات جديدة للحياة في خضم العديد من المشاكل الحضرية التي تُعاني منها كأزمة السكن والنقل والمرور، وانتشار التلوث باختلاف أنواعه، وتدهور العديد من البنيات الحضرية وظهور الفوارق الحضرية بين مختلف المناطق... في الوقت الذي أصبحت تواجه فيه مدن العالم مشاكل التغيّر المناخي، والبحث عن موارد بديلة، وابتكار أساليب جديدة للاستغلال والاستخدام الطاقوي للدفع بالفاعلية الاقتصادية وضمان عدالة اجتماعية لكل فئات المجتمع والمحافظة على توازن البيئة ... لتحقيق التنمية المنشودة ضمن ديناميكية حضرية تراعي أبعاد الاستدامة التي يُطمح لتجسيدها على آفاق مستقبلية تدمج العديد من الفاعلين من جهات مختلفة في إعداد استراتيجية تشاركية ترمي لتأسيس دور فعال للمجتمع المحلي في صُنع القرار ومعالجة مختلف المشاكل الحضرية تماشيًا مع الطموحات والانشغالات الآنية والمستقبلية. وتأتي مجلة " علوم المدينة، المحيط والأقاليم Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires" في عددها الافتتاحي لتُقدم عددًا من البحوث التي تعالج بعض القضايا الحضرية في بعض المدن الجزائرية من جهة، وكدعوة للباحثين للمشاركة في التحليل والتفكير المشترك لمختلف القضايا والمشاكل التي تعاني منها المدينة على عدة مستويات مجالية في ارتباط مباشر مع الإقليم، لتُشكل قاسمًا مشتركًا بين مختلف التخصصات العلمية وتتقاطع فيها كل المقاربات تعكس من خلالها الاهتمام المتعدّد الأوجه النابع بوحدة المصير الحضري المرتبط بالمجتمع، والاقتصاد والبيئة.

د.**شــواي السعيد**

كلمة رئيس التحرير لافتتاحية العدد الأول

بعد استهلالنا بقوله تعالى ((إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَاءكُمُ الْفَتْحُ)) الأنفال 19 والصلاة على رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم ، نستفتح متكلين عليه ومستعين به على إصدار عددنا الأول لعام 2020 م ، لمجلة علوم المدينة ، المحيط والأقاليم الصادرة عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي – الجزائر –فقد آبت مجلة علوم المدينة ، المحيط والأقاليم على نفسها إلا أن تكون مجلة علمية محكمة ، تعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية ، وتصدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية .

معبرة عن آمال وطموحات جامعة أم البواقي في توسيع دائرة أفقها الثقافي، وتحقيق رسالتها العلمية التخصصية والعامة من خلال ما ينشر فيها من بحوث في شتى فروع المعرفة الإنسانية ، ومؤسسة لرسالتها تجاه المجتمع المنتمية إليه والمنتمي إليها أساتذة وطلابا وموظفين ، فاتحة الباب مشرعا أمام العقول النيرة الرصينة والأقلام الجادة ، لتأخذ طريقها في تحقيق ما تصبو إليه من طموحات علمية من خلال ما ينشر فيها تحت مظلة النخبة العلمية والوظيفية كما يفرضه التقويم العلمي الدقيق والسري المتعارف عليه ، ويتبع شروط النشر المعلن عنها.واضعة ضمن أهدافها تحقيق رغبة قطاع كبير من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين علميا ووظيفيا، التي ظلت المؤسسات البحثية وأدواتها موصدة أمامها أو انعدمت كليا.في غير تحديد للكاتب أن يكون من هذه الشريحة أو تلك، أو منتمياً لهذا التخصص أو ذاك، تصدر المجلة رافعة لواء الصدق والموضوعية في عملها، قابلة برحابة صدر النقد الهادف البناء الذي يدفعنا إلى مزيد من التقدم والنجاح. آملين أن يحظى عددنا البكر باهتمامكم ، حتى يشعرنا بأن هذا الجهد المبذول قد حقق بعض ما نصبو إليه ، وهذا كله سينمو بفضل تشجيعكم ومشارتكم الفاعلة.

د. قلاب ذبيح نوال

التعريف بالمجلة

مجلة المدينة، المحيط و الأقاليم"***Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires***"هي مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة "العربي بن مهيدي" أم البواقي، نصف سنوية تعنى بنشر البحوث المتعلقة بـ: التسيير الحضري، التقنيات الحضرية، المدينة والإقليم، البيئة الحضرية(حماية المجالات الحضرية من الأخطار) ، جغرافية المدن، التخطيط الحضري (كتخطيط المدن الجديدة و المناطق السياحية والنقل)، العمارة و العمران، العقار، الاعتماد على وسيلة نظم المعلومات الجغرافية في عملية التخطيط و التنمية بكل أبعادها... وكل ماله علاقة بالظاهرة الحضرية، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

تهدف المجلة إلى إيجاد مجالاً مرجعيًا للنشر في مجال المدينة، الإقليم، البيئة، استخدام الوسائل الحديثة في عملية تحليل المعطيات المجالية واتخاذ القرار، كل ما له علاقة بالظاهرة الحضرية والارتقاء بها علميًا. حيث تهدف المجلة إلى تشجيع الباحثين للمساهمة بإنتاجهم العلمي في إيجاد حلول وطرح الأفكار التي من شأنها فهم المشاكل التي تواجهها المجالات الحضرية.

شروط النشر بالمجلة:

- يجب أن يتسم البحث بالجدية، الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية و الأمانة العلمية، وأن يُقدم إضافة علمية ومعرفية.
- يجب أن يتوفر بالبحث أبجديات البحث العلمي: إشكالية، تحليل، مناقشة، نتائج...
- يجب أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدّم للنشر بمجلة أخرى، ولا بد أن يقدم الباحث إقرارًا خطيا.
- يجب أن يُكتب البحث بإحدى اللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والإنجليزية.
- يرفق البحث بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني بلغة أخرى من المذكورة أعلاه على أن يكون أحدهما بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.
- ترسل ورقة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني مكتوب ببرنامج (Microsoft Word)
- أن لا يتعدى عدد صفحات البحث عن 20 صفحة (مقاس أ4), نوع الخط بالعربيةTraditionalArabic مقاسه في النص 14 و 12 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية نوع Times New Romanمقاسه في النص 12 و 10 بالنسبة للهوامش.
- تنظم المراجع و هذا باختيار طريقة من طرق الفهرسة المعروفة في ترقيمها و تسلسلها.
- تقدم الأشكال والصور والخرائط ضمن نص البحث بصيغة (JPEG) ولا بد أن تكون واضحة وسهلة القراءة.
- تخضع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي السري، لتوضيح مدى صلاحيتها للنشر.
- على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية و ذلك للسماح بنشر المقال.
- يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.
- تُعبر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ولا عن رأي المجلة.
- يرجى الاطلاع على المزيد من تفاصيل النشر في المجلة باللغات الثلاث في الملاحق رقم 01 ,02 و03.
- ترسل الأبحاث إلى البريد الإلكتروني للمجلة:

revue.vet@univ-oeb.dz

اللجنة العلمية للمجلة:

الاسم	البريد الإلكتروني
أ. د صالح بوشمال – جامعة أم البواقي	s_bouchemal@yahoo.fr
أ. د فؤاد بن غضبان– جامعة أم البواقي	fouad.benghadbane@gmail.com
أ.د إسماعيل يوسف – جامعة المنوفية – مصر	ismail.youssif@art.menofia.edu.eg
أ.د قرفية الصادق – جامعة عنابة	gsaddek1@yahoo.fr
أ.د قسوم جمال الدين – جامعة عنابة	jamelguessoum@yahoo.fr
أ.د مازوز السعيد – جامعة أم البواقي	mazouz.said@univ-oeb.dz
أ.د عداد محمد الشريف – جامعة أم البواقي	addad.cherif@uni-oeb.dz
أ.د بوسماحة احمد – جامعة أم البواقي	bousmaha06@yahoo.fr
أ.د خياري عبد القادر – جامعة أم البواقي	hhkhiari @yahoo.fr
أ.دبن زقوطة محمد سعيد – جامعة أم البواقي	Benzagouta.ms@univ-oeb.dz
د.شواي السعيد – جامعة أم البواقي	Saidchouai25@gmail.com
د. بوزحزح فؤاد – جامعة قسنطينة 03	fouadov2002@yahoo.fr
د. ابراهيم جبنون– جامعة تبسة	brahim.djebnoune@univ-tebessa.dz
د. قلاب ذبيح نوال – جامعة أم البواقي	Naouel38@hotmail.com
د. بلحارث توفيق – الجامعة التونسية	taoufik.belhareth@gmail.com
د. آمنة جبار الدليمي– جامعة الأنبار– العراق	amnajabbar2016h@gmail.com
د. محمد السوداني– جامعة الإسكندرية– مصر	Mohamed.esodany@alexu.edu.eg
د. عادل عبد المنعم السعدني– جامعة قناة السويس–مصر	Dr.adel.elsadany@gmail.com
د. ليفا آسيا – جامعة قسنطينة 01	assialifa@gmail.com
د. خوادجية سميحة حنان – جامعة قسنطينة 01	khouadjahanene@gmail.com
د. مازوز توفيق – جامعة أم البواقي	toufik_mazouz@yahoo.fr
د. سعدالي بدر الدين – جامعة أم البواقي	saadali.badreddine@univ-oeb.dz
د. زروقي هشام – جامعة أم البواقي	zerrouki.hichem@univ-oeb.dz
د. بولكعيبات عيسى – جامعة أم البواقي	boulkaibeta@yahoo.fr
د. يحي امينة – جامعة ام البواقي	Amira_urbain@hotmail.fr
د.عيسى غريب –جامعة تبسة	aissa.grib@univ-tebessa.dz،
د. عيسى بن حمادة– جامعة أم البواقي	aissa.benhammada@univ-oeb.dz

د. عبد الغاني قتالي- جامعة أم البواقي	ghanou.gat@gmail.com
د. بولمعيز حسين- جامعة تبسة	houcine.boulmaiz@univ-tebessa.dz
د. تلايجية جمال الدين- جامعة عنابة	t.thelaidjia@gmail.com

قائمة محتويات العدد

المؤلف	العنوان	الصفحة
هيئة التحرير	كلمة السيد مدير الجامعة	04-03
	كلمة السيد مدير معهد تسيير التقنيات الحضرية	05
	كلمة **رئيسة التحرير لافتتاحية العدد**	06
	التعريف بالمجلة	09-07
	قائمة محتويات العدد	10
بناني نرجس	واقع مجالات الترفيه ومكانتها في التخطيط الحضري _دراسة مدينة سطيف نموذجا_	11-21
عيسى قريب	الآليات التّخطيطية للمدن في الجزائر	33-22
Agaguenia Siham	L'attractivité territoriale des petites villes de montagne, quelles opportunités ? Cas de Collo, wilaya de Skikda (Nord –est Algérien)	49-34
بولمعيز حسين	التنمية المحلية بالمناطق الحدودية لولاية تبسة: الواقع والمأمول دراسة حالة بلدية الحويجبات	62-50

غرابي نجلاء	دور شبكة الطرق عبر المراحل التاريخية في تعزيز تطور مدن الشرق الجزائري –حالة ولاية عنابة–	81-63
ملاحق	عربي – فرنسي – انجليزي	90-82

واقع مجالات الترفيه ومكانتها في التخطيط الحضري _دراسة مدينة سطيف نموذجا_

نرجس بناني
معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة
nerdjes.bennani@univ-constantine3.dz

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

لقد أصبح اليوم مفهوم الترفيه يحتل مكانة هامة في حياة الناس، وجزء لا يتجزأ من الأنشطة الحضرية في معظم مدن العالم، وذلك لكونه يمثل صلب الاحتياجات الإنسانية ويتماشى مع نمط الحياة العصرية .وبما أن المدينة هي المكان الذي يعيش فيه نسبة كبيرة من السكان ويقضون فيها معظم وقتهم، فإن مناطق الترفيه هي احدى المقومات الأساسية بها، والتي يقصدها الأفراد لقضاء أوقات الفراغ. ولهذا على صناع القرار في الجزائر الاهتمام بالجانب الترفيهي والنظر إليه على أنه حق للمواطن ومن أساسيات الحياة المعاصرة التي يجب أن يتوفر عليها المجال الحضري.

ان المواطن أصبح يتطلع لتوفير مجالات وأماكن لتكون متنفسا له من إجهاد الحياة العصرية، وهي الإشكالية المطروحة في مدينة سطيف باعتبارها تزخر بمناطق ترفيهية متعددة، تتنوع بين الطبيعية والبشرية وأخرى ثقافية وتاريخية، لذلك فالعمل الميداني والمقابلة المباشرة مع المستخدمين كانت ضرورية للوقوف على وضعية هذه المجالات التي تبين أنها تعرف توافدا كبي ا ر لكنها بحاجة للتأطير والتطوير.

الكلمات المفتاحية: مناطق الترفيه، التخطيط الحضري، أوقات الفراغ ، مدينة سطيف.

Summary:

Today, the concept of recreation has become an important part of people's lives and an integral part of urban activities in most cities around the world, as it represents the core of human needs and keeps pace with the modern lifestyle. Since the city is the place where a large percentage of the population lives and spends most of their time, recreational areas are one of its essential components, which people go to spend their leisure time.

Therefore, decision-makers in Algeria should pay attention to the recreational aspect and consider it as a right of the citizen and one of the basics of contemporary life that the urban space must provide.

The citizen is now looking forward to providing areas and places to be a respite for him from the stress of modern life, which is the problem posed in the city of Setif, as it abounds with multiple recreational areas, varying between natural, human, cultural and historical, so the field work and direct interview with users was necessary to find out the situation of these areas, which showed that they are witnessing a large turnout, but they need to be framed and developed.

Keywords: recreational areas, urban planning, leisure time, Setif city.

مقدمة:

نظرا للتطور الحاصل في نمط المعيشة وانتشار مختلف الهياكل الخدماتية، أصبحت مناطق الترفيه بأشكالها المختلفة مجالا ملائما لاستقبال مختلف الوافدين لقضاء أوقات الفراغ وممارسة بعض الأنشطة التي بإمكانها أعادة النشاط والقوة. فقد انتقل الترفيه من خانة الكماليات إلى خانة الضروريات وأصبح اللعب والتسلية من الأمور الثابتة في حياة الناس التي لا يمكن الاستغناء عنها فجعلوا لها برامج منتظمة وحددوا لها أوقات متعددة.

وتملك مديرية سطيف العديد من المؤهلات الطبيعية والمجالية التي تمكنها وتخولها من توفير عدد معتبر من أماكن الترفيه لسكانها نذكر منها: حديقة التسلية، المركز التجاري...« Park mall » وغيرها الكثير والجدير بالذكر أن توفر هذه الأماكن الترفيهية بمدينة سطيف ليس بجديد عليها فهنالك بعض الأماكن متواجدة منذ فترة الاحتلال الفرنسي الذي أنشأ العديد من الحدائق والمجالات الطبيعية وبعد الاستقلال اهتمت الدولة بها وعملت على تطويرها انطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة" **ما مدى قابلية وقدرة مدينة سطيف لتوفير احتياجات السكان في الترفيه.**"

وعلى ضوء هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ **ما هي طبيعة الأماكن الترفيهية بمدينة سطيف وكيف يؤثر التخطيط الحضري على توزيعها؟**
- ✓ **هل تتوزع بشكل يتلاءم مع المعايير التخطيطية؟**
- ✓ **وما مدى تلبيتها لحاجيات السكان بالمدينة (سطيف)؟**

I.الجانب النظري:

1-1 مفهوم الترفيه:

هو نمط من الترفيه بهدف اللهو بمختلف أنواعه والترويح عن النفس مثل التنزه في الأماكن الخضراء المفتوحة أو السياحة أو ممارسة الألعاب الرياضية ومشاهدة الأفلام السنيمائية وغيرها.[1]

الترفيه عبارة عن نشاط وقت الفراغ الذي يهدف به الوصول إلى تحقيق المتعة والتسلية.[2] الترفيه في اللغة هو التنفيس عن النفس البشرية بعد الضيق حين جاء في المعجم " رفه عن عريمك أي عن نفسك". بما أن المقصود باللهو أو الترفيه هو الشيء الذي يتلذذ به الإنسان، فيلهيه ثم ينقضي".[3]

- **مفهوم وقت الفراغ:** هو الوقت الذي يقضيه الإنسان في ممارسة نشاطات تقع خارج نطاق عمله الوظيفي الذي يعتمد عليه في معيشته. وممارسة هذه النشاطات تكون اختيارية ومن محض إرادته الحرة.[4]
- **مفهوم الوقت الحر:** هو الدقائق والساعات التي بحوزة الفرد والتي لا يعمل خلالها ولا ينتج للمجتمع.[5] هو نشاطات التي يمارسها الفرد خارج وقت الدراسة وخارج الوقت المهني أو وقت العمل ويسمى (Le temps libre) وهو الوقت الذي يتاح للتنشئة الاجتماعية والعيش بشكل مغاير وتبنى فيه الذات ويطلق عليه وقت الاكتشاف.[6]
- **مفهوم وقت الترفيه:** هو الوقت الذي يقضيه الإنسان في ممارسة نشاط ترفيهي ينتج عنه سد أوقات فراغه وتطوير شخصيته وتجديد قواه الجسمانية والعقلية المنهمكة وتحقيق طموحاته.[7]

---

[1] صبري فارس الهيتي: التخطيط الحضري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 225

[2] حسين عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف: جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 203.

[3] إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الفراغ، ط – 2, دار وائل للنشر، عمان، 2009 ، ص 60

[4] عائشة قندوز، كيفية استغلال الفضاء الترفيهي في المدينة، دراسة ميدانية بحديقة التسلية وحظيرة الحيوانات بمستغانم، ص 14.

[5] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الفراغ، ط2, دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 60.

[6] Union Département des associations familiales «Le temps libre des enfants et des adolescents». Observation des familles. Chier N°7, Rennes, 2008 p6.

1-2 مفهوم مجالات الترفيه:

هي قطعة أو مساحة من الأرض والماء، يتم تخصيصها أو تحديدها أو حجرها للاستعمالات الترفيهية العامة أو الخاصة، لاستمتاع مرتاديها من المقيمين في المناطق المجاورة لتلك المناطق الترفيهية، وقد تشمل على مباني وخدمات مساندة.[8] وهي المكان العام أو الخاص داخل المنزل أو خارج المنزل والذي يمكن الاستعادة منه في ممارسة الأنشطة الترفيهية مثل: المناطق المفتوحة، الحدائق العامة، النوادي، الملاعب،...[9].

- **مناطق الترفيه** هي مختلف المناطق التي يقصدها الفرد وينتقل إليها بهدف الحصول على اللهو والتسلية للراحة النفسية والفيزيولوجية من خلال استهلاك مختلف الخدمات الترفيهية التي توفرها هذه المناطق.[10]

1-3 مفهوم التخطيط الترفيهي:[11]

هي عملية تهدف الى ربط الأفراد بأماكن الفراغ بحيث يتم استخدام المعلومات للتوافق مع متطلبات السكان المختلفة فالهدف من التخطيط الترفيهي هو إيجاد جودة الحياة في البيئة والمدينة والهدف العريض هو أكثر رفاهية للحياة الإنسانية الحالية والمستقبلية.

- **أهداف التخطيط الترفيهي:**[12]

– إيجاد وتحسين الأماكن الترفيهية.

–إيجاد وتحسين المعدل واختيار أفضل المواقع للأماكن الترفيهية.

–تحسين الخدمات لتستوعب أكبر قدر من المستعملين.

–الارتقاء بالمفهوم العام لفاعلية أكثر للتخطيط الترفيهي في جميع المستويات.

–التنسيق بين البرامج الترفيهية للقطاعين العام والخاص.

–تهيئة سبل الوصول الى الخدمات الترفيهية.

– خلق التوافق بين الخدمات الترفيهية والخدمات الأخرى داخل المدينة.

– التأكيد على المشاركة الجماهيرية في التخطيط.

- **خصائص أماكن الترفيه:**[13]

–تعتبر أحد المكونات الرئيسية للمدن والقرى.

–تعتمد على استغلال عدة محاور ومناطق قائمة بالفعل مثل: المحاور والمجاري المائية والطرق الرئيسية باختلاف أنواعها ووظائفها والسدود والوديان في المناطق الطبيعية.

---

[7] المرجع السابق (إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الفراغ)، ص 65.

[8] أحمد فريد مصطفى، دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،2005، ص 03.

[9] Seymor M Gold: Recreation planning and design Mc, Grow Book. Co. USA, 1980 p 73

[10] خنفر شعيب. دور مناطق الترفيه في التنمية السياحية. حالة جيجل. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في تقنيات الحضرية، أم البواقي، 206- 2017 ص 10.

[11] المرجع السابق (Symor, M, GOLD, 1980, P73)

[12] المرجع السابق (Symor, M, GOLD, 1980, P73)

[13] إبراهيم الصراج: خدمات الترفيه والتنمية المحلية بإقليم تازة، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، 2020-2021، ص 40.

-تنقسم إلى مجالات مفتوحة ومجالات مغلقة (المفتوحة مثل: الحدائق، الساحات والمغلقة مثل: المقاهي، المطاعم).

-تطورت وتحولت عبر مختلف الحضارات حيث ظهرت عناصر جديدة من مجالات الترفيه شكلا ومضمونا.

-تساهم في خلق فضاء عمومي وتربوي واستثمار أوقات فراغ الشباب.

- **أهمية أماكن الترفيه:** [14]

- تعمل على جودة الحياة ورفاهية السكان وتلبية احتياجاتهم من المناطق الترفيهية، تعتبر المناطق الترفيهية من العناصر الرئيسية والحيوية في تخطيط المدن والتجمعات العمرانية.
- لما أهمية كبرى في التأثير على الحالة النفسية للإنسان حيث أنها تعمل على نقل الإنسان من حالة نفسية سيئة إلى حالة نفسية جيدة.
- الاستخدام كمناطق فاصلة بين الاستعمالات الأراضي المختلفة.
- تعتبر المسطحات الخضراء والحدائق بأنواعها بمثابة الرئة للمدينة حيث تعمل على تنقية الملوثات والمواد العالقة بالجو.
- تعزيز صحة الانسان الجسدية والعقلية.

2- **العلاقة بيت التخطيط و الترفيه :** [15]

هي علاقة تأثير وتأثر حيث يتم تخطيط المنطقة من جانب الترفيه بناءا على أمكانيات المنطقة السياحية والطبيعية والتاريخية، كما يتم تخطيط الخدمات الترفيهية وتوزيعها بناءا على حجم السكان وتركيبهم الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبذلك يكون التخطيط يخدم مناطق الترفيه ويساهم في معالجة المشكلات الحضرية والمحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية.

كما يهدف الى توفير الحلول والبدائل للتحكم في البيئة الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتكاملة من خلال:

- أنه يعتمد على البحث العلمي والحقائق والدراسات الميدانية المكثفة والدقيقة والشاملة.
- يعمل على تنظيم وتوجيه وضبط وإعداد وتنفيذ البرامج في المجالات المختلفة وينسق بينهما في الأنشطة المتكاملة.

[14] فنتور سلينية، غريب شيماء: الأماكن الترفيهية ودورها في احداث تنمية عمرانية مستدامة بالتجمعات العمرانية النائية. بلدية بوتوغة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم تسيير المدنية، جامعة محمد بوضياف، 2021/2020 ص 39.

[15] سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، الإسكندرية، 1999، ص 44.

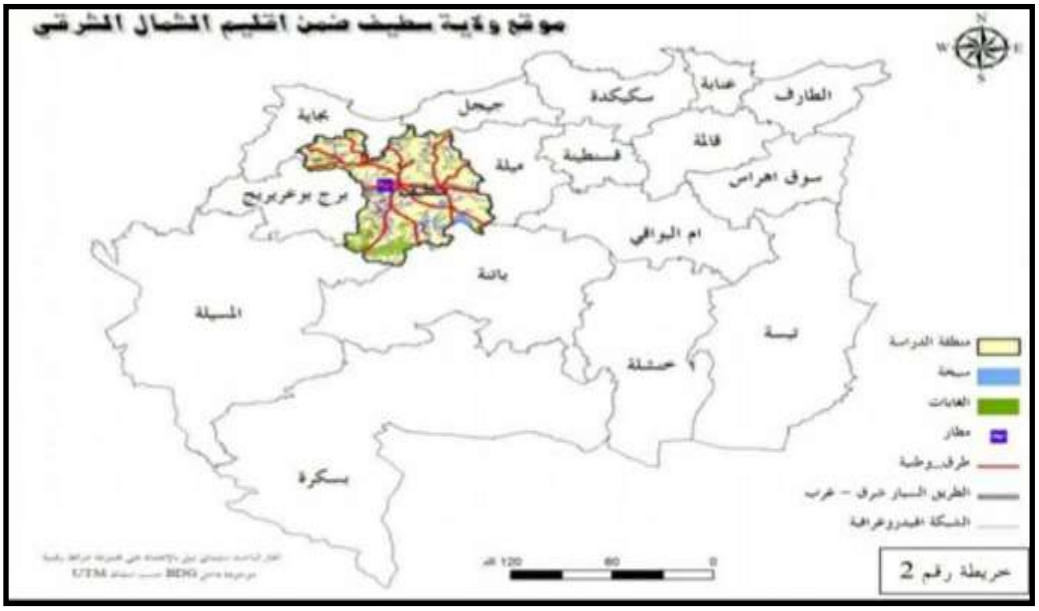

المصدر: نبيل سليماني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

– تعنى بضبط الاحتياجات الأساسية والمتغيرة لجميع فئات المجتمع.

– يأخذ بعين الاعتبار الطاقات والامكانيات والموارد المادية الطبيعية والبشرية المتاحة ويوازن بينهما وبين الاحتياجات المختلفة.

II. الجانب التطبيقي:

1-تقديم مجال الدراسة:

1-1-الموقع الفلكي:

تقع مدينة سطيف بين خطي طول 05°22’33.25" و05°26’44.06" شرقا وبين دائرتي عرض36°08’31.31" و13°3636.25’" شمالا.

1-2-الموقع الجغرافي:

تقع ولاية سطيف جغرافيا شمال، ضمن الإقليم الشمالي الشرقي وبالضبط إقليم الهضاب العليا الشرقية، حيث تعتبر سطيف عاصمة الهضاب العليا. تقطعها سلسة الأطلس التلى من الشمال متمثلة في سلسة جبال بابور، وسلسلة الأطلس الصحراوي من الجنوب التي تمثلها جبال بوطالب، تتوسط السلسلتين سهول منبسطة تتخللها بعض التقطعات الجبلية والمرتفعات الصغيرة.

تشكل المنطقة قطبا صناعيا وتجاريا هاما حيث تستقطب المنطقة الصناعية لمدينتي سطيف والعلمة استثمارات هامة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة وتشكل المراكز التجارية المنتشرة لهما مناطق جذب واستقطاب.

1-3-الموقع الإداري:

تحيط بولاية سطيف 6 ولايات: من الشمال: ولايتي بجاية وجيجل و من الشرق: ولاية ميلة ، و من الغرب: ولاية برج بوعريريج، ومن الجنوب: ولايتي باتنة والمسيلة. تتربع على مساحة تقدر ب 9646,5 كلم^2 تتكون من 60 بلدية تتوزع على 20 دائرة حيث تشكل بعض البلديات كسطيف والعلمة مراكز حضرية مهمة في الشرق الجزائري.

2-مناطق الترفيه في مدينة سطيف-

تتوفر مدينة سطيف على العديد من المناطق الترفيهية المتنوعة التي تجذب المواطن لقضاء وقت مريح بها حيث نلاحظ أن هذه المناطق تم التخطيط لها بطريقة مناسبة مع جميع السكان كما نلاحظ في الخريطة رقم 02.

الخريطة رقم 02: موقع مناطق الترفيه في مدينة سطيف

المصدر: من إنجاز الباحثة، 2024.

تتمثل فيما يلي:

أ- حديقة الأمير عبد القادر:

تسمى أيضا "بحديقة أورليوس في العهد الفرنسي"، وتقع هذه التحفة الأثرية بمدينة سطيف وهي تعد بمثابة متحف أركيولوجي مفتوح ورمز خاص بمدينة سطيف، ويعود تاريخ الأدوات التي عثر عليها بفنائها إلى سنة 1840 م وهي وليدة الطراز المحلي البحت، تحتوي هذه الحديقة حاليا على 200 نصب منحوتة متعلقة خاصة بالعهد الروماني و البيزنطي.

المصدر: من إلتقاط الباحثة، 2024.

ب- غابات "زنادية" و"لاراش:"

تقع هاتين الغابتين المتميزتين بطابع ترفيهي وجو منعش على مستوى مخرج مدينة سطيف بالجهة الشمالية الغربية وقد أعيد تشجيرها بفصائل صنوبرية كما تم إنشاء بعض الهياكل الرياضية وإعداد فضاءات لتسلية الأطفال من ألعاب، ركوب الخيل..

الصورة رقم 02: غابة لاراش

الصورة رقم 03: غابة الزنادية

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

ت- حديقة التسلية: تقع في قلب ووسط مدينة سطيف على مساحة 3 هكتار، تجمع بين السياحة والترفيه والثقافة تعد متنفس وفضاء للراحة للوافدين إليها، تتألف من عدة أقسام مع مجموعة ممن المرافق الترفيهية المناسبة للشباب والأف ا رد من كافة الأعمار فهي تحتوي على العجلة الدوارة وحديقة الحيوانات صغيرة وبعض الآثار التاريخية المميزة فضلا على أنها تضم بحيرة كبيرة مع بعض القوارب الصغيرة التي تتيح للزوار فرصة التجول فيها إلى جانبي المساحات الخضراء الفسيحة.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

ج - عين الفوارة: عبارة عن ينبوع مائي تغذيه أربع سواقي يعلوها تمثال امرأة شيد من طرف حاكم المنطقة في سنة 1898 م ومن صنع النحات الفرنسي "فرانسيس سانت فيدال" الذي عرضها لأول مرة بمتحف اللوفر، كما شهد التمثال مؤخرا تخريبه مرتين الأول بتاريخ 18 ديسمبر 2017 م ثم أعيد ترميمه، والثاني بتاريخ 09 أكتوبر 2018 م ورمم مرة أخرى ويقصدها الناس لالتقاط الصور والشرب من ماءها العذب والجلوس بجوارها.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

ح – **المركز التجاري بارك مول:**

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

هو أكبر مجمع تجاري في إفريقيا استنادا للمساحة الإجمالية التي تقدر ب 7 ألاف متر مربع ويقع في قلب مدينة سطيف بالقرب من حديقة التسلية بل ملاصقا لها بين مقر الولاية والمتحف الوطني الأثري وبوابة القطعة ويتكون هذا المجمع التجاري من برجان ضخمان يتجاوز ارتفاعهما 85 متر ويتضمن البارك مول 90 محلا تجاريا راقيا لأكبر العلامات التجارية العالمية والمتربعة على أكثر من 41 ألف متر مربع وفندق للسلسة العالمية الكبيرة (ماريوت) ومجموعة مكاتب على مساحة تقدر ب 14 ألف متر مربع وقاعة للمؤتمرات ب 10000 مقعد بمقاييس عالمية علاوة على مطاعم بانورامية وبولينغ وحلبة للتزحلق فريدة من نوعها بـ 400 متر.

خ – **المركز التجاري الرايس :**

يقع هذا المركز التجاري بحي الهضاب بمدينة سطيف والذي تم افتتاحه سنة 2015 م الموافقة لذكرى 08 ماي 1945 م وهو يضم ما لا يقل عن 106 محل تجاري على مساحة تزيد عن 11000 متر مربع. يشمل المركز على موقف سيارات بسعة 80 مكانا مع مداخيل رئيسية وإمكانية وصول ثانوية، يخصص المستوى الأول ل"هايبر ماركت" بمساحة 1000 متر مربع ومخبزه وثلاث جزارين والعديد من المتاجر، والمستويان الثاني والثالث هم موطنا لمحلات الملابس والمنتوجات، بينما يخصص المستوى الرابع والأخير لتقديم الطعام.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

د – **المتحف الإيكولوجي لمدينة سطيف:**

المصدر: من التقاط الباحثة، 2024.

شيد هذا المتحف سنة 1984 م بالمدينة الرئيسية لولاية سطيف وافتتحت أبوابه للجمهور في 30 افريل 1945 م ومن ثم تم تصنيفه كمتحف وطني لعلم الآثار بتاريخ 6 جويلية 1992 م ويعتبر المتحف ضمن البرامج الترويحية للسكان المدينة.

ر – المسرح البلدي:

تم افتتاحه سنة 1896 م بسعة 330 مقعدا بالإضافة إلى مدخل للفنانين وسادة الفريق الأوركسترا. بحيث كان لديه تاريخا حافلا لاستضافة العديد من الفعاليات المسرحية مثل " سيزار فيزاني من دار الأوبرا" في روما و " cavalevaRusticana " وغيرها من المسرحيات الوطنية والعربية بحيث ينشط هذا المسرح إلى يومنا هذا.

3– تقييم واقع مجالات الترفيه بمدينة

مدينة سطيف تكتنز مناطق الترفيه عديدة و متنوعة (طبيعية، تاريخية، ثقافية...)، ما ساهم في تنوع الأنشطة الترفيهية بها، بجعلها وجهة ترفيهية بامتياز، الا انه من خلال العمل الميداني وجدنا انها تعاني من قلة الاهتمام رغم الاهتمام رغم الإمكانيات الكبيرة، كما أن هناك مناطق تعتبر أكثر إقبالا للناس دون باقي مناطق الترفيه، سنلخص واقع مجالات الترفيهية بسطيف.

اد تعتبر مناطق الترفيه من أهم المرافق الضرورية في أي من منطقة حضرية، لأن المواطن يبحث دائما عن المكان الذي يجد فيه راحته من تسلية وترفيه...، ومناطق الترفيه بمدينة سطيف تعاني بدورها العديد من المشاكل التي تؤثر سلبا عليها من خلال العمل الميداني نجد ان مدينة سطيف لها استقطاب كبير على مجالات الترفيه من المدينة بحد ذاتها او بالمدن المجاورة و هذا بسبب وضعها المقبول للمواطن مقارنة أماكن أخرى .

واقع مجالات الترفيه بسطيف			
	جيدة	متوسطة	رديئة
سهولة الوصول للمناطق	X		
جودة التجهيزات		X	
جودة الأثاث الحضري		X	
تواجد أماكن للعائلات	X		
التكلفة		X	
تواجد مطاعم، مقاهي ...		X	
تواجد الإسعافات الأولية			X
توفر الامن		X	
توفر النظافة		X	
تواجد الآفات الاجتماعية	X		
تواجد الازدحام		X	
غياب البنى التحتية			X
تواجد وسائل النقل الجماعي		X	
توفر مواقف السيارات			X
نسبة التردد على الفضاءات		X	
التسيير الجيد للخدمات		X	
تناسب مناطق الترفيه مع الفئات العمرية		X	
تناسب المجالات الترفيهية مع تطلعات السكان			X
توفر التكنولوجيا الحديثة بمجالات الترفيه			X
المصدر: التحقيق الميداني،2024			

و كما يوضحه الجدول الموالي، نجد ان اغلبية المؤشرات التي تحصلنا عليها من المتواجدين بهذه المجالات يقرون بالأغلبية ان الخدمات بمستوى متوسط و هذا يجعلهم يرغبون بالعودة لها رغم وجود نقائص يأملون ان يتم تحسينها من المسؤولين مستقبلا.

4- توصيات لتطوير مناطق الترفيع بمدينة سطيف:

وفقا للدراسة الميدانية والتحليلية فإنه من بين التوصيات الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنمية مناطق الترفيه وتقلل من مشاكل الموجودة بها ما يلي:

*تبني آليات تحفيزية من أجل الاستثمار في مجال الترفيه و تشجيع الشباب على الدخول في هذا النوع من الاستثمار باعتبارهم مصدر مهم للابتكار.

*ضرورة اهتمام بكل مناطق الترفيه وعصرنتها وتهيئتها من خلال توفير وتحسين مختلف الخدمة من إقامة وسائل الاستقبال الضرورية بما يناسب المعايير الدولية في هذا المجال.

*نشر الوعي الترفيهي والسياحي وسط المجتمع المدني بأهمية مناطق الترفيه.

*تثمين الموروث الطبيعي البشري والثقافي من مناطق الترفيه من كل أشكال الاستنزاف التي تهدده بكل الوسائل والطرق.

*محاربة كل أشكال الاستغلال اللاعقلاني لمناطق الترفيه.

*تحسين الخدمات وتطوير البنى التحتية المدعمة لمناطق الترفيه.

في الأخير يمكننا القول أن مناطق الترفيه بمدينة سطيف تعاني العديد من المشاكل التي تنحصر بين مشاكل إدارية وخدماتية وهذا ما يؤثر على مستوى الخدمات التي توفرها هذه المناطق مما ينعكس سلبا على جاذبيتها الترفيهية، رغم وجود هذه المشاكل لكن يمكن معالجتها عن طريق تسطير واقتراح مجموعة من التوصيات والحلول والعمل بها.

الإحالات والهوامش

- إبراهيم الصراج: خدمات الترفيه والتنمية المحلية بإقليم تازة، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، .2020-2021
- أحمد فريد مصطفى، دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،.2005
- إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الفراغ، ط – 2, دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- حسين عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف: جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- خنفر شعيب. دور مناطق الترفيه في التنمية السياحية. حالة جيجل. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في تقنيات الحضرية، أم البواقي، 206- .2017
- نبيل سليماني، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال ولاية سطيف، مذكرة نسل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية الإقليمية، جامعة منتوري، قسنطينة، .2009
- سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، الإسكندرية، .1999

- صبري فارس الهيتي: التخطيط الحضري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عائشة قندوز، كيفية استغلال الفضاء الترفيهي في المدينة، دراسة ميدانية بحديقة التسلية وحظيرة الحيوانات بمستغانم.
- فنتور سلينية، غريب شيماء: الأماكن الترفيهية ودورها في احداث تنمية عمرانية مستدامة بالتجمعات العمرانية النائية. بلدية بوتوغة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم تسيير المدنية، جامعة محمد بوضياف، 2021/2020

- Union Département des associations familiales «Le temps libre des enfants et des adolescents». Observation des familles. Chier N°7, Rennes, 2008
- Seymor M Gold: Recreation planning and design Mc, Grow Book. Co. U

الآليات التّخطيطية للمدن في الجزائر

عيسى قريب

جامعة الشّهيد الشّيخ العربي التبسي، تبسة- (الجزائر)

aissa.grib@univ-tebessa.dz

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخّص:

يتطرّق البحث لموضوع التّخطيط المجالي والحضري بالجزائر، ويوضّح مختلف المبادئ الأساسية المتعلقة بتجسيد الاستراتيجيات والأهداف المنوطة به، ويركّز البحث على الجانب المرتبط بالأوساط الحضرية؛ على اعتبار أن تقسيم وهيكلة الاقاليم الحضرية والريفية يخضع لتوجيهات قَبْلِيَّة نابعة من مختلف المخطّطات التّوجيهية، سوى على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلّي، ومن أجل ذلك يسعى البحث للتّعريف بأدوات التّخطيط الحضري وتبيان دورها وانعكاساتها على واقع المدن والتّجمعات السّكانية. سِيقَ البحث وفق مقاربة تحليلية خَصَّت أدوات التّعمير في جيلها الأول والثاني، وتطرّق لاستراتيجية التّخطيط الحضري؛ التي كانت تعتمد على رهان تغطية العجز في مجال السّكن والمرافق العمومية، والتي تحوّلت بفعل المقتضيات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وتبنّت خيارا جديدا يهدف الى تعدّد المتدخلين في المدينة وتقاسم الأعباء بين كل الفاعلين , و خَلُصَ البحث لمجموعة من النتائج تؤكد بعدم تأثر الواقع كثيرا بهذا التّحول، فالنّتائج تكاد تكون نفسها على الميدان، ومازالت المدينة الجزائرية تتخبّط في نفس المشاكل السّابقة. ومن هذا المنطلق؛ يوصي للتّفكير بمقاربة عمل جديدة، ترتكز على دمج الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل مدينة، ضمن استراتيجية شاملة تستحدث جديد لأدوات التّعمير يضمن الموازنة والانسجام بين كل الخصوصيات.

الكلمات المفتاحية: الوسط الحضري، أدوات التخطيط، المخطّط التّوجيهي، المدن الجزائرية، البيئة.

Abstract:

The research deals with the subject of spatial and urban planning in Algeria, and clarifies the various basic principles related to the embodiment of the strategies and objectives entrusted to it. The research focuses on the aspect related to urban circles; Considering that the division and structuring of urban and rural regions is subject to tribal directives emanating from the various master plans, except at the national, regional or local level, and for this purpose the research seeks to define the tools of urban planning and clarify their role and repercussions on the reality of cities and population agglomerations.

The research was conducted according to an analytical approach that concerned the first and second generation of construction tools, and dealt with the urban planning strategy; Which was dependent on the bet to cover the deficit in the field of housing and public utilities, which was transformed by the political, social and economic exigencies; And it adopted a new option aimed at multiplying the stakeholders in the city and sharing the burdens among all the actors.

The research concludes with a set of results confirming that reality is not affected much by this transformation, as the results are almost the same in the field, and the Algerian city is still floundering

in the same previous problems. From this point on, He recommends thinking about a new work approach, based on integrating the social, economic and environmental characteristics of each city, within a comprehensive strategy that introduces new construction tools that ensure balance and harmony between all characteristics.

Keywords: urban environment, planning tools, master plan, Algerian cities, environment.

مقدمة:

إن تحليل وتفسير بعض السّياسات المنتهجة في العمران، يقود بلا شك لمعرفة الخلفيات والدوافع الحقيقية التي يسعى المتدخلون من خلالها لترقية حياة السكان، وتنمية وتطوير المجالات التي يشغلونها، وبالتالي الوقوف على بعض النقائص التي تتطلب التّقويم والتّصويب، وربما الأخطاء التي تتطلب الحلول الملائمة، والتي قد تُطرح كذلك كمواضيع بحث مستقبلية بإثراء وتعمّق أكث. إن المتأمل في واقع مدننا اليوم تستوقفه الكثير من علامات الاستفهام حول ما يدور ويكتنف بالسياسة الحضرية، تبعا لجملة المشاكل التي تتخبط فيها المدن كالتّوسع العشوائي وتدهور إطار معيشة السكان، ومشاكل النقل والبيئة والصحة العمومية وغيرها.

وفي هذا الصدد يتطرّق البحث بالدّرس والتّحليل لأهم ما شملته أدوات التخطيط الحضري بالجزائر، وما تضمنته ممارسات الفاعلين في هذا المجال، على اعتبار أن الموضوع يبرز أحد التحدّيات التي تراهن عليها الجزائر كثيرا في ضبط وتسيير التجمعات الحضرية، كما يجيب على التساؤلات التي تجمع بين مستقبل المدن وأدوات التهيئة والتعمير، والتي تقودنا لبعض المؤشرات المساعدة في إثراء الدراسة، ومنه الإحاطة ببعض الجوانب المهمة والمتبعة في استراتيجية التخطيط، وما يرتبط بها من إشكاليات تعاني منها المدن كاستهلاك المجال وتقهقر البيئة الحضرية.

***اهداف البحث:**

يهدف هدا البحث الى .:

التّعريف بالسّياسة المتبعة ضمن منظومة التّخطيط المجالي والحضري بالجزائر.

ابراز دور ومضمون أدوات التّخطيط الحضري وعلاقتها بالتوسع العمراني.

الكشف عن العلاقة الموجودة بين: الفاعلين والمجال وأدوات التعمير.

*** منهجية وتساؤلات وفرضيات البحث:**

لبلوغ الاهداف المرسومة اعتمد البحث على المنهج التحليلي، من خلال مقاربة بحثية ترتكز أساسا على الخوض في مضمون أدوات التخطيط المجالي بالجزائر، معرّجين بذلك على مختلف الجوانب المحيطة كممارسات

الفاعلين، وانعكاس مضمون تلك الأدوات على واقع المدن، خاصة ما يرتبط بالتوسع العمراني واستهلاك المجال، وهو ما يمكّن البحث من استنباط بعض النتائج التي تجيب على أسئلة البحث، لاسيما ما يتعلّق بـ:

مدى فعالية أدوات التّخطيط المجالي في رسم صورة المدينة كأسلوب للعمران الحضري؟

مدى تحكّم الفاعلين في توسع هذه المجالات الحضرية العامرة؟

وكتوجه بحثي؛ نفترض بأن أدوات التخطيط والتعمير تُعدّ من المقاربات الفعالة في التّحكم في عمران المجالات المختلفة، الا أن الممارسات الخاطئة والسلبية للفاعلين قد تؤثر بشكل سلبي على صورة المدن، مما يسهم في إنتاج وملاحظة عمران مشوّه يصعب إصلاحه لاحقا.

1- ما هو تخطيط المدن:

يرتبط تخطيط المدن ارتباطا وثيقا بأدوات التّخطيط المجالي، وتسعى منظومات التخطيط لإيجاد الظروف الملائمة لمعيشة السكان، وتنظم استعمالات الأرض التي يتجمعون فيها، فحسب أحد الباحثين فإن "تخطيط المدن فن وعلم تنظيم استعمالات الأرض، وتحديد صفات ومواقع الأبنية وطرق النقل والمواصلات، بشكل يضمن أعلى درجة عملية من الاقتصاد والراحة والجمال"[16] ، كما يضيف نفس الباحث في الإطار ذاته إن "تخطيط المدن هو محاولة متحضرة للحياة الإنسانية، والتي يكون دافعها الرئيسي هو استقراء وتوجيه التغيير"[17]، كما يرتبط تخطيط المدن بالتنمية الحضرية، والتحكم في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية المساعدة على ذلك.

2- أدوات التّهيئة والتّعمير في الجزائر (من وجهة نظر قانونية):

أشار المشرّع الجزائري إلى أدوات التهيئة والتعمير في الفصل الثالث من القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، حيث نصت المادة العاشرة أن "أدوات التعمير تتشكل من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي وتكون أدوات التهيئة والتعمير وكذلك التنظيمات التي هي جزء لا يتجزأ منها قابلة للمعارضة بها أمام الغير"[18].

وقد بيّنت لنا هذه المادة تشكيل أدوات التهيئة والتعمير والصفة القانونية التي تميزها، كما وضّحت المادة الحادية عشر من نفس القانون على أن "أدوات التهيئة والتعمير تحدّد التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي، كما تضبط توقعات التعمير وقواعده، وتحدد الشروط التي تسمح، من جهة بترشيد استعمال المساحات، ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى بتعيين الأراضي المخصّصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة، والبنايات المرصودة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال

[16] علي الحيدري، **التصميم الحضري، الهيكل والدراسات الميدانية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 28.

[17] نفس المرجع، ص 28.

[18] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، سنة 1990، ص 1654.

التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن، وتحدد كذلك شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية"[19].

3- المخطّط الرّئيسي للتّعمير:

هذه الأداة العمرانية استمر العمل بها إلى غاية سنة 1990 مع صدور قانون التهيئة والتعمير 29/90 المشار له أعلاه، وأيضا التعديل التشريعي الذي عرفته الجزائر بعد دستور 1989، ويعود تأسيس المخطط الرئيسي للتعمير إلى المرسوم رقم 1463/85 المؤرخ في 1958/12/31، "وهو تشريع فرنسي استمرت الجزائر في تطبيقه مع جملة من القوانين الأخرى التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية، وذلك حتى شهر جويلية من سنة 1975، وهو تاريخ إيقاف العمل بالقوانين الفرنسية، باستثناء مخططات التعمير التي تم تمديد العمل بها عن طريق منشور صادر عن وزير الأشغال العمومية سنة 1974 يتعلق بعمل المصالح المكلفة بمعالجة المخططات الرئيسية للتعمير"[20] .

"إن المخطط الرئيسي للتعمير أدرجته السلطات الفرنسية في إطار قوانينها الخاصة بالعمران، والتي ظهرت منذ سنة 1919 بفرنسا وسنة 1901 بالدول الأوربية"[21]، وقد أشار أحد الباحثين أنه "من أجل معرفة تطور المدينة لابد من الرجوع إلى مشروع قسنطينة 1958، وظهور القانون الجديد للعمران آنذاك بفرنسا، الذي هو نفسه المعتمد للتنفيذ في الجزائر، والذي يرتكز على:

المخطط الرئيسي للتعمير (PUD) الذي هو عبارة عن مخطط لعريضة رئيسية لتوجيهات التهيئة العمرانية، المخطط العمراني المجزأ (PUP) وهو عبارة عن الوسيلة التطبيقية للخطوط المحتواة في المخطط العمراني التوجيهي"[22]، هذا المخطط يهتم بالتجمعات السكنية التي يفوق عدد سكانها 10000 نسمة، وهو ما أكده الأمر رقم الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 1967/01/18 المتعلق بالبلديات، والذي نصّ كذلك على أنه من واجب البلدية أن تضع مخططا أصليا خاصا بعمران البلدية، يتماشى مع نطاق المخطط الوطني لتنظيم البلاد، ويخضع هذا المخطط لمصادقة الوزير المكلف بالبناء، ويهدف المخطط حسب المرسوم رقم 1463/58 على ما يلي:

3-1- الأهداف: تتماشى مع خيارات السياسة الوطنية:

لا شك أن هذه المخططات التي تعتبر في مضمونها دراسات تقنية وعمرانية، قد أتت لحل مشاكل آنية لتلك المرحلة، لاسيما وأن الجزائر ورثت نظام عقاري معقّد، وحظيرة سكنية غير قادرة على تغطية العجز المسجل في قطاع السكن، وهي في مرحلة البناء وتمرّ بظروف صعبة، وهو ما أكده بيان الأسباب لإصدار الأمر

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، سنة 1990، ص 191654

[20] Rachid. SIDI Boumedine, M. Taieb, **la recherche urbaine en Algérie : un état de la question**, pratiques urbaines, groupement de recherche INTERURBA, Urbama, Ura 365 Université de tours,1996, P 33.

[21] Pierre Merlin, **la croissance urbaine**, presses universitaires de France 1994, p 84.

[22] بشير ريبوح، **تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية**، دار مداد يونيفارسيتي براس، قسنطينة، 2009، ص 76.

المتعلق بالبلديات الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية سنة 1967 عدد 07 بتاريخ 1967/01/18، والذي نص أن البلدية حاليا مسيرة في ظروف صعبة ومجرّدة من كل مبادرة بنّاءة من أجل المساهمة في إنجاز أهداف التنمية الوطنية، أو من أجل تلبية الحاجات المحلية، ومحرومة من الموارد الضرورية للنفقات الناتجة من الأعباء التي يزداد ثقلها على مَرّ الأيام، ما كانت تتمتع بأي قاعدة إدارية أو اقتصادية أو مالية أو بشرية لازمة لازدهارها، ولمعالجة هذا الوضع رأى مجلس الثورة إعطاء القيمة الحقيقية للمؤسّسة البلدية، وتحديد مبادئها الأساسية في الميثاق الذي صادق عليه في شهر أكتوبر سنة 1966.

3-2- الفاعلون:

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات التي بادرت بها الدولة الجزائرية، منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات، والتي تم هيكلتها فيما يعرف بالمخططات الرباعية والثلاثية، تم تجسيدها في إطار برامج ومخططات عملية مثل برامج المخططات البلدية للتنمية (PCD)، الذي يتيح مدونة مشاريع تقوم البلديات بتنفيذها وتسييرها محليا، ومنها كذلك البرامج القطاعية للتنمية (PSD)، والتي تسهر الولايات على تجسيد المشاريع التي تغطيها هذه البرامج في إطار جهوي وولائي، كما باشرت السلطات العمومية إلى خلق مؤسسات للإنجاز وهيئات عمومية، تختص بالدراسات التقنية والاقتصادية، نذكر منها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) المنشأ سنة 1961 في إطار مخطط قسنطينة والذي استمر في العمل إلى غاية سنة 1983، ويختص بالدراسات العمرانية والتهيئة، ومكتب الدراسات المعمارية والتعمير (ETAU) وقد انشأ من طرف وتحت وصاية وزارة الأشغال العمومية سنة 1967، واستمر في العمل إلى غاية 1983، وأيضا نذكر مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية (ECOTEC)، واللجنة الدائمة للدراسات والتنمية وتهيئة وتنظيم مدينة الجزائر (COMEDOR)، وهي لجنة متعددة الوزارات منشأة سنة 1968 مهمتها الأساسية إعداد مخطط عمراني لمدينة الجزائر العاصمة، والذي سمي بمخطط التوجيه العام (POG) وأيضا الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) التي اختصّت في مجالات تقنية متعددة أهمها التهيئة والتعمير.

3-3- التّوسع العمراني في إطار المخطّط الرّئيسي للتّعمير: أزمة التّسيير الحضري

تعتبر القرارات المركزية المحرك الرّئيسي لحركة التعمير خلال تلك المرحلة، وجدير بالذكر أن مكاتب الدراسات التي قامت بإعداد مخططات العمران، تعاملت جيدا مع متطلبات المرحلة، من خلال اقتراح مخططات للتهيئة، وتقسيم المدن لقطاعات قادرة لاستيعاب التوسعات العمرانية التي كانت تنتظر المدن الجزائرية، لاسيما ذات الحجم السكاني المعتبر كمدن الشمال، فالعلاقة التي يمكن الوقوف عليها بين أدوات التعمير والتوسع العمراني وحتى بداية التسعينيات، هو توفير الفضاءات الحضرية الضرورية لإنجاز الاستثمارات كالسكن والتجهيزات العمومية، والمناطق الصناعية ومناطق التخزين والنشاطات التجارية، وأيضا الفضاءات الحضرية الضرورية لإنجاز مشاريع مناطق السكن الحضري الجديدة (ZHUN)، وأيضا دون إغفال التحصيصات البلدية وخاصة ذات الطابع الاجتماعي، المنشأة في اطار الأمر المتعلق بالاحتياطات العقارية، والمسيرة من طرف البلديات التي كانت تشرف

أيضا على تسيير مقاولات الانجاز، ومؤسسات التسيير الذاتي التي كلفت بإنجاز المرافق العمومية ذات الخدمة المحلية وبعض مشاريع السكن الصغرى.

4- المخطّط التّوجيهي للتّهيئة والتّعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو الأداة المستحدثة بموجب التشريع الجديد المتعلق بالهيئة والتعمير، وقد خصّص لمعالجة التحديات التي تواجهها المدن الجزائرية بعد عشرية الثمانينيات خاصة، وحسب المادة 16 من القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

بالنظر لمحتوى هذا التعريف، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير استجد من خلاله التخطيط المجالي لإقليم البلدية، وكذا اهتمامه بالتسيير الحضري، وهو ما لم يكن مدرجا سابقا بالمخطط الرئيسي للتعمير، ويعدّ هذا الإجراء استجابة واعترافا واضحا بالفشل الذي ميّز المرحلة السابقة، والجديد كذلك الذي ميّز هذه الأداة هو مرافقتها بمخطط جديد يهتم بشغل الأراضي، تحدّد صيغه المرجعية مسبقا بواسطة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهو أيضا ما يحسب من مستجدات هذه الأداة، كذلك فصَلَ قانون التعمير المشار له كثيرا في دور وأهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث أشارت المادة 18 وما بعدها[23] إلى بعض الخصوصيات المرتبطة بتدخل المخطط بالمناطق التي يتعلق بها، وآفاق التنمية لإقليم البلدية في ظل احترام المبادئ العامة للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية على أمد 20 سنة، وهي المدة النظرية المتوقعة لتحقيق الأهداف والمشاريع المبرمجة بالمخطط. وحتى انقضاء هذه الآجال يتم مراجعة المخطط بنفس أشكال إعداده، للإشارة أن المخطط التوجيهي يتكفل ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية، وبالتالي تفرض توجهاته على هذه البرامج التي يوفر لها الأوعية العقارية اللازمة.

بينما تفرض الاستثمارات ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، طبعا يأتي هذا الإجراء في إطار إزالة العراقيل لضمان التنمية، وتجسيد المشاريع ذات المنفعة العامة، "حيث حافظت

---

[23] المادة 18: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

- يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

المادة 19 : يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي:

- القطاعات المعمرة
- القطاعات المبرمجة للتعمير
- قطاعات التعمير المستقبلية
- القطاعات غير القابلة للتعمير

الدولة على دورها في إنتاج التنظيمات، والبقاء كصاحب مشروع للبنى التحتية الرئيسية وبعض التجهيزات العمومية" [24].

4-1- الأهداف: التّهيئة والتّسيير الحضري:

رغم التأخر الواضح في إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، والذي بدأ مع منتصف التسعينات، ورغم كذلك الصعوبات التي اعترضت الفاعلين ومكاتب الدراسات، إلا أننا نستطيع أن نبرز بعض الأهداف المرتبطة بالجوانب الآتية:

إن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، هي الوثيقة المرجعية لبعث مختلف الاستثمارات المحلية ذات المنفعة المحلية والجهوية، وهي أيضا المقيّد والملزم لكثير من القطاعات الأخرى المتدخلة على مستوى البلدية، كقطاع الفلاحة وقطاع الغابات وقطاع الري والموارد المائية وغيرها، كما أن الإجراءات التي أقرّتها التشريعات الجديدة، الخاصة بحماية الساحل وبالوقاية من الأخطار الكبرى، يتكفل بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ابتداءً من التعديل الصادر سنة 2005، وبذلك فإن كل المخططات التي يتم مراجعتها ستضمن إلى حد بعيد ترتيبات جديدة، تساير متطلبات ومعطيات المرحلة، خاصة وأن الجزائر عرفت سنة 2002 فيضانات نجمت عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة، ألزمت بذلك السلطات إلى تبني خيارات جديدة في مجال العمران.

4-2- الفاعلون:

إن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته الجزائر مطلع التسعينات، وأيضا متطلبات المرحلة كالانتقال إلى اقتصاد السوق، وكذالك الأهداف التي كانت تسعى لها السلطات من خلال قوانين التعمير الجديدة، هذه المعطيات فرضت نوعا من التّسيير العقاري باعتباره ملف معقّد ومتعدّد التخصصات؛ إلا من خلال إنشاء وإدخال الكثير من الاطراف الفاعلة، وتقسيم المهام لتخفيف الأعباء التي كانت تتحملها جهة واحدة، أصبحت بفعل الظروف الحالية غير قادرة على انجاز ما أنجز سابقا.

وعليه من الطبيعي أن تتوزع المهام المنوطة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على عدد من الفاعلين، والمسيّرين والمرقين العقاريين، ومكاتب الدراسات، وقد أشار المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1991، وأيضا النّص التشريعي المعدّل له الصادر سنة 2005 إلى وجوب إشراك الإدارات العمومية المكلفة على مستوى الولاية بالقطاعات الاقتصادية والتقنية، كما تم التكفل بمشاركة السّكان والجمعيات المهنية– ولو بنوع من التحفظ – في المشاركة ضمن إعداد هذه المخططات.

كما تم تكليف بعض مكاتب الدراسات الخاصة المعتمدة سنة 1994[25] بإعداد بعض المخططات للبلديات ذات الحجم السكاني الضعيف، في حين حافظت الدولة على دورها الريادي فيما يخص إعداد مخططات البلديات

[24] Rachid Sidi Boumedine et autres: **l'urbain dans le monde arabe : politique, instruments et acteurs**, édition CNRS, Paris, 1999, p 128.

[25] المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 1994/05/18 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري

الكبرى، وذلك عن طريق مكاتب دراسات عمومية خاصة بالولايات مثل مكتب الدراسات والإنجاز العمراني لقسنطينة (URBACO) الذي أسندت له الكثير من الدراسات لبلديات شرق البلاد على سبيل المثال.

4-3- التّوسع العمراني في ظل المخطّط التّوجيهي للتّهيئة والتّعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وبصفته الحلقة الأهم لمنظومة التعمير المستحدثة بعد سنة 1990، من المفروض أنه خصّص للتكفل ببرامج الدولة والجماعات المحلية، في إطار ترشيد شغل الأراضي والمحافظة على الأراضي الفلاحية والموازنة بين مختلف الاستخدامات، وأيضا بما يضمن التّسيير الأمثل للمدن والتحكم في نموها، خاصة أن هذا المخطط يُعنى بتغطية كامل إقليم البلدية، من خلال إعطاء أوجه التهيئة للمجالات غير الحضرية، تبعا لمؤهلات وإمكانات هذه المجالات.

إلا أن الواقع لم يظهر النتائج المرجوة، بدليل استمرار توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية، واستمرار ظهور الأحياء العشوائية، واستمرار تقهقر الأنسجة العمرانية لاسيما القديمة منها، وبالتالي فالشكل الحضري للمدينة الجزائرية لم يعرف تغيّرا واضح المعالم، وقد أسهم في هذا الوضع تأخر الدراسات الخاصة بمخططات الأراضي، باعتبارها الأداة التطبيقية لمخططات التهيئة والتعمير، إذ أن هذا التعثر في سيرورة التخطيط الحضري المحلي، انعكس سلبا على الشكل الحضري للمدن الجزائرية، ولم يحدث التغيير المرجو، ولم تتحقق كل الاهداف المنتظرة.

5- مخطّط شغل الأراضي:

يضبط مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء، كما يضبط القواعد المتعلقة بالشكل الحضري، ويعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، ويعتبر مخطط شغل الأراضي أداة تنفيذية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إذ أنه يعمل على تفسير وتوضيح مختلف أقسام التهيئة التي يدرجها.

وقد بيّنت المادة رقم 31 من القانون 29/90 بالتفصيل دور مخطط شغل الأراضي "يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل، في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء ولهذا فإن مخطط شغل الأراضي يحدّد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي، ويعيّن الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البنايات المسموح بها واستخداماتها، كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات، ويحدّد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة. كذلك تخطيط ومميزات طرق

المرور، ويحدّد الارتفاقات، ويحدّد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها واصطلاحها، ويعيّن مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها"[26].

وعليه يكون التشريع الجزائري قد وضع أداة ثانية للتعمير، مهمتها العناية بالتفاصيل المتعلقة باستخدامات الأرض وحقوق البناء، باعتبار أن قانون التعمير قد ربط حق البناء بملكية العقار، كما أن مخططات شغل الأراضي اتّسمت بالطابع العملي والتنفيذي لمختلف المشاريع والعمليات العمرانية، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في استقطاب مشاريع عمومية كثيرة، خاصة تلك التي تتولى الجماعات المحلية انجازها، كما ساهمت كثيرا في توفير الأوعية العقارية لتوسع المدينة ولمختلف البرامج السكنية.

إن مخططات شغل الأراضي قد طغى دورها العملي على الدور التوجيهي لمخططات التهيئة والتعمير، وذلك من خلال مسايرة مختلف مراحل التخطيط الحضري والبرامج التنموية، كون هذه المخططات تبعث على مراحل وأولويات تحددها الجماعات المحلية قرابة كل خمس سنوات، الشيء الذي مكن من تحقيق عدة ايجابيات على المستوى العملي للتعمير، وساهم في تغطية العجز لاسيما في مجال العقار، حيث أكدت المادة 86 من القانون رقم 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري"... وفي هذا الإطار يتعيّن على كل مالك و/أو حائز أن يستعمل ويهيئ ملكه طبقا لنوعية الاستعمال الذي تسطره أدوات التهيئة والتعمير" [27].

5-1- الأهداف:

إن الشبكة الوطنية للتخطيط المجالي والحضري بالجزائر، وضعت مخطط شغل الأراضي ضمن الحلقة الأخيرة الموصلة بين الجانب النظري والتطبيقي للتخطيط الحضري، بل يعدّ مخطط شغل الأراضي كصيغة مرجعية أولية لمختلف العمليات العمرانية، فهو خلفية أساسية لعقود التعمير بمختلف مستوياته، وبذلك اكتسب دور فعّال تهدف من خلاله السلطات العمومية إلى تمكين البلديات من مسايرة ومراقبة العمران على المستوى المحلّي، كما يمكنها من بعث مشاريعها التنموية وفق برامج محدّدة في الزمان والمكان.

وعليه فالدور الذي يؤديه مخطط شغل الأراضي يبدو ذو أوجه متعددة، فهو ينفّذ أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويساعد الجماعات المحلية في تسيير المدينة، والتحكم بطريقة أفضل في مشاريع التنمية المحلية، وكذلك يمكّن مختلف المتدخلين والمرقين العقاريين من تنفيذ مشاريعهم وفقا لعقود التعمير، التي تعتبر بمثابة شهادات ورخص عقارية ملزمة باحترام أحكام مخطط شغل الأراضي.

5-2- الفاعلون:

الفاعلون في إعداد وتنفيذ مخططات شغل الأراضي تقريبا هم الفاعلين في إعداد وتنفيذ المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، إلا أن طريقة الإعداد والمصادقة هي التي تتضمن أوجه الاختلاف، فمصادقة البلدية على

[26] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 52، سنة 1990، ص 1656.

[27] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 49، سنة 1990، ص 1666.

مخطط شغل الأراضي، ومساحة القطاعات التي يتدخل فيها، منحته نوعا من الجوارية والقرب للمستعملين خاصة السكان، وبذلك فالجمعيات المحلية للسكان والمنظمات المهنية التي قد تشارك في إعداد المخطط، قد تؤدي دورا بارزا في مجال السّهر على احترام وتطبيق مخطط شغل الأراضي، خاصة على مستوى تهيئة الأحياء، وتوفير المرافق الجوارية للسكان، والعناية بالمساحات العامة والخضراء. هذا إذا كان تدخل مخطط شغل الأراضي يخص الأنسجة العمرانية، أما في حالة التوسع العمراني على الأمدين المتوسط والبعيد فالفرق لا يكون كبيرا، إذ أن هناك جمعيات محلية للسكان ومهتمين قد يمارسوا نفس المهام في مجال الرقابة والحرص على تطبيق المخططات بأحكامها وتوصياتها.

5-3- التّوسع العمراني في ظل مخطّط شغل الأراضي:

ينتج التوسع العمراني جراء عوامل متعدّدة، وفي السّياق العام تضبطه عمليات إنجاز ناجمة عن برامج مسطّرة من طرف السلطات العمومية، وفي شكل عمليات متفرقة لا تضبطها برامج معينة لدى الخواص، ولعل ما يميّز مخططات شغل الأراضي في جانبها المرتبط بالبرمجة العمرانية فإن كثيرا من هذه المخططات تضمن إلى حدّ كبير استيعاب مختلف البرامج، كون هذه المخططات تتبنى خيارات البرمجة العمرانية وتوقعات نمو السكان واحتياجاتهم.

من هذا المنطلق فإن مخططات شغل الأراضي تعبّر بشكل كبير عن التوسع العمراني، وبالتالي فإن المساحات التي تحدّدها المخططات التوجيهية لتدخل مخططات شغل الأراضي، هي في الأصل شكل من أشكال التوسع العمراني المخطط، أما المساحات الأخرى فتعبّر عن التوسع العمراني غير المخطط. نظريا يتّبع التوسع العمراني الخيارات التي تحددها مخططات شغل الأراضي، تبعا للآفاق المحددة سوى القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة المدى، ومن الناحية التطبيقية هناك مشاريع يتم تثبيتها خارج حيّز مخططات شغل الأراضي، وقد يكون ذلك لنقص في محتوى المخطط أو لأسباب تتعلق بنوعية المشاريع والبرمجة العمرانية التي تُسيَّر بنوع من المركزية.

وبصفة عامة فإن التوسع العمراني يرتبط بمدى قابلية وتوافق البرامج لمحتوى مخططات شغل الأراضي، وهي الحالة التي يكون فيها منسجما ومطابقا لأحكام التعمير، وما خالف ذلك فهو أيضا ميزة من مميزات اغلب مدن العالم الثالث التي يغلب عليها طابع العمران العشوائي، وفي جميع الحالات يلعب الفاعلون دورا كبيرا في هذه العملية، باعتبار أن الممارسة في المجال الحضري تقتضي الخروج بنتائج ميدانية، تحدّد نوعية المجالات الحضرية وكذا مدى رفاهية العيش فيها.

الخاتمة:

بعد تحليل أهم مبادئ وأدوات منظومة التّخطيط الحضري بالجزائر، وبالتّحديد على ما اعتمدته السّلطات العمومية على المستوى المحلّي من أدوات ومخطّطات عمرانية؛ موجَّهة أساسا للتّحكم في وتيرة نمو المدن وتسيير المجالات الحضرية؛ من خلال ترجمة الخيارات الأساسية لسياسة الدولة وإسقاطها على الميدان بواسطة هذه

الأدوات. فقد خَلُص تمكّن البحث من دراسة التّغيرات التي طرأت على إستراتيجية إعداد أدوات التعمير والفاعلين والمتدخلين في المجال الحضري، هذه الإستراتيجية تأثرت بعدّة مراحل سياسية، وكان لها انعكاس واضح على منهجية العمل المتّبعة؛ من الأحادية الى المقاربة الاستشرافية الشاملة والمتعدّدة الأطراف.

كما خلُصَت الورقة العلمية إلى أن واقع المدن لم يتغيّر كثيرا رغم تغيّر واختلاف السّياسات، الأمر الذي قادنا لوضع تصوّرات شمولية لاستشراف المستقبل وفق استحداث الجيل الثالث لأدوات التعمير. وفي هذا السّياق يوصي البحث لتبنّي مقاربات عمل متعدّدة التّخصصات ومتعدّدة الأطراف، بغية وضع حيّز التّنفيذ لمخطّطات أكثر واقعية وأوسع احتكاكا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيّرة.

وكذلك التفكير بمقاربة عمل جديدة، ترتكز على دمج الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل مدينة، ضمن استراتيجية شاملة تستحدث جيل جديد لأدوات التّعمير يضمن الموازنة والانسجام بين كل الخصوصيات، كما وجب التذكير لادماج المفاهيم الحديثة المتعلقة بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، وإشراك السّكان في كل العمليات والمشاريع ذات الصّلة بتسيير المدن وإنجاز المشاريع.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- بشير ريبوح، **تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية**، دار مداد يونيفارسيتي براس، قسنطينة، 2009، (ص. 76).
- علي الحيدري، **التصميم الحضري: الهيكل والدراسات الميدانية**، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.

ب- الدّوريات (المجلات العلمية):

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، سنة 1990، ص 1654.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، سنة 2006، ص 20.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 52، سنة 1990، ص 1656.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 49، سنة 1990، ص 1666.
- مجمع النصوص التشريعية الخاصة بالتنظيم والتسيير العقاري، الملتقى الوطني الأول للجمعية الوطنية للوكالات المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين، مطبعة ولاية تبسة، 1997.

المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

أ- الكتب:

- ALBERTO Zucchelli, **introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine**, OPU, 1983, p 95.
- RACHID SIDI Boumedine et Mohammed Taieb, **la recherche urbaine en Algérie: un état de la question, pratiques urbaines**, groupement de recherche INTERURBA, Urbama Ura 365 Université de tours,1996, P 33.

ب- الدّوريات (المجلات العلمية):

-BOUCHEMAL Salah, "la production de l'urbain, entre planification et pratiques, in l'étalement Urbain un processus incontrôlable"**, Presses universitaires de rennes**, 2010.

-PIERRE Merlin, "la croissance urbaine", **presses universitaires de France**, 1994, p 84.
-RACHID. Sidi Boumedine et autres, **l'urbain dans le monde arabe : politique, instruments et acteurs**, édition, CNRS, Paris, 1999, p 128.

L’attractivité territoriale des petites villes de montagne, quelles opportunités ?

Cas de Collo, wilaya de Skikda (Nord –est Algérien)

Agaguenia siham

Institue de Gestion des techniques urbains(GTU) universitee de Oum El bouaghie
sihamagaguenia@univ-obe.dz

Received Date DD/MM/YY Reviewed DD/MM/YY Accepted Date DD/MM/YY

Résumé

L’attractivité touristique des territoires est l'une des objectifs majeurs des acteurs des politiques territoriales qui cherchent à valoriser leurs atouts pour attirer (ou retenir) les populations et les activités économiques en vue de faire face aux effets de la mondialisation et se mettre sur une voie de développement territorial durable. Les petites villes de montagne se trouvent aujourd’hui devant l’obligation de relever le défi de la compétitivité et de l’***attractivité*** pour continuer à survivre, à surmonter leurs difficultés de développement et à créer un avenir durable.

L’objectif de cette intervention est de mettre l’accent sur les différents facteurs qui pourraient jouer des pivots d’attractivités touristiques dans ces organismes urbains, il s’agit de leur singularité, leurs richesses potentielles ; site, situation, spécificités socioéconomiques, urbanistiques, ancrage territorial, taille humaine et leurs relation territoriale. Pour atteindre cet objectif notre étude mobilise des méthodes d’analyse spatiale (SOWT) et un questionnaire auprès de la population locale pour déterminer sa prédisposition à une telle démarche. En fin quelques pistes de réflexion considérées capables de relever le défi d’attractivité touristique dans ce type des territoires marginalisés sont proposées. Il s’agit surtout de renforcer leurs atouts touristiques et rattraper ses faiblesses au travers le renforcement de leurs fonctions de ville-centre dans une logique de complémentarité, de synergie et de partenariat.

Mots-clés : Petite ville, Montagne, Attractivité touristique .

Abstract

The enhancement of tourist attractiveness in territorial regions stands as a pivotal objective for policymakers and stakeholders aiming to leverage local assets to attract (or retain) populations and economic activities. This is particularly critical in the context of countering the adverse effects of globalization and fostering sustainable territorial development.

Small mountain towns, in particular, are confronted with the pressing challenge of bolstering their competitiveness and attractiveness to ensure their survival, overcome developmental constraints, and secure a sustainable future. This study seeks to emphasize the diverse factors that serve as critical drivers of tourist attractiveness in such urban entities. These factors encompass their unique characteristics, potential resources, geographical location, socioeconomic and urban-specific attributes, territorial embeddedness, human-scale dimensions, and inter-territorial relationships. To achieve this objective, the study employs spatial analysis methodologies, including SWOT analysis, and administers a survey to the local population to gauge their receptiveness to such initiatives.

In conclusion, the study proposes several strategic pathways deemed capable of addressing the challenge of enhancing tourist attractiveness in these marginalized territories. Central to these strategies is the reinforcement of their tourism-related strengths and the mitigation of weaknesses by enhancing their roles as central hubs within a framework of complementarity, synergy, and collaborative partnerships.

Keywords: Small towns, Mountain regions, Tourist attractiveness, Sustainable development, Territorial competitiveness.

Introduction

Dans un contexte globalisé marqué par une rude concurrence, le développement territorial ne finit pas de poser problème aux théoriciens comme aux praticiens du développement notamment avec les nouvelles directives de développement durable. Dans ce contexte, l'analyse de différentes dynamiques de développement territorial à travers le monde révèle l'importance de la territorialisation des actions et des stratégies de développement comme facteurs déterminants de prospérité des dynamiques de développement territorial au sein de ces territoires (Gouttebel J-Y, 2001 ; Aydalot, P, 1985 ; Benko G., Lipietz A, 1992. Pecqueur B, 1996 ; Camagni R, Maillat D, 2006 et al).

Aujourd'hui, le débat autour de l'attractivité territoriale dans les politiques publiques se concentre, souvent, dans les villes de grandes tailles urbaines et rarement de moyenne taille produisant par leurs avantages des richesses diverses. Cependant les petites villes[28] particulièrement celles localisées en milieu dit fragile par nature sont généralement considérées dépourvues des facteurs d'attractivité territoriale.

En Algérie, les petites villes en milieu de montagne bien qu'elles représentent des territoires de richesses spécifiques et latentes, une interface entre le monde rural et urbain et une composante essentielle de la configuration spatiale, elles ont été mises à l'écart par les politiques publiques de développement territorial. Cette marginalisation s'expliquerait plus par l'image négative véhiculée que par leur incapacité d'être attractives. Par conséquent, l'amélioration de leur attractivité devrait constituer un enjeu central de la politique nationale de développement territoriale devant apporter des solutions à la crise multidimensionnelle au sein des territoires et au renforcement des inégalités spatiales.

Dans cette perspective, le principal objectif de cet article est de dresser un inventaire des potentialités qui pourraient être des véritables vecteurs d'attractivité territoriale dans ces petites villes en montagne au travers de l'étude de la ville de Collo, sur la base duquel sera développée une approche d'attractivité territoriale. En effet, le traitement de la question de l'attractivité territoriale suppose au préalable un éclairage sur la signification de cette notion et sa déclinaison vers le territoire.

La déclinaison de la notion d'attractivité territoriale vers le territoire Compte tenu du confus général qui l'entoure, la notion d'attractivité mérite d'être clarifiée. À cette fin, l'attractivité peut d'abord être appréhendée sous un angle objectif, à savoir l'attraction exercée par les territoires, de manière similaire à la force gravitationnelle qu'exercent les planètes. Cette force d'attraction permet de capter des ressources divers (les flux des personnes, des activités, des idées, etc.) plus ou moins durablement sur place. L'attractivité est donc à la fois la cause de mouvements et un facteur d'ancrage. Elle peut être mesurée qualitativement et/ou qualitativement.

L'importance des phénomènes de territorialisation dans l'émergence et la prospérité des dynamiques de développement territorial au travers le monde montre que le territoire ne constitue pas un simple réceptacle des acteurs économiques, mais au contraire, il est perçu comme un élément central d'attractivité et de compétitivité. Ainsi, ce sont les

[28] Ville dont la fourchette démographique est comprise entre 20 000 et 50 000 habitants

caractéristiques des territoires et de leurs capacités à promouvoir des relations en leur sein et le glisser de peu à peu de la science économique vers les sciences sociales pour devenir une matière grise de la politique publique de développement endogène du territoire, aujourd'hui, il met en dehors qui créent les singularités et la différence des territoires, fondant leur compétitivité et attractivité (Menage P, 2014). En effet, le renvoi du concept d'attractivité au territoire permet de territoire. En , en géographie, « on distingue l'attractivité résidentielle qui concerne l'habitat de l'attractivité économique. Les facteurs d'attractivité peuvent égal ment posés selon qu'ils sont effectifs ou potentiels » (Menage P, 2014). Les échelles de l'attractivité (internationale, nationale, régionale ou locale) participent, ainsi, à sa définition

1. **Présentation de la zone d'étude :**

La ville de Collo Nord-est algérien se localise entre 6° et 7° de l'Est méridien et entre 36° et 37° Nord, elle fait partie du massif de Collo ; une chaîne de l'Atlas Tellien oriental, qui se située dans la partie Ouest de la wilaya de Skikda, son territoire communal est limité au Nord par la mer méditerranée sur une façade maritime de 8.7 km, De part de sa population estimée de 30546 habitats en 2017 et sa superficie de 8.5 Km2, la ville de Collo est classée comme une ville à taille humaine (Direction de programmation et de statistique, 2015).

Elle s'assoit dans un replat du vallon qui prend la forme d'une cuvette inclinée vers la mer méditerranée. Ce replat est traversé de Sud-ouest par oued Syel qui se jette à la baie des Jeunes Filles, une plage de sable fin. à l'est par la commune de karkera (Daïra de Tamalous), au Sud par la commune Beni-Zid, à l'Ouest par la commune de Cheraia (Figure1). La ville de Collo s'enracine aux pieds de Jebel Sidi Achour et Dambo à l'Ouest et de Koudiat Elmetair et Dharksair au Sud et prolongée par la presque île d'Eldjarda, de 3 km de tour sur les flancs Est où s'installe son petit port juste à l'entrée de la ville, qui prend pied de la mosquée jusqu'au phare, (Parres, 1933).

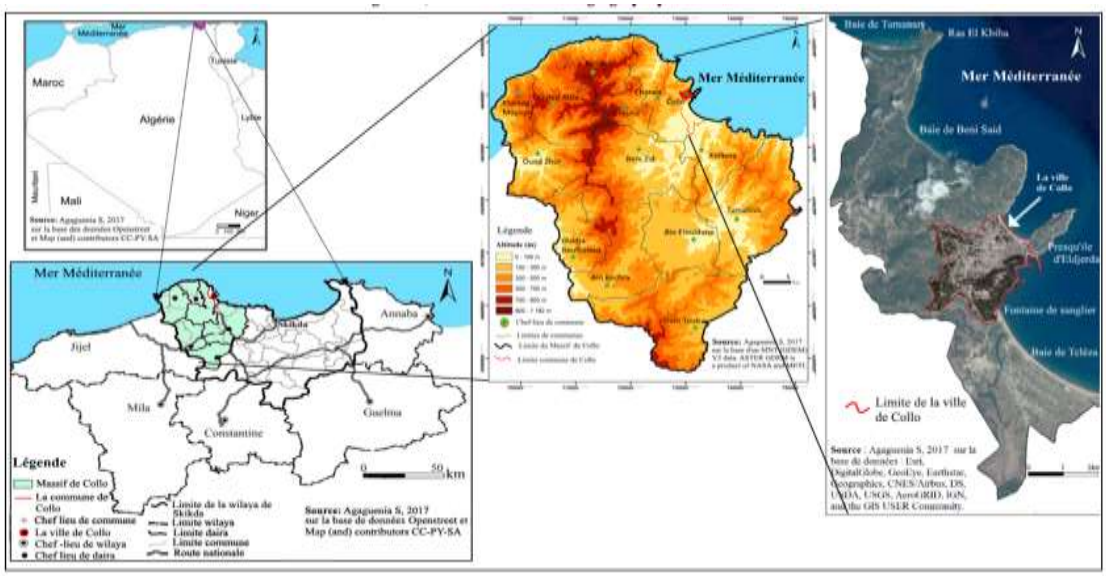

Fig.1 : Situation administrative et géographique de la ville de Collo

La topographie du site est marquée par des pentes comprises entre 0% et 5% auniveau du replat (la partie basse de la ville) et des pentes entre 5% à 18% au niveau des payements des versants et des collines (la partie haute de la ville), alors quel'altitude moyenne des

crêtes autour de la ville est d'ordre de 150 m et le point culminant atteint 314 m (Djebel Sidi Achour).

2. Les facteurs d'attractivités

2.1.Les facteurs géographique, urbain et socio économie

De par sa situation en bordure de la mer méditerranéenne, la ville de Collo bénéficie de conditions climatiques et maritimes favorables. Les quantités moyennes de précipitation oscillent entre 800-1200 mm/an, une source d'une abondance relative de ressources hydriques et forestières (un taux de couverture végétale de plus de 70 %). Ces caractéristiques offrent un environnement biologique et biogéographique très original.

Le territoire communal de Collo, malgré qu'en s'étendant sur une superficie de 24 km² pour représenter la plus petite commune de la wilaya de Skikda (Fig.1). Il par son statut de chef-lieu de daïra, renferme des ressources territoriales matérielles et immatérielles qui sont autant de potentialités d'attractivité territoriale de cette ville. L'analyse de l'espace communal ressort clairement une organisation spatiale en vallons, plaines, sommets collinaires et frange côtière formée d'îles, de plages et de falaises (Carte.1).

La coexistence d'espaces aussi divers Il contribue à la production de la richesse de la ville de Collo par la multiplicité d'interfaces: l'interface plaine/ montagne, l'interface mer/terre, l'interface espace naturel/espace humanisé et l'interface socioculturelle entre les différentes catégories de population. L'ensemble de ces interfaces est à la base d'une variété de combinaisons possibles et est source de complémentarités, de créativité et d'innovation.De plus, ces écosystèmes divers (la mer, la montagne, la plaine, la forêt, le cordon dunaire) rend le territoire communal de la ville de Collo un espace de biodiversité et d'une grande valeur écologique et paysagère.

Un ancrage territorial fort :Le territoire communal de Collo, par sa géographie, son histoire, son affiliation socioculturelle à la Kabylie orientale, sous-région de la Kabylie[29] (une chaîne côtière de l'Atlas Tellien oriental), lui confère une cohérence culturelle et identitaire préservant et transmettant un système de valeurs particulières. Cette cohérence agit comme force de consolidation et d'émergence de réseaux locaux de solidarités et de coopération. Par ailleurs, l'histoire partagée et la mémoire collective renforcent une volonté commune de relever les défis ensemble.

Le territoire de Collo a été un lieu de passage de plusieurs civilisations. La richesse patrimoniale témoigne de ces passages : des ruines romaines, des dolmens, des plaques commémoratives, des sites et des monuments historiques et archéologiques en plus de style architectural qui représente différentes périodes historiques **(**Fig.2).

[29] La Kabylie est subdivisée en deux principaux blocs régionaux : La Grande Kabylie et la Petite Kabylie ; les qualificatifs « Grande » et « Petite » n'ont en réalité aucun lien avec la superficie, mais se réfèrent à l'altitude des collinaires principales. En effet, la Petite Kabylie est bien plus étendue que la Grande Kabylie alors que les sommets culminants y sont moins élevés.

Fig.2 : Les facteurs géographique, urbain et socio économie

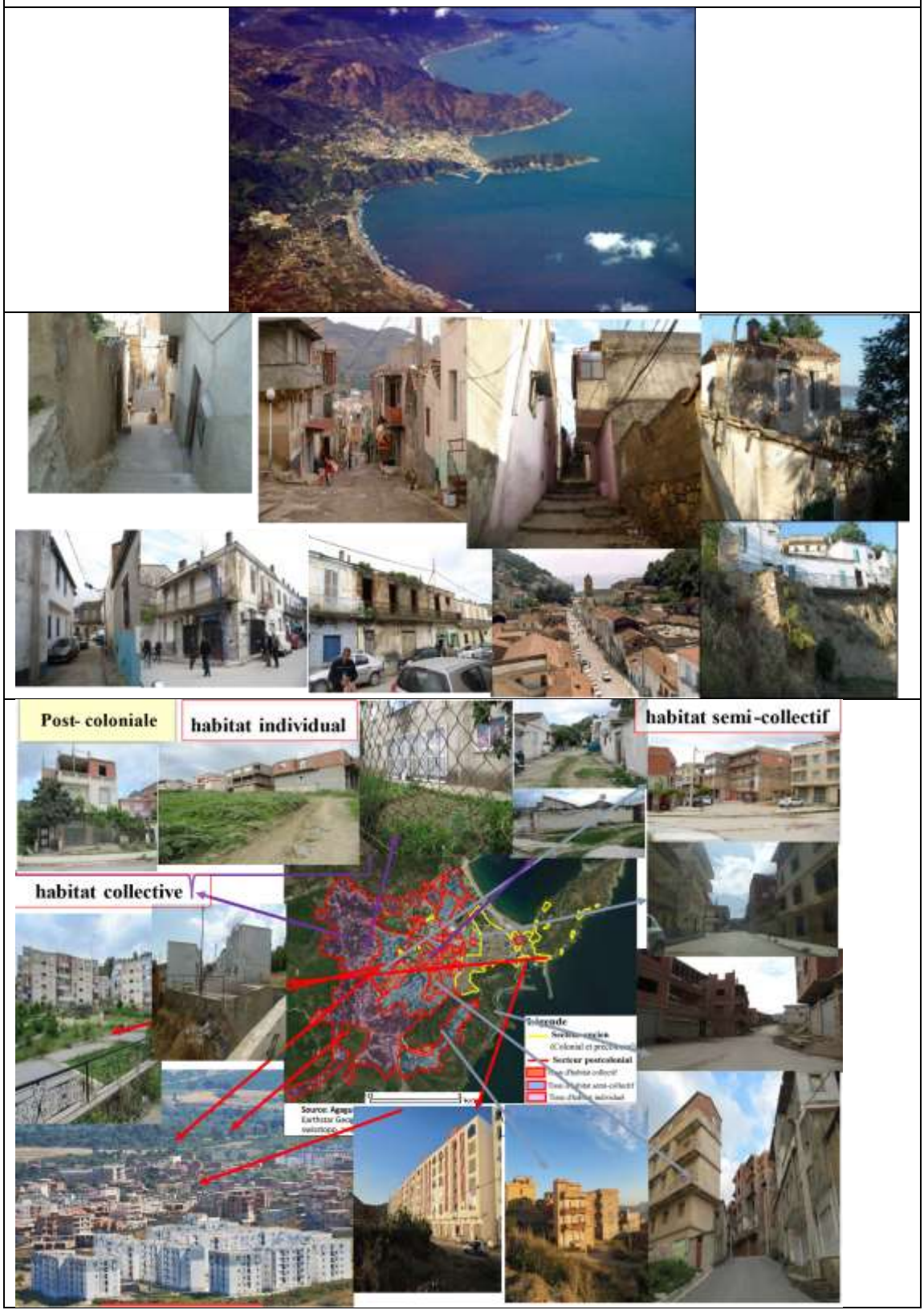

Le patrimoine immatériel est également vivace (la fête de la sardine, de la fraise, etc.) **(**Fig.2). Ces attraits constituent un potentiel d'attractivité économique et culturelle à révéler. Par ces caractéristiques même si elle représente la plus petite commune de la wilaya de Skikda et qu'elle a actuellement des difficultés à attirer les entreprises et les cadres à haut potentiel d'innovation, elle est, néanmoins une entité urbaine « à taille humaine », par sa population estimée de 38 162 habitants en 2014, constitue un espace de proximités multiples[30] qui permettraient de générer un système de relations diversifie en profitant d'une situation d'interface rural-urbain .

Elle pourrait, également, acquérir un statut de commandement et d'encadrement de l'espace et de la société rurale, ce qui pourrait structurer et soutenir l'attractivité non seulement à l'échelle locale, mais aussi micro-régionale (massif de Collo). Ainsi le statut de mixe : mi-urbain, mi-rural offre à cette ville des avantages d'une ville qui conjugue des attraits d'une nature préservée et d'une campagne toute proche, des facteurs clés de la nouvelle d'attractivité territoriale.

Fig.3 : Un patrimoin cultural vivace

[30] La proximité se décline selon trois principaux registres:

Les sites historiques et archéologiques

2.2. Une base économique diversifiée et adaptée à la géographie locale

-De l'agglomération chef-lieu, en cuvette entourée de montagnes et de collines, les versants surplombent la mer, le point culminant atteint les 400 m (Djebel Dambou) alors que l'altitude moyenne des crêtes est d'ordre de 150 m, avec des dénivellations dominantes supérieures à 20 %. Cette topographique permet des vues panoramiques (vue lointaine et globalisante) et donc offre un spectacle visuel exceptionnel. d'avenir au vu de l'abondance et de la qualité de ressources halieutiques et de la présence de l'Institut National Technologique de la Pêche et l'Aquaculture.

-L'industrie s'adapte bien à la géographie locale, de par sa diversité (industrie du bois, d'alimentation, de carrière, etc.), ses petites unités, l'utilisation des matières premières locales et l'aspect artisanal. Malheureusement, elle n'a qu'un effet limité sur l'économie locale à cause de son caractère vétuste et des problèmes logistiques.

-L'artisanat ***est fondé sur l'activité du bois, de broderie et de la pâtisserie traditionnelle, né Il*** reflète la perpétuation à travers les âges du savoir-faire local. Il est, jourd'hui, en déclin à cause d'un manque de soutien financier et technique, des fortes concurrences, et

de l'absence d'établissements de formation spécialisée.Le site, la situation géographique, les paysages naturels et la longue histoire font du tourisme dans toutes ses formes (rural, urbain, vert, balnéaire, et culturel) une activité attractive et d'avenir.

2.3. Le capital social, un autre vecteur d'attractivité territoriale.

Une enquête par questionnaire a été réalisée en 2012 dans le but de définir les caractéristiques sociologiques des acteurs socioéconomiques du territoire communal de Collo (S.Agaguenia, 2010). L'enquête a reposé sur trois indicateurs-clés : le premier se rattache à *la tendance à la coopération*, le deuxième porte sur *la connaissance du territoire* et le troisième concerne *l'ouverture sur l'extérieur*.

La population cible est constituée de propriétaires exerçant des activités productives (la pêche, l'agriculture, l'industrie et l'artisanat). Il a été choisi un échantillon aléatoire de 10 % de chaque groupe cible à l'exception du groupe des industriels en nombre limité pour lequel on a effectué un questionnaire exhaustif, soit au total 65 enquêtés d'une population mère de 650 personnes. De l'enquête, il ressort :

-un fort sentiment d'appartenance au territoire, une **forte confiance dans un certain rayon de** cercle de connaissance, une prédisposition de la population à la solidarité et à la participation. La population de la commune présente une forte ouverture sur l'extérieur et une conscience territoriale collective de la réalité locale (enjeu et défi de développement) ;
-une vision optimiste est partagée par la majorité des enquêtés 83% concernant la venir de développement de la petite ville de Collo.

De tels résultats montrent que la ville de Collo et son territoire communal concentre globalement des conditions nécessaires d'attractivité territoriale économique et même résidentielle. Néanmoins, il semble plus pertinent de positionner la petite ville de Collo au sein de leurs systèmes territoriaux en vue de renforcer son attractivité territoriale.

Cet environnement d'insertion territoriale par leurs différentes composantes urbaines et rurales et leurs avantages socioéconomiques pourrait, ainsi, offrir à la ville de Collo de nouveaux facteurs d'attractivité **(**Chignier-Riboulon F, Semmoud N ; 2007), ce qui permet à cette ville d'améliorer leur attractivité, de surmonter certaines difficultés logistiques de développement, de renouveler ses ressources, d'innover, de se singulariser, etc.

2. Les systèmes territoriaux, quels apports à l'attractivité territoriale à Collo ?

Une approche multi-scalaire permet de positionner la ville de Collo dans les différents systèmes territoriaux dont elle n'est qu'une partie. Cette inscription est une opportunité et un ressort pour faire face aux contraintes de taille critique, à celles d'isolement géographique, à celles du manque de ressources financières et à celles liées au type de vision hiérarchique et sectorielle du développement territorial. Une telle approche permettrait à cette petite ville de développer des nouvelles ressources et réseaux spatio-fonctionnels horizontaux et verticaux nécessaires pour renfoncer leur attractivité et leur développement.

2.1. Le massif de Collo, un espace-ressource à révéler

Le Massif de Collo représente un espace stratégique de coopération et de complémentarité. En effet, en offrant une diversité d'écosystèmes et de paysage, il constitue un gisement de ressources matérielles et immatérielles à valoriser (Carte 2).

Par une ligne côtière estimée de 250 km, une surface littorale estimée de 451 km^2 et d'un régime méditerranéen humide à subhumide, il se caractérise par des conditions

thermiques et pluviométriques favorisant une abondance relative de ressources en eau de surface et souterraines, et le développement d'un couvert végétal dense et d'une grande valeur écologique et économique (important stock de bois de pin maritime, de chêne-liège et le chêne zen).

De plus, d'une force du vent qui constitue un potentiel à valoriser.

Le massif de Collo est structuré par deux petites villes (Collo et Tamalous), deux centres semi-urbains classés comme chef-lieu de daïra ou de commune, et par des centres ruraux organisés en hameaux ou en petits villages équipés de quelques services de base afin de jouer le rôle de centres d'appui pour les zones rurales. Son économie est animée par une agriculture traditionnelle caractérisée par un savoir-faire enraciné.

Il s'agit d'une agriculture d'autosubsistance et d'élevage extensif dans la montagne et les collines et d'agriculture irriguée au niveau des plaines et des vallées des Oueds ; d'activités forestières et artisanales; de commerce animé par de nombreux souks itinérants entre les agglomérations ; d'industries artisanales dans la ville de Collo et de Tamalous ; et de potentiel tourisme important.

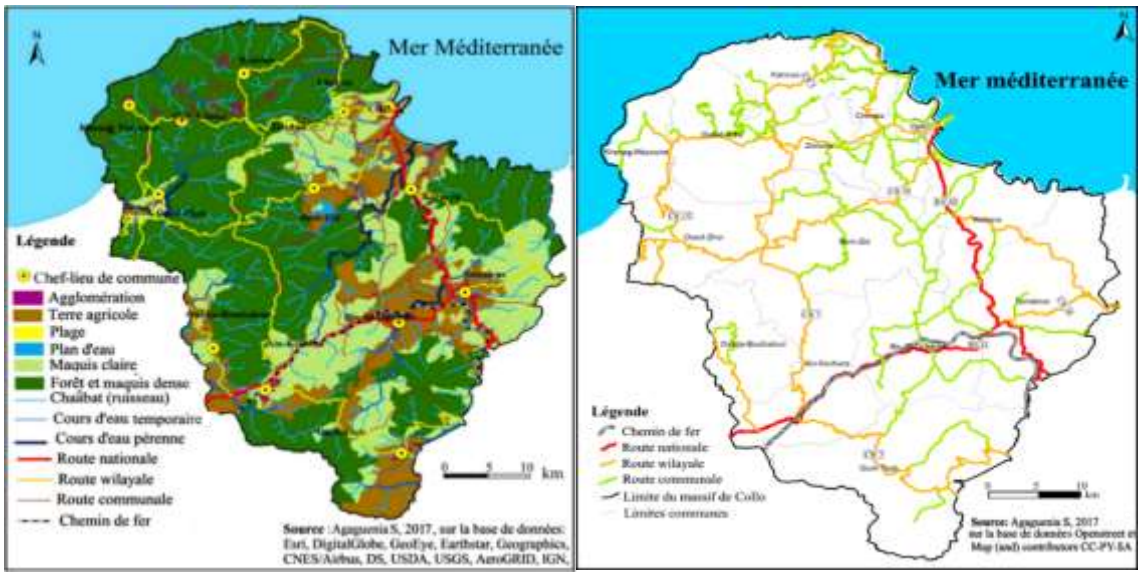

Carte 2 : L'occupation du sol du massif de Collo

3.2. La wilaya de Skikda, un autre support d'appui à l'attractivité territoriale

En générale, l'appartenance administrative de la petite ville de Collo à la wilaya de Skikda lui permet de tirer bénéfices de toutes les potentialités de l'aire wilaya et de la ville de Skikda en particulier. Skikda est une ville portuaire promue au rang de chef-lieu de wilaya, distante par route de Collo de 72 km. Sa base économique repose non seulement sur un important pôle industriel pétrochimique de rayonnement international, mais également sur un pôle universitaire et sur des activités de pêche et de tourisme.

Elle constitue une ouverture naturelle sur l'Europe au nord. La valorisation de cette appartenance permettrait à Collo de bénéficier des ressources financières (dans le cadre programmes de développement urbain et socioéconomique actuel ou futur) et de développer déférentes réseaux de synergie. Dans cette perspective plusieurs scénarios de coopérations intercommunales et sectorielles seraient possibles (Carte 3).

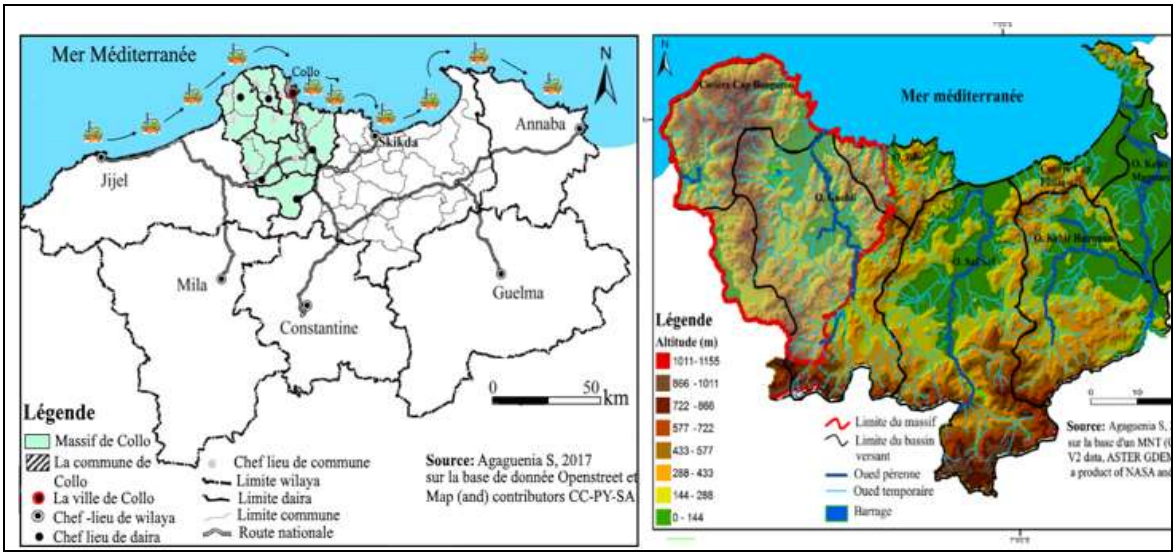

La concrétisation de ces coopérations contribuerait à faire de Collo un pôle spécialisé ou d'excellence.

Pour attendre le statut de leadeur d'attractivité et attirer la visibilité des nouveaux partenaires, doivent s'inscrire dans les compétences et les objectifs de son territoire communal.
ais résulte aussi des liens, des coopérations, des synergies et de partenariat qu'il convient de nouer avec l'environnement .

3.2.1. Réseaux de synergie :

L'aire Collo-Tamalous pourrait former un espace économique dynamique en faisant jouer les économies d'échelle. La mise en synergie de différents secteurs dans ces deux petites villes permet d'impulser un dynamisme socio-économique et de révéler les talents créatifs.

Ainsi une synergie découlant d'intégration des projets d'aménagement interurbain pourrait améliorer la qualité du cadre de vie, assurer une meilleure prévention des risques économiques et renforcer l'attractivité territoriale de ces deux villes.

3.2.2. Réseaux de coopération : Collo et Centres urbains et semi-urbains avoisinants

Des coopérations intersectorielles entre la ville de Collo et les communes urbaines et semi-urbaines avoisinantes situées dans sa zone d'influence pourraient constituer un ressort économique non seulement pour la ville de Collo, mais aussi pour ces centres. Plusieurs scénarios de coopération seraient possibles : des coopérations dans la branche

d'activité touristique dans ses différentes formes (réseau Collo-Cheraai), d'activité forestière notamment dans la filière d'industrie du liège (réseau Collo-Ouled Atia ; Collo-zitouna et Collo- BeniZid) et d'activités de pêche (réseau Collo-Karkra).

Ainsi d'autres réseaux de coopération dans le domaine de services sous forme des projets spécifiques d'infrastructure et de logement seraient possibles. Ces réseaux permettent d'équilibrer l'équation de l'offre et la demande et créer les conditions nécessaires pour attirer et accueillir des entreprises locales et extra-locales.

3.2.3 Réseaux de complémentarités : Collo et les communes rurales

Collo comme une petite ville isolée pourrait accorder une place essentielle à la notion de centralité selon une vision innovante du rôle de la petite ville, à savoir celui d'un centre au service des campagnes environnantes. Dans cette perceptive aussi plusieurs réseaux de complémentarités sont possibles, il s'agit des réseaux permanents basés sur des activités de commercialisation et de services et des réseaux saisonniers appuyés sur les activités agricoles.

La métropole de Constantin

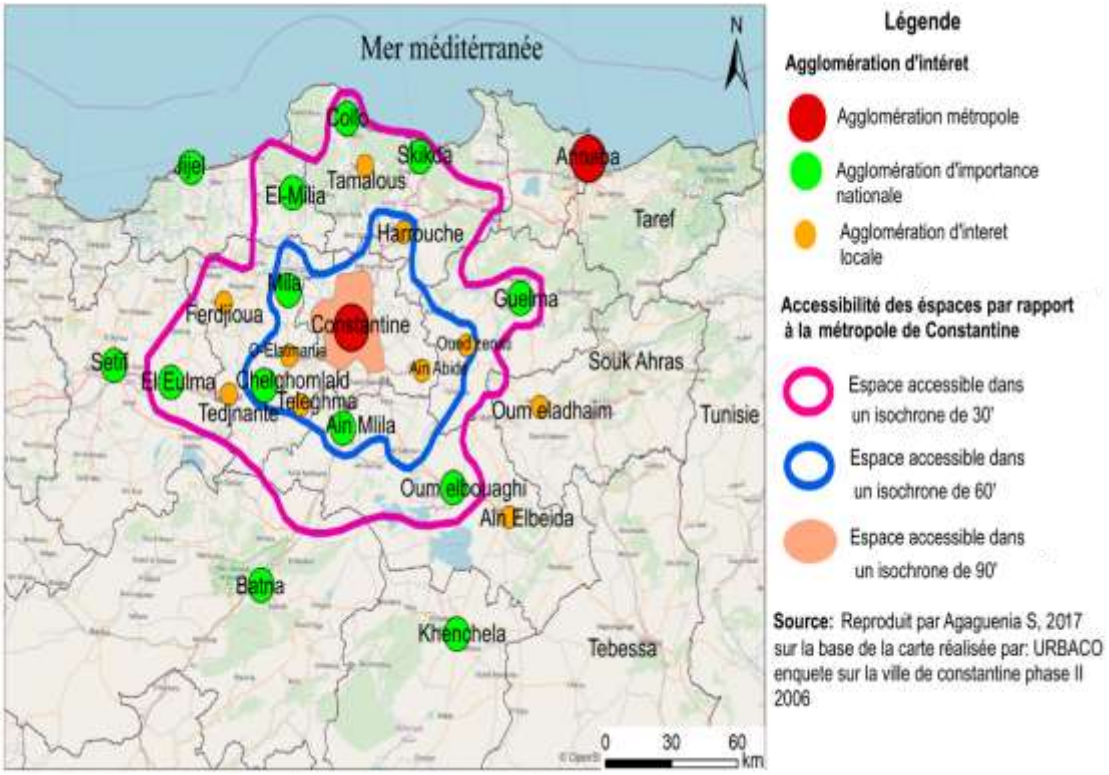

En définitive, le diagnostic stratégique des potentialités de développement local internes (S.Aagaguenia, 2010) et externes relève l'importance ressource ponctuelle (matérielles et immatérielles) et relationnelle dans le territoire de la ville de Collo, dont la valorisation permettant l'amélioration de la dynamique de développement territorial dans toutes ses dimensions particulièrement économiques et le rehaussement de son niveau de productivité économique.

Dans cette perspective, la promotion d'une démarche d'attractivité territoriale ourrait être porteuse pour attendre ces objectifs. Dès lors, il est proposé une réflexion méthodologique sur les principaux axes d'une démarche d'attractivité territoriale à Collo. Elle pourrait tirer bénéfice des nouvelles ressources, relations fonctionnelles, culturelles et historiques tout en produisant de nouvelles formes de gouvernance (partenariat). Collo pourrait être une ouverture sur la mer **.**

3. Essai de réflexion sur une nouvelle stratégique d'attractivité territoriale à Collo

Cette réflexion se veut, en quelque sorte, une invitation d'une nouvelle stratégique d'attractivité territoriale, non seulement par la promotion des nouveaux facteurs d'attractivité et de concurrence, mais aussi par la stimulation des nouvelles relations de coopération et des effets d'apprentissage en vue d'accroître la compétitivité par la différenciation et le développement de spécificités territoriales.

Cette stratégie repose sur la conjonction de plusieurs éléments qui l'on peut approcher par le triptyque, attractivité par la qualité de lieu attractivité par les démarches et les approches de développement et l'attractivité par les finalités de développement.

3.1. L'attractivité par la qualité de lieu

L'attractivité par la qualité de lieu pourrait représenter un nouveau vecteur d'attractivité pour la ville de Collo et son territoire communal. En effet, les enjeux majeurs sont la production d'une nouvelle image, l'appréciation de l'économie locale et de la qualité de la vie sociale. Ces nouveaux créneaux constituent des champs importants d'attractivité territoriale à révéler.

a) La production d'une nouvelle image de la ville **:**

La promotion d'une image renouvelée et plus attractive de la ville de Collo passe nécessairement par la mise en valeurs de son patrimoine matériel et immatériel par le biais d'opérations de requalification sous forme de :

-Restauration de l'anciens tissu urbain du centre-ville notamment les anciens quartiers et les maisons historiques au travers des opérations plus ou moins ponctuelles qui évoluerait vers des projets de grande envergure.

-Des actions directes de valorisation-protection des monuments historiques.

-Le développement de nouvelles formules urbaines incitatives des acteurs économiques à travers de l'amélioration des services immédiats de proximité et du cadre de vie (l'accessibilité urbaine, le réseau d'assainissement, l'eau potable, etc.) ce qui permet de redynamiser cette ville ;

-D'appréciation le site de la ville de Collo toute proche à la campagne et de son environnement naturel agréable.

b) L'appréciation de la qualité de la vie sociale,

Le territoire communal est un creuset du capital social dont la mobilisation constitue un facteur de performance économique de par ses effets sur l'efficience de transmission des informations, la réduction de l'opportunisme, le renforcement des logiques de pratique collective et d'ouverture sur le territoire, sur des ressources extérieures et sur les nouvelles technologies : des informations sur des nouvelles technologies et méthodes et la mise en oeuvre des réseaux de coopération et de synergie spontanée et informelle. Il est un facteur favorisant l'attachement à la qualité de vie collective de manière pratiquement tautologique et le bon déroulement des actions

d'aménagement. Le capital social est, donc, un facteur déterminant de la qualité de gouvernance locale par ses influences sur l'amélioration de la qualité des choix, la consolidation de l'action publique, la limitation et l'ajustement des conflits et la mise en réseaux des acteurs. La révélation de ces richesses sociales pourrait renforcer l'image d'un territoire à forte cohésion sociale.

c) La révélation de l'économie locale de la ville de Collo

La base économique locale appuyant sur l'activité de la mer, de l'agriculture, de l'industrie artisanale, du tourisme et de l'artisanat traditionnel, constitue des activités stratégiques pour impulser de nouvelles dynamiques socio- économique et révéler des compétences millénaires en savoir-faire. Il serait plus pertinent de donner, dans un premier temps, un nouvel élan aux ***activités*** déjà existantes puis d'injecter peu à peu de nouvelles activités sous forme ***de projets*** individuels et collectifs ***de petite échelle socio-spatiale. Ces derniers pourraient se transformer en projets collectifs à grande échelle, à moyen ou à long terme en recourant à des partenariats locaux ou extra-locaux.*** **L'économie locale au sein du territoire communal de Collo** ***pourrait être boosté ainsi par la mise en place de nouvelles procédures facilitant la commercialisation et l'accès au financement tels que des micro-financements de moyenne ou longue durée et sans intérêt, la valorisation des relations financières informelles par la mise en place de structures réglementaires pouvant tirer profit du système financier informel (des coopérations de crédits par groupe de travail).***

3.2. L'attractivité par les démarches et les approches

Penser différemment le territoire et son mode d'aménagement apparait comme une conjecture porteuse d'attractivité territoriale dans la ville de Collo.

a) La diversité et la multifonctionnalité

La diversité et la multifonctionnalité des activités et des espaces apparues à première vue comme un facteur de morcellement, de vulnérabilité et de conflit, alors que de leur mise en combinaison et complémentarités dans l'espace et dans le temps pourrait d'un coté émerger une marge de manœuvre pour réfléchir et agir autrement. En effet, la mise en complémentarité d'espaces du territoire communal de Collo favoriserait, non seulement, la diversification des échanges, l'atténuation de certains problèmes sociaux à travers le renforcement des règles et des normes communes, la diversification des chances d'emploi et augmenter les sources de revenus, mais elle assurerait ainsi la compensation des ressources.

Par ailleurs, la *diversification de l'économie locale* favorise la mise en scénario de plusieurs modèles de développement socioéconomique valorisant un axe ou un autre. Des micro-projets multisectoriels constituent un choix stratégique pour impulser de nouvelles dynamiques socio- économique et révéler des compétences millénaires en savoir-faire.

Une telle approche contribuerait à diminuer les effets des aléas économiques et climatiques ; et à éviter les situations de crise ou du moins atténuer grandement les effets de résultats négatifs dans une branche d'activité donnée.

b) La patrimonialisation de la ville de Collo

La patrimonialisation des petites villes représente une démarche gagnante d'attractivité territoriale pour les petites villes en montagne. La patrimonialisation ne contribue pas seulement à requalifier les richesses territoriales urbanistiques et des produits, mais aussi à requalifier les espaces et les paysages (Delfosse C, 2011 ; Micoud A,

2004, Andel P-A., Senil N, 2009 et al). Dès lors, la patrimonialisation apparaît davantage comme une valeur ajoutée identitaire que comme une ressource d'attractivité à révéler.

Dans la ville de colo, une telle démarche avant de prendre forme des projets ou des mini-projets d'ordre spatial (zonal). Elle pourrait commencer au préalable par des opérations ponctuelles de requalification urbanistique (réhabilitation, restauration, et protection) et culturelle ainsi que par la requalification de certains produits territoriaux par le biais de fêtes, de la mise en art, la gastronomie, etc.).

Par conséquent, au-delà d'amélioration de l'image, une telle démarche contribue à réaffirmer l'identité de la petite ville de Collo. C'est ce qui pourrait de développer de nouvelles formules de négociation et de communication territoriale, étant ainsi certes un outil de marketing territorial.

*c) **La diversification des démarches de développement***

Au vu de la complexité et la fragilité du territoire de la ville de Collo, une démarche multidisciplinaire et systémique est incontournable. Elle permet d'améliorer la compréhension de la structure et des dynamiques de territoire et de rechercher des solutions plus adaptées aux problématiques actuelles et à venir. Dans cette perspective, le recours à une démarche **fondée sur la spécialisation, la différenciation et** la centralité urbaine, assurerait une dynamique territoriale positive à consolider par une démarche de marketing territorial et de labellisation (**Collo, une vitrine d'innovation à** pleine nature).

L'articulation de ces démarches reste, toutefois insuffisante pour promouvoir une dynamique d'attractivité territoriale ; il y a lieu d'instaurer une démarche de gouvernance territoriale et une démarche d'intelligence territoriale**.**

Telles démarches devraient porter sur des ***changements dans les pratiques et dans les comportements des acteurs (démocratie participative) : œuvrer pour*** l'intérêt général et maîtrisé ou gérer au mieux les possibilités humaines et techniques du territoire (les ressources matérielles et immatérielles).

*d) **L'approche synergétique et intégrée de développement***

Il est concilié de veiller à ce que chaque action menée puisse valoriser les relations de proximité pour agir comme facteur de nouveau ressort global et local de la vile de Collo. En vue d'apport de solutions innovantes, répondre à des problématiques territoriales spécifiques, chercher l'efficacité dans l'intervention publique, instaurer une implication de l'ensemble des acteurs et élaborer des stratégies d'attractivité pertinentes de développement, il suppose une vision stratégique articulant les différentes échelles institutionnelles, spatiales et économiques du territoire communal.

Donc, il préconise de mener une approche intégrée et synergétique basée sur un ensemble des réseaux verticaux et horizontaux de coopération, de complémentarité et de partenariat.

*e) **Une démarche de développement durable***

La promotion de l'énergie renouvelable constitue un véritable champ d'attractivité territoriale, il s'agit d'importante force hydraulique offre de nombreuses possibilités d'installation, à long terme, de centrales de petite et de grande taille ; l'énergie éolienne et l'énergie solaire pourraient être, également, exploitées dans le massif de Collo.

3.3. *L'attractivité par les finalités de développement*

*a) **Le développement** durable*

Il constitue une démarche et aussi une finalité attractive qui pourrait revaloriser le territoire de la ville de Collo : il s'agit d'une ville durable fondée sur la « croissance verte et bleue », une ville sûre (prévention des risques économiques) et une ville innovante grâce à la valorisation du génie collectif et de ses réseaux sociaux.

b) Les faiblesses et les menaces ; des facteurs forts d'attractivité

Par les réactions qu'ils suscitent, les faiblesses et les menaces deviennent, paradoxalement, des conjonctures fortes d'attractivité territoriale. Ils poussent à la recherche de réponses innovantes et créatives pour être surmontés. La petite taille du territoire par ses externalités de proximités par exemple représente un cadre favorable pour soutenir la coopération, le partenariat et la bonne gouvernance locale ; le déséquilibre potentiel des écosystèmes de montagne constitue un domaine attirant pour le développement soutenable. Le taux de chômage et le faible niveau d'instruction génèrent ***une force de travail jeune, moins chère et un marché de consommation important, facteur de rentabilité économique recherchée par les entreprises artisanales et de moyennes technologies.*** Le site en montagne véhiculant une image d'isolement et d'enclavement géographique pourrait, également, être une source de motivation en prônant la singularité et l'originalité.

Limite de l'attractivité territoriale dans les PVM.

- Ces orientations présupposent la prise en considération des limites inhérentes au contexte national qui gardent une place « marginale » aux petites villes de montagne dans les politiques publiques depuis l'indépendance, dans la mesure qu'il apparait difficile de sortir de la vision de dépendance. Ainsi elles ne bénéficient-elles pas, en tant que telles, de politiques d'aménagement qui leur soient spécifique ou des vrais programmes adaptés à ce niveau.
- En plus, un contexte d'encadrement territorial restrictif caractériser par une organisation centralisée et hiérarchisée et une forte dépendance vis-à-vis de l'État
  Par ailleurs, le contexte juridique reste tardif et en construction,

Conclusion

Au terme de l'étude sur la ville de Collo, on comprend que les petites villes de montagne renferment des potentialités dont la révélation et la valorisation permettraient de relever les défis d'attractivité territoriale non seulement résidentielle, mais aussi économique en faveur d'un développement territorial durable.

Les petites villes de montagne pourraient jouer à plein le processus d'attractivité territoriale qui d'abord inscrite dans des ressources spécifiques ainsi qu'à évoquer et inventer les ressources de voisinage toute en tirant bénéfice de dispositifs de la mondialisation et de développement durable pour se maintenir et se développer. Au contraire, dans des espaces pareils que la population et les acteurs sont obligés de s'inscrire dans une logique d'attractivité : valoriser de nouvelles ressources, prospecter et appliquer des solutions innovantes sur le plan économique, social et urbanistique.

Une stratégie d'attractivité territoriale dans de tels territoires devrait s'appuyer, d'une part, sur leurs ressources propres afin d'attirer le meilleur de la force du territoire, d'agir sur les bons leviers ; et d'autre part sur de nouvelles démarches fondées sur une articulation des niveaux verticaux et horizontaux , d'échelles spatiales et sur la mise en

place de nouveaux outils, démarche permettant l' intégration de ces petites villes dans une dynamique de développement territorial locale et globale.

Bibliographie

Aydalot, P. (1985). *Économie régionale et urbaine*. Paris : Economica.

Vanier, M. (2009). *Le pouvoir des territoires : essai sur l'interterritorialité*. Paris : Economica.

Pecqueur, B. (1996). *Le développement local : un enjeu pour les territoires*. Paris : Syros.

Micoud, A. (2004). *La construction du patrimoine : entre mémoire et identité territoriale*. Paris : Éditions de l'Aube.

Menage, P. (2014). *Attractivité territoriale et développement local : enjeux et perspectives*. Paris : Economica.

Lajarge, R. (2006). *Les territoires de l'attractivité : concepts et réalités*. Lyon : Presses universitaires de Lyon.

Gouttebel, J-Y. (2001). *La territorialisation des politiques publiques*. Paris : L'Harmattan.

Djeflat, A. (2009). *Dynamiques territoriales en Algérie : potentialités et blocages*. Alger : CREAD.

Delfosse, C. (2011). *Patrimonialisation et valorisation des espaces ruraux*. In *Annales de Géographie*, vol. 120, n°676, pp. 129-151.

Claval, P. (1996). *La géographie culturelle*. Paris : Nathan.

Camagni, R., & Maillat, D. (2006). *Milieux innovateurs et dynamique territoriale*. Paris : Economica.

Brunet, R. (1986). *La carte et les hommes : la géographie au service des sciences sociales*. Paris : Fayard.

Bennasr, F. (2010). *Développement territorial en Algérie : défis et perspectives*. Alger : OPU.

Benko, G., & Lipietz, A. (1992). *Les régions qui gagnent : districts et réseaux : les nouveaux paradigmes de la géographie économique*. Paris : PUF.

Andel, P.-A., & Senil, N. (2009). *Les enjeux de la patrimonialisation des espaces naturels et culturels*. Montpellier : Publications du Cirad.

Parres, J. (1933). Études sur la ville de Collo et ses environs. Alger : Imprimerie Nationale.

التنمية المحلية بالمناطق الحدودية لولاية تبسة: الواقع والمأمول
دراسة حالة بلدية الحويجبات

حسين بولمعيز
استا محاضر بقسم علوم الأرض والكون، جامعة العربي التبسي – تبسة
houcine.Boulmaiz@univ-tebessa.dz

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص

تعتبر تنمية المناطق الحدودية وخصوصا على مستوى البلديات – كونها الوحدة الأساسية للتنظيم الإقليمي للبلاد– ذات أهمية كبيرة ومتعددة الأهداف، ضمن هذا السياق، تعتبر ولاية تبسة بحكم موقعها على الحدود الجزائرية التونسية بشريط طوله حوالي 300كم، همزة وصل مهمة مع الطرف التونسي. كما أنها وبحكم توفرها على العديد من المقومات الطبيعية السطحية والباطنية، وكذلك ما تزخر به من إمكانات سياحية مهمة تؤهلها لأن تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي و الإقليمي للوطن، إذا ما تم فعلا تثمين مختلف المحفزات التي تزخر بها مختلف بلدياتها الحدودية، وكذلك تشخيص وحصر العوائق التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه القدرات الطبيعية والاجتماعية ذات البعد الاستراتيجي، في هذا الإطار تشكل بلدية الحويجبات إحدى أهم بلديات الشريط الحدودي لولاية تبسة والتي تتميز بموقعها الجغرافي الهام، وتزخر بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المنشودة إن على المستوى المحلي أو الولائي، غير أن البلدية تعاني من العديد من صور التهميش على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مما يطرح العديد من التساؤلات خصوصا ما تعلق بالآليات والأدوات التي يمكن اعتمادها لتنمية البلدية، ناهيك على المحفزات الطبيعية والبشرية التي تحتوي عليها البلدية والتي من شأنها تحقيق التنمية المحلية المنشودة، ومختلف العوائق الطبيعية والبشرية التي تحول دون تحقيق ذلك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز أهم المقومات الطبيعية والبشرية التي تحوز عليها البلدية والتي من شأنها أن تشكل قاعدة صلبة لتحقيق تنمية محلية مستدامة. بينت الدراسة أن العائق الأكبر الذي يحول دون تحقيق التنمية المنشودة بالبلدية يكمن في ضعف التشخيص وسوء استغلال الطاقات الكامنة التي يزخر بها إقليم البلدية إن على الصعيد الطبيعي أو البشري. خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها للمساهمة في تنمية البلدية وعلى رأسها تثمين مختلف المقدرات الطبيعية والبشرية للبلدية بغية استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مع ضرورة إشراك الفاعلين المحليين من المجتمع المدني ضمن استيراتيجية تنبني على التخطيط التشاركي ضمن مبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية المستدامة، المناطق الحدودية، تبسة، الحويجبات.

Abstract:

The development of border areas, especially at the municipal level—being the basic unit of regional organization in the country—holds significant importance with multiple objectives. In this context, the province of Tébessa, due to its location on the Algerian-Tunisian border with a length of approximately 300 km, serves as an important link with the Tunisian side.

Additionally, it possesses numerous natural surface and underground resources, as well as significant tourism potential, which qualifies it to play a vital role in achieving comprehensive development at both the local and regional levels of the country, provided that the various incentives available in its border municipalities are effectively utilized, and the obstacles preventing the optimal exploitation of these strategic natural and social capacities are identified and addressed. In this framework, the municipality of Al-Houjbet stands out as one of the most important municipalities along the border strip of Tébessa, distinguished by its significant

geographical location and rich in various natural and human resources that could contribute to achieving the desired development at both the local and provincial levels. However, the municipality suffers from various forms of marginalization on the economic and social fronts, raising numerous questions, particularly regarding the mechanisms and tools that can be adopted for the municipality's development, not to mention the natural and human incentives it contains that could lead to the desired local development, along with the various natural and human obstacles that hinder this progress.

The study relied on a descriptive analytical approach by highlighting the main natural and human resources possessed by the municipality, which could form a solid foundation for achieving sustainable local development. The study revealed that the greatest obstacle to achieving the desired development in the municipality lies in the weak diagnosis and poor exploitation of the latent energies available in the municipality's territory, whether on the natural or human level.

The study concluded with a set of suggestions and recommendations that could be adopted to contribute to the municipality's development, primarily focusing on enhancing the various natural and human capacities of the municipality to attract local and foreign investment, while emphasizing the necessity of involving local actors from civil society within a strategy based on participatory planning in line with the principles of sustainable development.

Keywords: Local development, Sustainable development, Border areas, Tébessa, Al-Houjbet.

مقدمة:

تشمل السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مجمل الإستراتيجيات والأعمال الرّامية إلى ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني وذلك، في إطار التنمية المستدامة. وعليه لا يكمن رهان هذه السياسة في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية من خلال هيكلة حركيتها فحسب، بل وخصوصا، في السهر على دمج الفضاءات النائية التي تعاني من تأخّر في مجال التنمية، ونخص بالذكر المناطق الحدودية التي تشهد تحديات غير مسبوقة خصوصا في ظل ما يشهده العالم اليوم من صراعات وإعادة رسم خارطة العالم تحت مسميات مختلفة كالعولمة وغيرها. من هذا المنطلق، تولي السلطات العمومية أهمية قصوى لتنمية هذه المناطق، من خلال وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة سكانها وإشراكهم بصفة فعّالة في الحركية الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من الانفتاح على المبادلات العابرة للحدود. ضمن هذا الإطار، تندرج السياسة الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها ضمن السياق المؤسساتي الجديد للوطن والذي يتميّز بمصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (القانون رقم 10-02 المؤرّخ في 29 يونيو 2010) الذي يؤكّد على أنّ « كلّ جزء من أجزاء التراب الوطني، بما فيها المناطق الحدودية، هو عنصر من تراثنا، وعلينا أن نعترف لكلّ منها بالحق في التطوّر والازدهار في إطار إستراتيجية شاملة ومضبوطة ».

كما تهدف هذه الاستيراتيجية إلى تدارك بعض النقائص والعمل على استقرار السكان من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن (السكن والتربية والتعليم والتكوين والصحة والتشغيل والطاقة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والطرق...) وكذا، إلى إنعاش الحركية التنموية ودفعها وترقية جاذبية هذه المناطق، عبر إعادة تهيئتها وتنميتها وربطها بمحيطها الإقليمي والوطني.

تعتبر تنمية المناطق الحدودية وخصوصا على مستوى البلديات – كونها الوحدة الأساسية للتنظيم الإقليمي للبلاد– ذات أهمية كبيرة ومتعددة الأهداف، إذ أن هذه المناطق وبحكم موقعها الجغرافي، نجدها تتميز بالعديد من الخصائص ذات البعد الاجتماعي (الفقر ، التهميش، انتشار البطالة، الهجرة الريفية..)، وكذلك الأمر على المستوى الاقتصادي، حيث تعتبر مناطق خصبة لانتشار العديد من الممارسات التي تضر بالاقتصاد الوطني على غرار التهريب وانتشار الجريمة المنظمة والعابرة للحدود ومنفذا لمختلف الممنوعات (المخدرات، تجارة الأسلحة ...). كما قد تساهم الظروف الطبيعية والمناخية الصعبة والقاسية لتلك المناطق في تفاقم هذه المظاهر والظواهر، مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية لهذه المناطق.

ضمن هذا السياق، تعتبر ولاية تبسة بحكم موقعها على الحدود الجزائرية التونسية بشريط طوله حوالي 300كم، همزة وصل مهمة مع الطرف التونسي. كما أنها وبحكم توفرها على العديد من المقومات الطبيعية السطحية والباطنية، وكذلك ما تزخر به من إمكانات سياحية مهمة تؤهلها لأن تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي و الإقليمي للوطن، إذا ما تم فعلا تثمين مختلف المحفزات التي تزخر بها مختلف بلدياتها الحدودية، وكذلك تشخيص وحصر العوائق التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه القدرات الطبيعية والاجتماعية ذات البعد الاستيراتيجي.

في هذا الإطار تم اختيار بلدية: الحويجبات كمجال لدراستنا كونها تشكل إحدى أهم بلديات الشريط الحدودي لولاية تبسة والتي تتميز بموقعها الجغرافي الهام، وتزخر بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المنشودة إن على المستوى المحلي أو الولائي.

إشكالية البحث:

تبعا لما تم إيراده سلفا وبغية تحقيق أهداف الدراسة نجد من الضروري طرح التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هي الآلية الناجعة الممكن اعتمادها بغية تحقيق التنمية المحلية المستدامة لبلدية الحويجبات ؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1– ما هي المحفزات الطبيعية والبشرية في بلدية الحويجبات والتي من شأنها تحقيق التنمية المحلية المنشودة ؟

2– ما هي العوائق الطبيعية والبشرية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية المنشودة ببلدية الحويجبات ؟

3– ما هي الحلول الممكن اقتراحها لتحقيق التنمية المحلية المنشودة ببلدية الحويجبات ؟

فرضية البحث:

إن الضعف والقصور في تثمين مختلف الإمكانات الطبيعية والبشرية لبلدية الحويجبات وغياب مقاربة تشاركية في التسيير المحلي أدى إلى عدم تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

أهداف البحث:

تتلخص الأهداف الأساسية لدراستنا في ما يلي:

1– إبراز الإمكانات الطبيعية والبشرية لبلدية الحويجبات والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية .

2– تسليط الضوء على معوقات التنمية المحلية ببلدية الحويجبات.

3- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنمية المحلية ببلدية الحويجبات.

منهجية ومراحل البحث:

تمثلت منهجية وخطة إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المراحل التي شكلت بنية البحث، حيث تم الاعتماد على:

1- مرحلة البحث النظري: تمثلت بالأساس في الاطلاع على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وضوابطها بالمناطق الحدودية وخصوصا بمنطقة الشمال الشرقي للجزائر، بحيث تم التركيز على ولاية تبسة وبلدياتها الحدودية على غرار بلدية الحويجبات.

2- مرحلة البحث الميداني: تم تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى عدة مراحل كانت على النحو التالي:

2-1- مرحلة جمع البيانات الإحصائية: وذلك من خلال الاتصال والتواصل مع مختلف الإدارات العمومية (البلدية، مفتشية الغابات، مديرية المصالح الفلاحية، مديرية البرمجة وضبط الميزانية، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الموارد المائية، ...)، حيث يتم جمع المعطيات الإحصائية الضرورية والتي تشمل العناصر الطبيعية والبشرية والعمرانية بالبلدية.

2-2- مرحلة الملاحظة الميدانية: تمثلت في تنظيم خرجات وزيارات ميدانية لمجال الدراسة رفقة المصالح التقنية لمختلف المديريات التنفيذية والمصالح التقنية ذات الصلة بالتنمية المحلية، حيث اعتمدنا أسلوب المقابلة المباشرة عبر طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات المتعلقة بمختلف المشاريع التنموية السابقة والحالية بالبلدية سواء ضمن التجمع العمراني الرئيسي أو تلك المتعلقة بالمراكز السكنية الثانوية المتواجدة ضمن المجال الريفي للبلدية. ضمن هذا السياق تم برمجة خرجتين ميدانيتين أساسيتين كانتا على النحو التالي:

- **الخرجة الميدانية الأولى:** خصصت لمعاينة الوسط الطبيعي والوسط الريفي لمجال البلدية وذلك رفقة ممثلين عن كل من مديرية الغابات، مديرية الفلاحة، مصالح البلدية، الحماية المدنية. تم خلال هذه الخرجة حصر مختلف الإمكانات الطبيعية والفلاحية بالبلدية، مع حصر الأخطار الطبيعية المختلفة (فيضانات، حرائق الغابات، انزلاق التربة ...) التي تهدد واقع ومستقبل التنمية المحلية بالبلدية. كما تم معاينة بعض المشاريع المتعلقة بالتنمية الفلاحية والريفية المندمجة (PPDRI).

- **الخرجة الميدانية الثانية:** تم تخصيصها لمعاينة النسيج العمراني للتجمع الرئيسي للبلدية (ACL)، حيث تم الوقوف على مختلف مكوناته (الحضيرة السكنية، المرافق العمومية، الشبكات الأساسية، البنية العقارية....) وذلك رفقة ممثل عن المصالح التقنية بالبلدية مرفوقا بالمخطط التوجيهي للبلدية (PDAU). حيث يتم الإطلاع على المحيط العمراني للبلدية وآفاق التوسع، وكذلك مختلف العراقيل (الطبيعية والبشرية) التي حالت وتحول دون تطبيق مختلف المشاريع التنموية بالبلدية. مع تحديد مختلف الأخطار (الطبيعية، التكنولوجية، البشرية) االموجودة والمحتملة والتي من شأنها عرقلة التنمية المحلية بالبلدية. كما قمنا بزيارة للتجمع الثانوي "بوشبكة" الذي يضم المعبر الحدودي نحو الأراضي التونسية، حيث أطلعنا ممثل البلدية عن المشروع الكبير المبرمج إنجازه والمتمثل في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر على مساحة 300 هكتار.

الإطار النظري للدراسة

1- تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية من أهم الأدوات المنايبة لمواجهة مختلف التحديات والمتطلبات المتزايدة للمجتمع أفرادا وجماعات، وذلك بغية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السعي نحو تحقيق العدالة المجالية. تشمل العملية مجموعة من التدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل وتمس مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وكذلك البيئية والسياسية. كما تعرف بانها " القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع". (شويح بن عثمان، 2011)

2- تعريف المناطق الحدودية:

تعرف بأنها " المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدود داخل إقليم كل من الدولتين"، كما تعرف بأنها " المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وأحيانا يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة. غالبا ما يتم تحديدها من طرف الدولة وفقا للتقسيم الإداري الخاص بها (مفتاح غزال، 2020).

3- مفهوم تنمية المناطق الحدودية:

غالبا ما يقصد بتنمية المناطق الحدودية " تلك المشاريع والخطط التنموية الهادفة إلى تحسين الوضع القائم بهذه المناطق، وذلك عبر الاستغلال العقلاني للإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة بالمنطقة وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول للمشاكل المطروحة أولتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي" (طالبي العربي، 2021). وتعتبر تنمية المناطق الحدودية من بين أفضل الاستيراتيجيات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني كونها تمثل أفضل التدابير الوقائية ضد مختلف المخاطر والتهديدات العابرة للحدود (مفتاح غزال، 2019).

فتنمية المناطق الحدودية عملية مركبة ومتعددة الأبعاد والمجالات إذ تشمل كل من القطاع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، وترتبط بمدى القدرة على استغلال النمو الاقتصادي وتوظيفه في لتحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي عبر مراعاة خصوصية هذه المناطق باعتماد برامج وخطط خاصة بها. (مفتاح غزال، 2019).

4- التعريف بمجال الدراسة:

تقع بلدية "الحويجبات" (الخريطة 1) في الشمال الشرقي للوطن ضمن الشريط الحدودي لولاية تبسة بالحدود الجزائرية التونسية بخط حدودي بلغ 36,46 كلم. تتربع البلدية على مساحة 286 كم2. بلغ عدد سكانها سنة 2021 حوالي 5900 نسمة. انشأت البلدية انطلاقا من قرية فلاحية اشتراكية (VARA 1000) سنة 1976 تابعة لبلدية الماء الابيض، ليتم ترقيتها إلى مصف بلدية سنة 1984.عرفت تاريخيا باسم "شط دلفة".يحد البلدية شرقا الجمهورية التونسية، وغربا بلدية الماء الابيض، شمالا بلدية بكارية وجنوبا بلدية أم علي والجمهورية التونسية. بلدية الحويجبات تابعة إدارية لدائرة الماء الابيض، تصنف كبلدية ريفية حيث تضم 10

مقاطعات، مركز البلدية و9 مقاطعات ريفية وهي: بوشبكة، بودرباس، سيدي ظاهر، أولاد بوعلاق، الحدبة، طالقة، حجر الصفر، الكربة وبن فالجة. يغلب على البلدية الطابع الفلاحي والرعوي (هادفي فيروز، 2021).

الخريطة 1: الموقع الجغرافي والإداري لكل من بلدية ومدينة الحويجبات

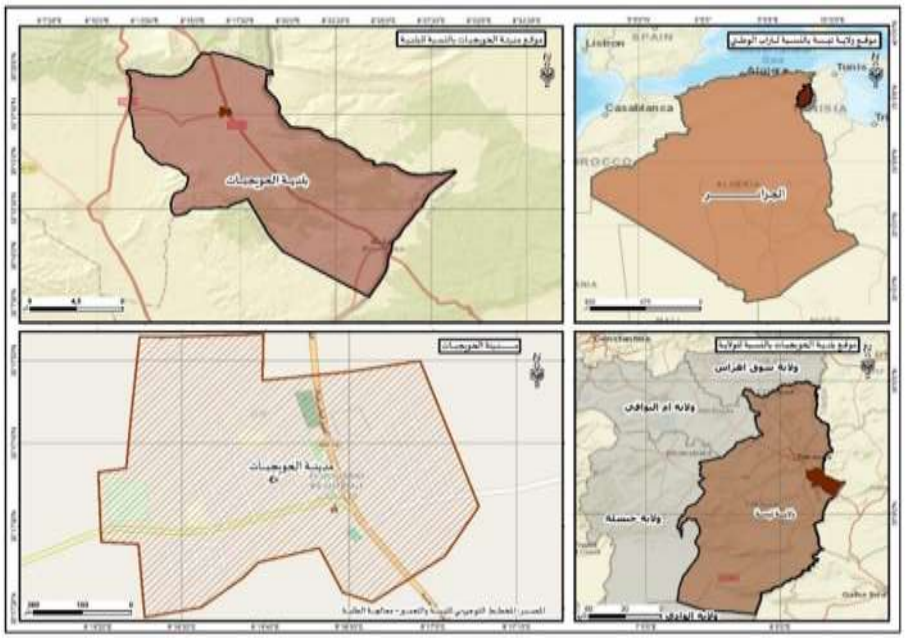

المصدر: هادفي فيروز، 2021، ص 41.

الإطار التطبيقي للدراسة

1- عوائق ومحفزات التنمية المحلية ببلدية الحويجبات:

2-1- مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف/ الفرص – التهديدات (SWOT):

الهدف من منهجية SWOT هو إبراز مختلف المقومات الطبيعية والبشرية التي تحوز عليها منطقة الدراسة، مما يجعل من أخذها بعين الاعتبار في الإستراتيجية التنموية التي سيتم اعتمادها لتحقيق التنمية المحلية بالبلدية، حيث تم تحديد كل من العوامل الداخلية والخارجية، وتقييم إمكانات نقاط القوة والفرص وتقليل آثار نقاط الضعف والتهديدات و محاولة تحويلها إلى فرص حقيقية للتنمية. و تعمل هذه المنهجية على تموين و إثراء الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بمجالات التنمية المحلية بالمنطقة.

يعتبر تحليل سوات SWOT Analysis – الأداة الفعالة التي تساعدنا في تحديد ما يلي:

1. معرفة أهم نقاط القوة الخاصة بمنطقة الدراسة والمجتمع الذي يسكنها والاستفادة القصوى منها في تحقيق التنمية المحلية.

2. إظهار كافة نقاط الضعف أو المعيقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية والسعي لإيجادِ حلولٍ لها، واستغلالها.

3. اكتشاف كافة الفرص أو المحفزات الموجودة في المدينة والمجتمع المحلي واستغلالها في تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

4. معرفة كافة التهديدات المعيقة لتحقيق التنمية المحلية واتخاذ الإجراءات الوقائية ضدها.

الجدول 1 : مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف / الفرص – التهديدات (SWOT)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
– وجود ثروة غابية وفلاحية يمكنها جلب استثمارات تخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة. – البنية الحضرية والريفية في طور الهيكلة والتنظيم – آفاق التوسع العمراني ممكنة في ظل وجود العقار. – ثروة نباتية متوطنة، متكيفة مع الظروف المناخية – مورد شمسي مهم جدا لتطوير الطاقات المتجددة والتحول الطاقوي، – خبرة في مجال الزراعة والرعي والسياحة ككل، – مجتمع مدني فتي له قابلية للانخراط في العملية التنموية – مجتمع محافظ ذو قيم راسخة ومتجذرة – وجود معبر حدودي ذو بعد وطني ودولي له أهمية استيراتيجية (معبر بوشبكة الحدودي).	– منطقة هشة تعاني نوعا من العزلة – بنية حضرية غير منظمة مع انتشار المخالفات العمرانية – بطالة مرتفعة بسبب نقص الشركات والمؤسسات الاقتصادية – ضعف في هيكلة الأقاليم والبنية الحضرية والريفية المتناثر للغاية – ضعف في هياكل الاستقبال والإيواء السياحي – موارد المياه الجوفية غير معروفة – هشاشة النظم البيئية وتدهور المراعي والتربة – منطقة حدودية تشهد نشاط للتهريب بكثرة – انتشار كبير لمناطق السكن الفوضوي مما يشكل حواضن لتفريخ المجرمين. – ضعف البنية الهيكلية للإعلام المحلي – مجتمع مدني غير مهيكل بحاجة للتنظيم	– آفاق بناء اقتصاد تجاري معتبر عبر الحدود (تأثير الحدود) – موقع جغرافي هام بالمقارنة للولاية والوطن على مستوى منطقة الهضاب العليا بالنسبة للتراب الوطني والمغرب العربي وباقي إفريقيا، – تنوع كبير وتعدد في عروض السياحة الثقافية والطبيعية ونظام تحفيزي للاستثمار مشجع للغاية. – توفر الظروف الملائمة لتحسين مستوى الخدمات والرعاية للسكان من حيث التعليم والصحة والتكوين وغيرها – مجتمع مدني له قابلية للانخراط في العمل التنموي التشاركي. – شبكة طرق ومواصلات في طور النمو. – معبر حدودي هام بالمنطقة (بوشبكة) يمكنه جلب الاستثمار السياحي عبر إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر.	– التجارة غير الرسمية عبر الحدود والتي تؤثر بشكل رئيسي على المنتجات المدعومة والماشية، – هشاشة النظام البيئي في السهوب، الترمل، الفيضانات، والملوحة، – مخاطر طبيعية تهدد الغطاء النباتي والرعوي على غرار حرائق الغابات – وجود العديد من المخاطر ذات التأثير المباشر على البيئة مثل المفرغة العمومية، – انتشار الآفات الاجتماعية والإجرام وسط فئة الشباب. – هجرة ريفية كبيرة نحو مركز المدينة كون الريف مهمش. – ضعف هياكل ووسائل الإعلام والتوجيه محليا –– مستوى تعليمي محدود ونسبة التسرب المدرسي كبيرة. – انتشار التجارة الفوضوية بشكل كبير مما يهدد القطاع الرسمي.

5. عمل خطط وبرامج ووضع استراتجيات تساعد على زيادة فرص تحقيق التنمية المحلية بالبلدية.
6. استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة طبيعية كانت أو بشرية لتحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

2-2- تحليل نتائج المصفوفة (SWOT) بمنطقة " الحويجبات":

من خلال دراستنا لمعطيات المصفوفة المشار لها في الجدول رقم 1 أعلاه يمكن تسجيل العديد من الملاحظات والاستنتاجات المهمة والتي يمكن اعتمادها كمرتكزات أساسية لتحليل الوضع القائم بالبلدية

واستخلاص النتائج الضرورية لتحديد مختلف العوائق والمحفزات المتعلقة بمدى إمكانية تحقيق تنمية محلية ميتدامة ببلدية الحويجبات. ضمن هذا السياق يمكننا إيراد النقاط التالية:

1-نلاحظ أن المنطقة الحدودية الحويجبات تتميز بالعديد من نقاط القوة التي يمكن تصنيفها كمحفزات طبيعية من شانها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية، فمثلا وجود ثروة غابية وغطاء نباتي طبيعي كثيف يمكن استغلاله كعامل جذب لترقية الصناعات التحويلية للخشب ومشتقاته بالمنطقة كما تبين ذلك الخريطة رقم 2 المتضمنة استخدامات الأرض بالبلدية.

2- نلاحظ كذلك وجود إمكانية كبيرة لتطوير السياحة الجبلية بطريقة مستدامة وفعالة عبر خلق فضاءات استجمام وتخييم. في مقابل ذلك فإن الظروف المناخية المتمثلة في المناخ شبه القاري يمكنها أن تلعب دورا معيقا في تنمية بعض الزراعات المروية ذات الاستهلاك الواسع، خصوصا وأن الموارد الجوفية من المياه غير معروفة وتحتاج إلى دراسات علمية بغية تقييمها وتحديد المخزون المائي وكذلك تثمين المجاري السطحية وتحديد إمكانية التخزين السطحي.

الخريطة 2: استخدامات الأرض ببلدية الحويجبات

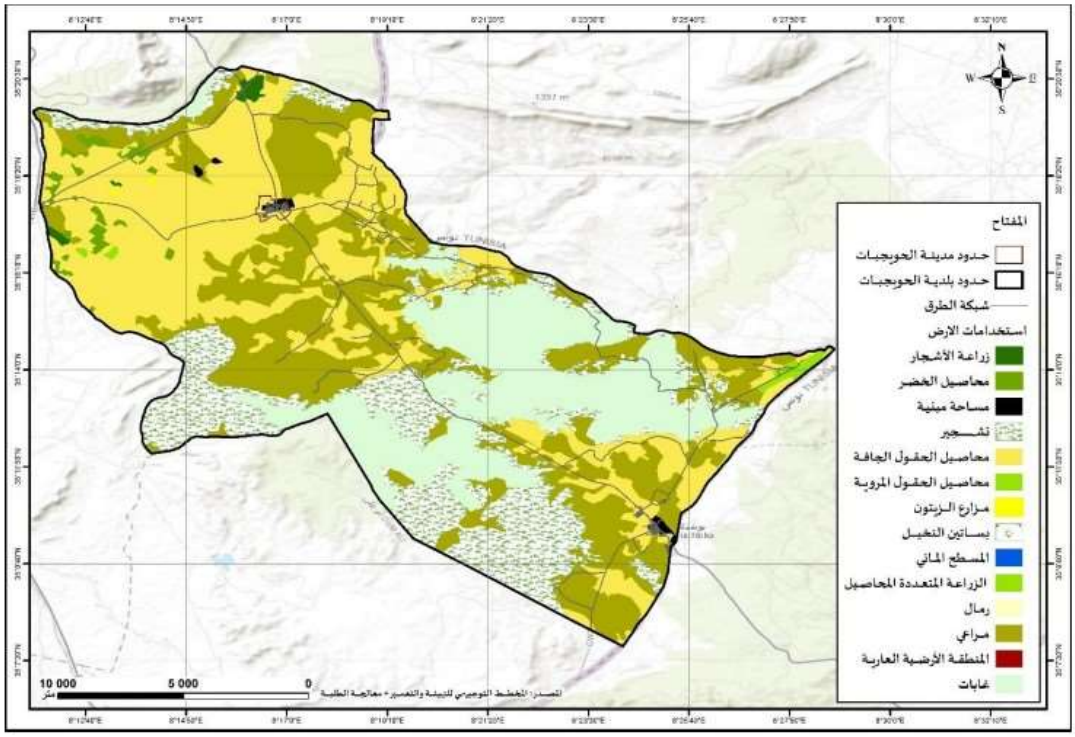

المصدر: هادفي فيروز، 2021، ص 52.

3-الملاحظ كذلك هشاشة النظام البيئي خصوصا وأن المنطقة تنتمي إلى السهوب مما يجعل من الرعي الجائر والحرائق تشكل مخاطر حقيقية على الغطاء النباتي والنشاط الفلاحي والسياحي عموما.

4-يمكن تسجيل نقطة إيجابية مهمة تتمثل في إمكانية تحقيق انتقال طاقوي بالمنطقة عبر استغلال المورد الشمسي، خصوصا وأن جنوب البلدية يسوده مناخ جاق شبه قاري يميل نحو المناخ الصحراوي كما تبين ذلك الخريطة رقم 3.

الخريطة 3: خريطة النطاقات والتغيرات المناخية ببلدية الحويجبات

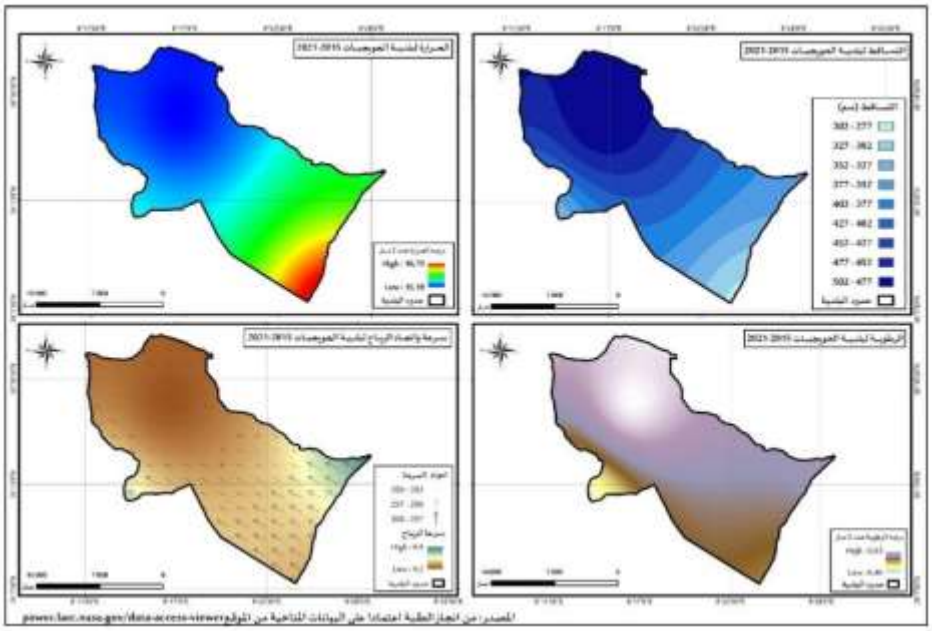

المصدر: هادفي فيروز، 2021، ص 46.

5- الملاحظ أيضا وجود العديد من النباتات الطبية المحلية مما يجعل من استغلالها في مجال الصناعات الصيدلانية عبر توطين مخابر بالمنطقة خصوصا مع توفر العقار الصناعي ووجود إمكانية للتوسع العمراني.

6- بالنسبة للموارد البشرية، نلاحظ أن المجتمع المدني بالبلدية له قابلية للانخراط في العمل التنموي التشاركي نظرا لوجود نسبة كبيرة من البطالة غير أنه بحاجة للهيكلة والتنظيم.

7- في مقابل ذلك لاحظنا توفر خبرات كبيرة في مجال الفلاحة والرعي مما يساهم في ترقية القطاع الفلاحي والزراعي خصوصا في ظل توفر مساحات زراعية معتبرة وقابلة للتوسعة كما تبين ذلك الخريطة رقم 4.

8- الملاحظ أن المجتمع المحلي يتميز بالأصالة والمحافظة على كل ما هو تقليدي ومحلي مما يوفر إمكانية تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، مما قد يساهم في محاربة البطالة ومختلف الآفات الاجتماعية في وسط الشباب على غرار ظاهرة التهريب عبر الحدود والتي استفحلت كثيرا في السنوات الأخيرة ولم تعد تستثني أي منتوج بما في ذلك الممنوعات مما يهدد الأمن المحلي والوطني.

9- نلاحظ كذلك أن المنطقة تتميز بوجود هياكل خدمية وقاعدية من شانها ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية المنشودة على غرار المعبر الحدودي الهام بمنطقة "بوشبكة" والذي يعتبر ذو بعد وطني ودولي خصوصا في ظل برمجة إنشاء منطقة للتبادل الحر من طرف السلطات العليا للبلاد.

الخريطة 4: توزيع الأراضي الزراعية ببلدية الحويجبات

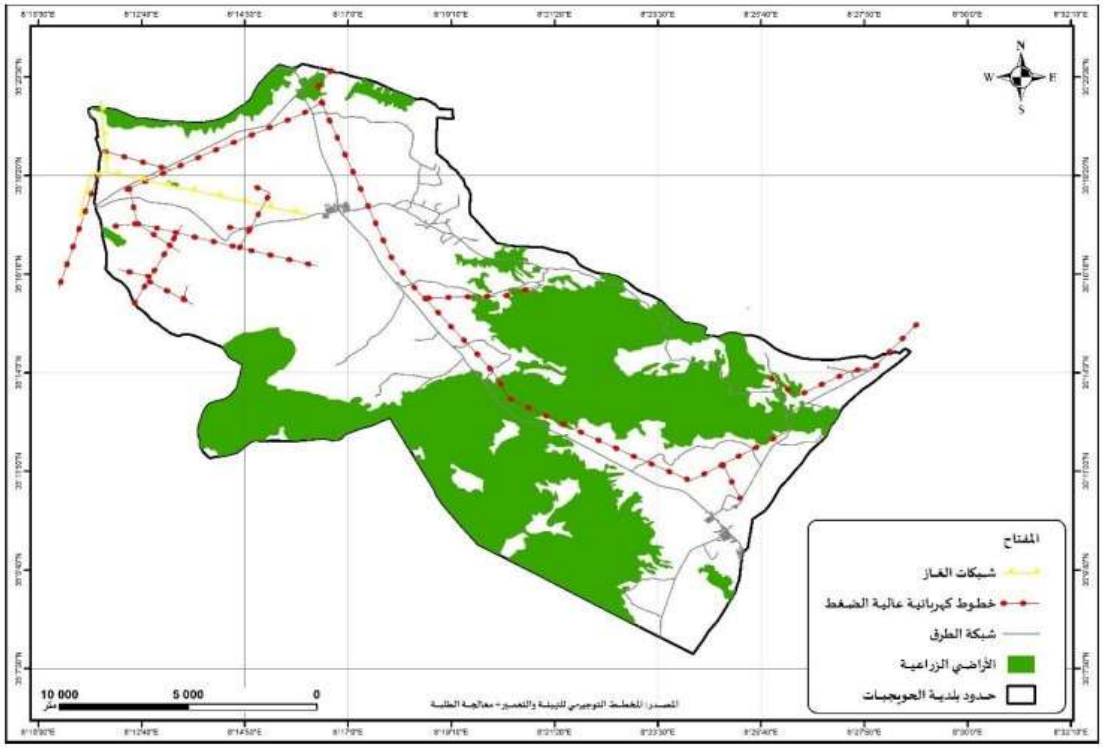

المصدر: هادفي فيروز، 2021، ص 61.

10- كما أن كون المنطقة تعد مجال عبور للمسافرين والسياح الجزائريين والأجانب المتوجهين نحو تونس يمكن استغلال ذلك في ترقية العديد من النشاطات ذات البعد السياحي والتجاري عبر إنشاء مراكز إيواء ومناطق تبادل تجاري وثقافي.

من خلال النتائج المستخلصة من الدراسة، يمكننا الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال القول بأن عملية تحقيق التنمية المحلية ببلدية الحويجبات الحدودية يمكن تحقيقها عبر المزاوجة، من جهة، بين الاعتماد على الاستغلال العقلاني والأمثل لمختلف المقدرات الطبيعية والبشرية وضرورة تثمينها من خلال تشجيع الاستثمار المحلي الخاص والعام، ومن جهة ثانية يجب عدم إغفال دور العديد من الفاعلين المحليين من خلال اعتماد مقاربة تشاركية مبنية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتجنيد مختلف مصالح ومؤسسات الدولة من المدرسة إلى المسجد إلى الجامعة إلى الإعلام بأنواعه وأشكاله المختلفة لنشر الوعي وغرس ثقافة التعاون في نفوس الناشئة من أبنائنا وبخاصة من هم في سن المراهقة، وذلك بالتركيز أيضا على اللبنة الأساسية لبناء المجتمع ألا وهي الأسرة.

4- الاقتراحات والتوصيات:

من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها انطلاقا من الدراسة الميدانية ومناقشتها، وبالاعتماد على طريقة التحليل الرباعي (SWOT) يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة بطريقة فعالة ومستدامة، بحيث يمكن عبرها رفع العراقيل واستغلال المقومات والمحفزات الطبيعية منها والبشرية.

تبعا لذلك نجد من الضروري تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- العمل الجاد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة الشاملة، عبر تثمين مختلف المقومات الطبيعية والبشرية للمنطقة ككل، والسعي نحو الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد للرفع من مستوى جودة حياة السكان، والحيلولة دون ظهور عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

2- تقوية الروابط ما بين أجهزة الدولة ومصالحها الإدارية المختلفة ومكونات المجتمع المدني، من خلال وضع قوانين ونظم تحدد نمط العلاقة فيما بينها بما يضمن التعاون البناء والفعال في جميع المجالات.

3- وضع قاعدة بيانات للتعريف بمختلف مجالات الاستثمار بالبلدية مع تقديم جميع المعطيات الإحصائية المحينة.

4- استغلال مختلف وسائل الاتصال والتواصل للتعريف بالقدرات والإمكانيات المتوفرة بالبلدية لجلب المستثمرين.

5- تعزيز حملات التعبئة لنشر مفاهيم التنمية المحلية وأهمية مشاركة الجميع فيها من مؤسسات وطنية وقوى المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية، عبر تنظيم حملات توعية، أيام دراسية، منشورات تعليمية خصوصا بالمدارس والمساجد والأماكن العمومية.

6- العمل على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالمنطقة، من خلال مكافحة مختلف مظاهر المخالفات العمرانية كانتشار الأحياء الفوضوية، الحظائر غير الرسمية، التجارة الفوضوية، الرمي العشوائي للنفايات وغيرها من مظاهر الفوضى.

7- العمل على تفعيل دور المرأة خصوصا الماكثة بالبيت والمرأة الريفية للنهوض وترقية قطاع الصناعات التقليدية.

8- تأسيس لجنة لإصدار تقرير سنوي حول واقع التنمية بالمناطق الحدودية في الجزائر وتشخيص مختلف التهديدات، مكونة من مختلف المختصين في مجال التنمية المحلية، مع منح الجامعة العضوية الدائمة بها.

9- استحداث مؤسسات ومراكز حكومية متخصصة لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمناطق الحدودية وذلك بإشراك النخب في شتى المجالات، مع العمل على تمويل البحث العلمي الجامعي في هذا الصدد.

10- دعم انخراط الهيئات المتخصصة في الاتصال والتكنولوجيات الحديثة عبر وضع برامج خاصة مهمتها الرئيسية التعريف بالآفاق التنموية بالمناطق الحدودية.

11- وضع منظومة تشريعية وتخطيطية خاصة متعلقة بالتنمية المحلية بالمناطق الحدودية وجعلها متجانسة مع منظومة التخطيط المجالي والحضري بالجزائر.

الخاتمة

تعتبر التنمية الشاملة والمستدامة المسعى النبيل والهدف السامي الذي تصبوا إليه جميع الأمم والشعوب وتعمل جاهدة لتوفيره الدول والحكومات عبر مخططات وبرامج وميزانيات ضخمة، وتزداد أهميته عندما يتعلق الأمر بالمناطق الهشة والمخلخلة على غرار المناطق الحدودية كما هو الحال بالنسبة للجزائر خاصة في ظل الوضع العالمي الحالي الذي تعرف فيه أغلب الدول تحديات أمنية كبيرة ورهانات خطيرة تمس بأمنها الخارجي

والداخلي على حد سواء. كما أن المقاربة التنموية أضحت أحد الأدوات المهمة والهامة في تحقيق السلم والأمن كونها تعمل على تحقيق الأمن بمختلف أبعاده.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا هذه التي تطرقنا فيها لإشكالية التنمية المحلية وضوابطها ببلدية الحويجبات التي تنتمي لولاية تبسة الحدودية كونها من المناطق الجزائرية الحدودية التي تشهد وتعرف تحديات أمنية وتنموية كبيرة منذ عقود خلت، حيث حاولنا الخوض في إمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة ببلدية الحويجبات، من خلال إبراز العوامل المحفزة والمعيقة لتحقيق هذا الهدف المنشود، وذلك عبر دراسة تشخيصية وميدانية شملت الولوج في واقع البلدية طبيعيا وبشريا وذلك انطلاقا من معطيات إحصائية وميدانية.

خلصت الدراسة إلى أن بلدية الحويجبات بحكم خصائصها الطبيعية والبشرية، تواجه تحديات تنموية وأمنية كبيرة، زادت من حدتها عدة عوامل كموقعها الحدودي وضعف التنمية المحلية بها، بالإضافة إلى خصوصية التركيبة البشرية والسكانية من الناحية الاجتماعية والإثنية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انتشار البطالة والآفات الاجتماعية كجرائم الاعتداءات، السرقة، التهريب وغيرها من المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي والمستقبل الاقتصادي للمنطقة.

ومما زاد الوضعية سوء اعتماد السلطات المحلية على مقاربة تنموية مركزية كحل شبه وحيد كمحاولة لتحقيق نهضة تنموية محلية، في غفلة تامة عن الدور الفعال لمختلف الفاعلين المحليين خصوصا مكونات المجتمع المدني، المدارس، المساجد وغيرها ممن يمكنهم المساعدة والمساهمة في تثمين القدرات الطبيعية والبشرية بالمنطقة، عبر نشر الوعي وغرس ثقافة الحفاظ على البيئة والمكتسبات وخلق ديناميكية محلية لتحريك عجلة التنمية بالاعتماد أساسا على مقومات المنطقة.

أمام هذه الوضعية، وبهدف تحقيق الغاية المنشودة والمتمثلة في تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة عموما وبلدية الحويجبات خصوصا، أصبح من الحتمية بما كان، ضرورة انتهاج مقاربة تشاركية مبنية على أساس مبادئ وأسس التنمية المستدامة، فالتنمية للمواطن وبالمواطن، ولا يمكن بناء وحماية الوطن إلا بإشراك الجميع دون إقصاء.

الإحالات والهوامش

1- عائشة بن عاشور، (2011)، إشكالية الأمن والتنمية بمنطقة السهل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص دراسات أمنية واستيراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

2- أم الخير عيشوشي، (2021)، المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل الخارجي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3.

3- شويح بن عثمان، (2011)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان.

4- مفتاح غزال،(2020)، تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني دراسة حالة الحدود الشرقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر 3.

5- طالبي العربي، (2021)، تنمية المناطق الحدودية: دراسة حالة الطالب العربي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

6- مفتاح غزال، (2019)، التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي مقاربة نظرية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الاول، ص ص 390- 408.

7- هادفي فيروز، (2021)، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية بلدية الحويجبات نموذجا، مذكرة ماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي).

8- جميلة علاق، ربراب بولنشار (2019)، المناطق الحدودية بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 04، العدد 2.

9- سليمان سميرة، (2022)، المجتمع المدني كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: المعيقات والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد2، جامعة خنشلة.

10- مشري محمد الناصر، آمال حفناوي، (2022)، مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ولاية تبسة أنموذجا، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 9، ديسمبر 2022.

دور شبكة الطرق عبر المراحل التاريخية في تعزيز تطور مدن الشرق الجزائري

–حالة ولاية عنابة–

نجلاء غرابي
أستاذ محاضر بمعهد تسيير التقنيات الحضرية– جامعة أم البواقي
nedjla.gherabi@univ-oeb.dz

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

ملخص:

يركز تاريخ النقل على تطور البنية التحتية عبر العصور، وعلاقتها بالمجتمعات البشرية السابقة، كما يهتم بتفسير نشأة نظم النقل الحديثة، ويساعدنا التاريخ على إدراك وفهم إمكانيات نظم النقل في الوقت الراهن، وكذلك التخطيط للمستقبل.

ولتسهيل قراءة تاريخ النقل في أي مكان أو إقليم، فإننا نقسم هذا التطور إلى مراحل تاريخية متتالية وتوضيح السمات المميزة لكل منها ومحاولة رسم صورة واضحة للتوزيع الجغرافي لشبكات النقل، حتى نصل إلى الصورة الحالية.

مما سبق يتضح أنه يمكن الاستفادة من التاريخ وتوظيفه من منظور جغرافي، حيث يمكننا التعرف على التطورات التي طرأت على شبكات النقل في إقليم ما ومحاولة رسم صورة – أو التنبؤ – لمستقبل النقل به.

وإذا قمنا بتتبع مراحل تاريخية معينة لعنابة نجد أنها اختصت ولازالت لمكانة جد رفيعة عبر مختلف هذه المراحل، وإن دراسة تاريخية مختصرة وملمة لإقليم عنابة وشبكة النقل كفيلة بأن تفسر بعض الظواهر المستترة. فكيف تبلورت شبكة طرق الولاية عبر العصور المختلفة؟

الكلمات الاستدلالية: شبكة الطرق–البنية التحتية–تاريخ النقل–ولاية عنابة.

Summary

The history of transportation focuses on the development of infrastructure throughout the ages and its relationship with previous human societies. It also seeks to explain the emergence of modern transportation systems and helps us understand and grasp the capabilities of current transportation systems, as well as plan for the future.

To facilitate the study of transportation history in any location or region, we divide this development into successive historical stages and clarify the distinctive features of each stage. We attempt to paint a clear picture of the geographical distribution of transportation networks until we reach the present situation.

From the above, it becomes clear that history can be leveraged and employed from a geographical perspective. By examining the developments that have occurred in the transportation networks of a particular region, we can attempt to sketch a clear picture—or make predictions—about its future transportation.

If we trace specific historical stages of Annaba, we find that it has specialized in and continues to hold a prominent position throughout these stages. A concise and comprehensive historical study of the Annaba region and its transportation network is capable of explaining some hidden phenomena. So, how did the road network of the province evolve across different eras?

مقدمة

كغيرها من الولايات الجزائرية توالت التغيرات المجالية على عنابة تبعا للمراحل التاريخية التي مرت بها وأدت في كل مرة إلى تغيير ملامحها انطلاقا من تجمع مينائي وصولا إلى التجمع الحضري المكون من عدة بلديات. لقد تمثلت ملامح المجال المحيط بمدينة عنابة مع مطلع القرن العشرين في بعض المستثمرات الفلاحية التابعة للمعمرين، تحيط بها القرى الصغيرة مثل: سيدي سالم، البوني، الحجار، شبيطة مختار في الجنوب، بسباس، زريزر وبن مهيدي في الغرب بالإضافة إلى بعض الأكواخ القصديرية التي أقيمت سنة 1954، فتشكلت علاقة تكامل بين المدينة باعتبارها سوق حضرية ومجالها الريفي المحيط بها المختص في الإنتاج الفلاحي لصالح المدينة [31].فيما بعد تطورت بعض هذه القرى في فترة ما بعد الاستقلال مشكلة مراكز لمدن توابع خاصة بعد إنشاء مركب الحجار للحديد و الصلب في فترة السبعينات، نظرا لقربها من عنابة و امتلاكها القابلية الكاملة لاستقبال الفائض السكاني لها. وتم تثمين هذه المراكز عندما استقبلت تجهيزات ذات مستوى وطني (مصنع الحجار) أو مستوى إقليمي
(الجامعة، المستشفى). لقد واكب التطور العمراني، المجالي والاقتصادي لولاية عنابة تطور في البنية التحتية لشبكات الطرق، خاصة وأن المنطقة تعتبر بوابة الجزائر على حوض البحر المتوسط وكذا الحدود التونسية مما أكسبها خاصية **عقدة الالتقاء ونقطة التبادل** سواء في العصور الماضية كالفينيقيين والرومان من خلال الميناء وشبكة الطرق الرومانية، أو خلال وقتنا الحالي من حيث دور الميناء والمطار إضافة إلى الشبكة المتطورة من الطرق والسكة الحديدية، و بهذا تكون الولاية قد اكتسبت مكانة جغرافية ومجالية هامة زيادة على أهميتها الاقتصادية، السياحية والفلاحية،...

يعتبر قطاع النقل من القطاعات التي تساهم في التنويع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي من خلال توفير بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي ولا يتسنى ذلك إلا بتوفر بنية تحية متطورة تتماشى ومتطلبات العصر، حيث يرتكز قطاع النقل على عناصر أساسية تتمثل في: **البنية التحتية، البنية الفوقية، التنظيم، التاريخ،** لهذا يتضح لنا جليا أن تاريخ المنطقة وأهميتها عبر مراحل تاريخية معينة تتماشى وأهمية تطور تاريخ النقل بها.

أولا: الأهمية التاريخية لولاية عنابة

1. عنابة من أكبر الحواضر الجزائرية " النواة المهيكلة للولاية"

عنابة أو بونة، تلقب بجوهرة الشرق الجزائري وعاصمة الساحل الشرقي، تعتبر مركزا صناعيا رائدا في شرق الجزائر. فهي تحوي أكبر مصنع للحديد والصلب في إفريقيا، هي رابع كبريات المدن الجزائرية بعد العاصمة، وهران وقسنطينة ومن أبرز موانئ المتوسط وثالث ميناء جزائري من حيث الأهمية بعد ميناء العاصمة ووهران. تتمتع عنابة بموقع استراتيجي جد هام باعتبارها بوابة الشرق الجزائري نحو أوروبا عن طريق البحر، وبوابته نحو تونس عن طريق البر. سياحيا تعتبر مدينة العناب من أجمل المدن الجزائرية بفضل أهميتها الاقتصادية

[31] حساينية تقي الدين، تقييم مصادر المخاطر البيئية في الأوساط الحضرية – حالة تجمع عنابة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2016، ص22 نقلا عن:

-Kebir Bahia, place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Boni, et EL Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi, Magister en urbanisme, université Mentouri Constantine, 2002, p 14.

والاجتماعية حيث لعبت دورا استثنائيا في ظاهرة الهجرة وجذب السكان منذ سبعينيات القرن الماضي. تحتل ولاية عنابة مكانة هامة باعتبارها عقدة تمفصل لكل أنواع هياكل النقل (طرق، سكة حديدية، مطار، ميناء) الأمر الذي جعل منها نقطة التقاء ذات أهمية ضمن الشبكة الحضرية للشرق الجزائري مما زاد من قيمة مكانتها في التنظيم المجالي واتساع رقعة مجال نفوذها.

2. الأهمية التاريخية لمنطقة عنابة: "بصمات تاريخية واضحة"

ظهرت أهمية المنطقة عبر مختلف الحقبات التاريخية منها:

الفترة الفينيقية حيث كان إسمها هيبون أو هيبو (Hippone ou Hippou) والتي تعني باللغة الفينيقية «ملجأ» أو «خليج»[32] حيث شيدوا فيها أول منطقة تجارية في القرن الحادي عشر الميلادي[33] والذين جلبوا إليها العلوم و المعرفة وأصبحت بذلك قطبا اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا .[34] إن تواجد الفينيقيين على هذه الأراضي كان سلميا في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد وفي القرن الثالث قبل الميلاد أصبحت هيبون جزءا من مملكة الشمال القسنطيني، وكانت مدينة ملكية تعرف بـ: هيبون ريجيوس سنة 202 قبل الميلاد، وعرفت ازدهارا كبيرا في الزراعة وخاصة القمح والكروم إضافة إلى الصيد، وخلال هذه الفترة وضع أول مخطط لهيبون. ففي القرن الخامس ضمت هيبون إلى المقاطعة الجديدة المسماة إفريقيا الجديدة (Africa Nova)[35] بعدها أصبحت مركز إشعاع ومقر ثقافي وعاصمة للمسيحية تحت أسقفية (Saint Augustin) [36].

اما خلال **الفترة الرومانية** كانت ملتقى طرق مهم يخدم المحليات المتبقية مثل روسيكادا (سكيكدة)، Tuniza (القالة)، Taghaste (سوق أهراس)، Calama (قالمة)، وعرفت خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا خاصة في الجانب الزراعي. وعام 431م دمرت جزئيا من طرف الغزاة الوندال واحتفظت بوضعها كعاصمة، لكن مع نمو غير منتظم وفوضوي حتى القرن الخامس.

مع **الوجود البيزنطي** ابتداء من سنة 533 م وبعد فترة طويلة من الجمود حيث بقدوم **العرب المسلمين** حررت نهائيا سنة 705م من يد البيزنطيين [37] و أصبح اسمها مدينة سيبوس ثم مدينة بونا (اختصارا لهيبون) في عهد الأغالبة ثم بونا الحديثة (La nouvelle Bouna) في عهد الزيريين[38] وبقدوم الاستعمار الفرنسي عام 1832 ، تغيرت ملامح المدينة ذات الطابع الإسلامي (من خلال هدم أغلبية المساجد التي تعتبر مصدرا للمقاومة) وفي عام 1845م وضع أول مخطط لتعمير المدينة من قبل الفرنسيين وتحول اسمها إلى بون (Bone)[39]. وبعد الاستقلال أصبح اسمها عنابة حيث أغلبية الأهالي يسمونها بلاد العناب (Ville des jujubes) وهي فاكهة معروفة بها هذه المنطقة، وقد عرفت تغيرات وتحولات مورفولوجية وديمغرافية عديدة راجع إلى عدة عوامل منها النزوح الريفي، الزيادة السكانية. كان امتدادها جنوبا إلى غاية ولاية تبسة، وفي

[32] Groupement URBACO-EDR,SCU d'Annaba, Rapport I, périmètre de l'étude, 2006, P07.
[33] DPSB, Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, 2015, pp 01-02.
[34] Groupement URBACO-EDR,SCU d'Annaba, Rapport I, Op.cit., P07.
[35] DPSB, Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, 2014.
[36] القديس أوغستين(354–430) ق.م شخصية تركت بصمتها في مدينة هيبون وإقليمها أكثر من 30 سنة حيث كان يمثل ركيزة الكنيسة المسيحية في شمال إفريقيا.
[37]DPSB, Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique, Op.cit.2015, p03.
[38] Idem.
[39] Groupement URBACO-EDR,SCU d' Annaba ,Rapport I, Op.cit, page 07.

سنة 1974م اتجه إقليمها بشكل أفقي نحو الطارف أما سنة 1984م فقد تقلص مجال الولاية ليشمل بعض الولايات غير المتجانسة.[40] وعلى الرغم من تقلص مساحتها إلا أن دورها الاستقطابي لم يتأثر وهذا بفضل أهميتها كمركز اقتصادي واجتماعي مهم جدا._لكنها خلال الفترة الإسلامية حكمت من قبل:

- الأغالبة (769–909) م أعطوها اسم بونا.
- الفاطميين (910–937) م قاموا بتسليح المدينة في خدمة الفتوحات.
- الزيريين أعطوها اسم بونا الحديثة ومدينة الزاوي نسبة إلى محافظ تلك الفترة: زاوي بن زيري.
- الحماديين (1015–1152) م وقاموا بغزو المدينة وأغاروا على بني هلال مما تسبب في مجازر.
- عام 1153 احتلت من قبل روجي الثاني (Roger II) من صقلية، وتعرضت للنهب والعبودية.
- الموحدين القرن 12 م، الذين أعادوا إحياءها وجعلوا منها أكبر أساطيل المغرب العربي.
- الحفصيين، من القرن 12 إلى 14 م، وبنجاحاتهم أصبحت عنابة محافظة.
- احتلت من قبل شارل كينيت الإسباني (Charles Quint) بين (1535 و1540) م.
- خير الدين (الأخوة بربروس) مؤسسي الدولة الجديدة (الجزائر الحرة) قاموا بإدماج عنابة ضمن بايلك الشرق عام 1557م، وأصبح اسمها عنابة أو مدينة العناب وتعمل وفقا للنظام العثماني.
- عام 1832 شهدت عنابة محاولة دخول الفرق العسكرية الفرنسية بقيادة أرمندي (Armandy)، وقامت بفضل قبائل: بني صالح، خرازة، أولاد عطية، وثورة الشيخ الزغدود والحسناوي. ولكن بسقوطها لم يمنع وضع يد المستعمر على خيراتها الزراعية والمنجمية

3. التنظيم الإداري لولاية عنابة وتطوره " تقسيمات متعددة ومجالات متباينة":

يعتبر المجال العنابي من أكثر المجالات التي عرفت عدة تحولات تنظيمية عبر مراحل تاريخية معينة، حسب ما تحتمه الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لكل فترة وتبعا للسياسة التخطيطية المنتهجة من طرف الدولة، والجزائر واحدة من الدول التي عرف قطرها تقسيمات إدارية عديدة بهدف إعادة تنظيم المجال المحلي وذلك بدمج المناطق ذات الخصائص المتقاربة مع بعضها البعض من أجل تنمية محلية تخدم السكان.

مباشرة بعد الاستقلال، كانت ولاية عنابة تمتلك إقليما يمتد على أربع ولايات (عنابة، الطارف، قالمة، سوق أهراس) وعام 1974 توجه توسع ولاية عنابة بشكل أفقي باتجاه الطارف حيث انفصلت عنها تبسة وقالمة، إلا أن تقلصت مساحتها عام 1984 وانفصلت عنها سوق أهراس والطارف وأصبحت ما هي عليه الآن.

- <u>التنظيم الإداري لعنابة خلال العهد العثماني:</u>

قام العثمانيون بتقسيم المجال الجزائري إلى أربع مقاطعات كبرى: دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب وبايلك الوسط، وبالتالي كانت بونة – كما سميت–تشكل جزءا من بايلك الشرق، حيث أعتبر ميناءها الركيزة الأساسية لهذه المقاطعة.

[40] Idem.

- التنظيم الإداري خلال الاحتلال الفرنسي(1830-1962):

قسم المستعمر خلال فترة احتلاله الجزائر إلى ثلاثة عمالات (Départements) وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، وكانت عنابة بذلك إحدى البلديات التابعة لعمالة قسنطينة وكانت تتشكل بدورها من 16 بلدية، بلغ عدد سكانها 210700 نسمة سنة 1948 بمساحة تقدر بـ 463500 كم^2.[41] وفي عام 1956، صدر قرار نشر بالجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية بالجزائر، يقضي بتقسيم الأراضي الجزائرية إلى 12عمالة حيث قسم إقليم قسنطينة القديم إلى أربع عمالات (قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة) وكانت تحتل عمالة عنابة مساحة 25359كم^2 [42] تجمع مقرات الدوائر التالية :قالمة، القالة، سوق أهراس، تبسة و53 بلدية أخرى .

جدول رقم (01): التقسيم الإداري لسنة 1956

مقر دائرة	عدد البلديات
عنابة	14
قالمة	12
سوق أهراس	10
تبسة	10
القالة	07
05	53

Source : Monographie de la Wilaya d'Annaba,1970

صورة رقم(01): بون في الفترة الاستعمارية

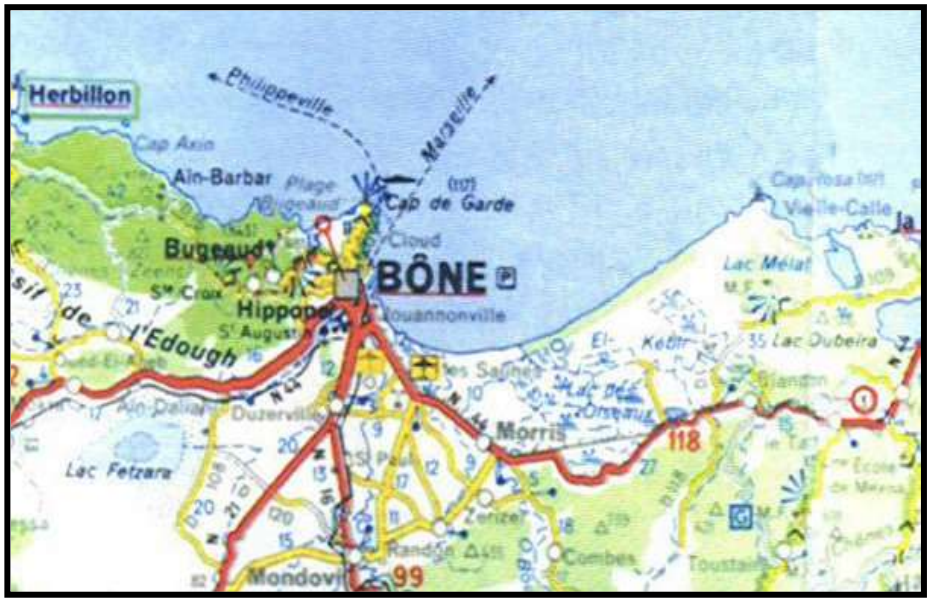

Source : PDAU. Intercommunal .Annaba 2003

[41] Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances, service de statistiques générales, Répertoire statistique des communes d'Algérie, octobre 1954.

[12] محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران. ديوان المطبوعات الجامعية، OPU، الجزائر، 1984، ص 353.

- التنظيم الإداري بعد الاستقلال:

تعتبر مرحلة الاستقلال مرحلة انتقالية مرجعية جد مهمة، حاولت الجزائر من خلالها محو الآثار السلبية الكبيرة للفترة الاستعمارية خاصة الفوارق الجهوية المجالية والاجتماعية، وإعادة تنظيم البلاد والقضاء على التهميش والجهل والفقر من خلال إعادة التنظيم والتوازن.

- التنظيم الإداري لسنة 1963:

من خلال المرسوم الصادر في 16 ماي 1963 ظهرت عنابة كولاية من بين 15 ولاية وقد تضمنت 6 دوائر و60 بلدية مساحتها حوالي 22403 كم^2 بشريطين ساحلي والآخر حدودي.

- التنظيم الإداري لسنة 1974:

تقلصت من خلاله مساحة ولاية عنابة لتصبح 3489.30 كم^2 متكونة من 14 بلدية و03 دوائر ويعزى تقلص المساحة إلى هذا بعد تجزئة ولاية عنابة وانفصلت كل من ولايتي قالمة وتبسة عن عنابة.

جدول رقم (02): التقسيم الإداري لسنة 1974م

عنابة	**03**
الذرعان	**07**
القالة	**04**
03	**14**

Source : Monographie de la Wilaya d'Annaba,1970

- التنظيم الإداري لسنة 1984:

جاء هذا التقسيم تطبيقا للقانون رقم 84/08 المؤرخ في 4 فيفري 1984، انفصلت خلال هذا التقسيم ولاية الطارف عن ولاية عنابة والتي أصبحت هذه الأخيرة تضم 12 بلدية و03 دوائر بمساحة 1412 كم^2. وسنة 1990 تم ترقية بعض البلديات إلى مقرات دوائر وبذلك أصبحت ولاية عنابة تضم 12 بلدية و06 دوائر، الخريطة رقم (01). وعلى الرغم من تقلص مساحتها إلى أن دورها الاستقطابي لم يتأثر وهذا بفضل أهميتها كمركز اقتصادي واجتماعي مهم جدا.

حسب الوضعية الإدارية لولاية عنابة عبر مختلف التقسيمات الإدارية التي مرت بها الجزائر سواء في العهد الاستعماري أو في فترة الاستقلال، نلاحظ أنها كانت في حد ذاتها عاصمة أقصى الشرق الجزائري، ولا زالت إلى يومنا هذا، مع تجاوز مهامها الإقليمية إلى مستوى أكبر من ذلك، حيث يمتد مجال نفوذها إلى أبعد من مجالها الولائي.

خريطة رقم(01):

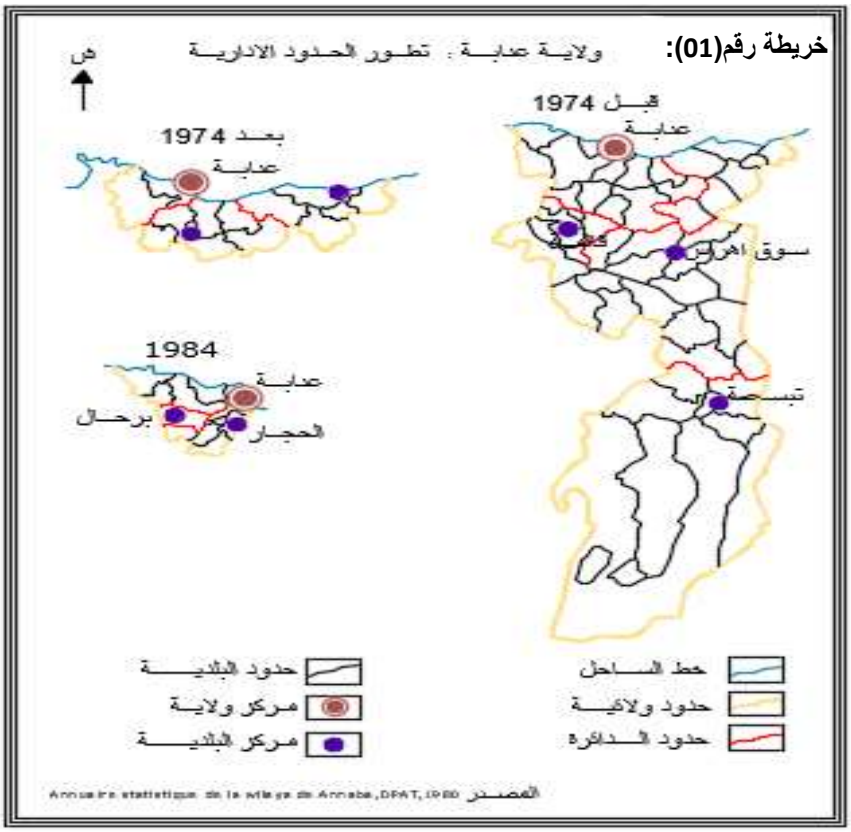

أما الجدول رقم03 يوضح لنا أهم التقسيمات الإدارية التي مرت بها ولاية عنابة من خيث عدد البلديات والدوائر ومساحة الولاية الموافقة لكل مرحلة ابتداء من سنة 1974 إلى يومنا هذا.

جدول رقم(03): أهم التقسيمات الإدارية التي مرت بها ولاية عنابة

الفترة	التقسيمات الإدارية			المساحة (ألف كم^2)
	مقر ولاية	مقر دائرة	بلدية	
حتى سنة 1974	01	05	53	25.4
من 74- 84	01	03	14	3.5
من 84 -90	01	02	12	1.4
بعد 1990	01	06	12	[43]1.3

Source : Kouadria.N, Urbanisation et espace de communication, W. de Annaba,1995

[13] هذه المساحة الجديدة بذل مساحة 1411 كم²، تم الحصول عليها من DPAT بعد إعادة المسح لمساحة الولاية من طرف مصلحة المسح العقاري Cadastre.

وقد عرفت ولاية عنابة تطورات تاريخية مهمة أهمها[44]:

- **1966-1977:** عرفت بعثا اقتصاديا بعد إنشاء الوحدات الصناعية (الحديد والصلب) التي عملت على جذب السكان وعرفت هذه الفترة هجرة كبيرة للسكان (خاصة الأرياف والمناطق المنعزلة) للبحث عن العمل.
- **1977-1987:** من التصنيع إلى السياسة الاجتماعية: وتميزت بـ:
  - الانتهاء من إنجاز الوحدات الصناعية (الحديد والصلب)
  - تنفيذ المخططات الرباعية (80-84) و (85-89) بهدف الإسراع في السياسة الاجتماعية وتحسين إطار الحياة للسكان المحليين.
- **1987-1998:** تسمى فترة الأزمة وتمثلت في حدثين:

الأول: اللاإستقرار الأمني وتراجع الاستثمارات.

الثاني: سياسة الانفتاح الاقتصادي (اقتصاد السوق) وظهور الشركات الاجنبية خاصة تحول تسيير مركب الحديد والصلب من يد الدولة الى ايدي (SPAT)، والتي استمرت إلى يومنا هذا، حيث تعتبر عنابة أرضية خصبة لمختلف الاستثمارات الاقتصادية.

بعد الاستقلال، عرفت هذه المقاطعة تطورا كبيرا بعد إنشاء المركبين الضخمين: الحديد والصلب وأسميدال، وأصبحت قطبا صناعيا إستراتيجيا، وملتقى طرق بفضل مينائها ومطارها وشبكتها التحتية. بين 1970 و1981 كان مركب الحديد والصلب يشغل 25000 عامل، وسكان يتجاوز عددهم 150000 ساكن وصلوا من المناطق الريفية لعنابة، تبسة، سوق أهراس، قالمة، الطارف، مما خلق عجزا كبيرا في السكن وصل إلى 180000 مسكن، وقد تم عام 1983 تفريغ مدينة عنابة من سكانها الوافدين إلى مراكز جديدة خارج حدودها وهي الصرول، واد النيل، خرازة، حجر الديس، وواد زياد.[45]

إن كل الآثار والدلائل التاريخية تشهد وبدون شك على أهمية خليج عنابة (بون، هيبون، بونا) في شمال إفريقيا منذ أقدم العصور والأزمنة، وتعد هذه الآثار في وقتنا الحالي معالما تاريخية سياحية يقصدها العديد من السياح لقراءة تاريخ عنابة في بعض فتراته الزمنية.

حسب التقسيمات الإدارية المختلفة التي مرت بها ولاية عنابة سواء في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال، اكتسبت عنابة مكانة مميزة جعلت منها قطبا إقليميا من خلال التجهيزات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ومما زاد من أهمية الولاية، هو موقعها الخاص وإطلالها على البحر المتوسط عن طريق مينائها، وبالتالي خلق ديناميكية مجالية كبيرة.

4. الموقع الجغرافي لولاية عنابة "موقع استراتيجي مهم":

تقع ولاية عنابة في إقليم الشمال الشرقي الجزائري، ولاية ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 80 كم معظمه شواطئ صخرية، وهي تفصل بين خليج سكيكدة في الغرب وخليج القالة في

[14] PDAU intercommunal, Ibid, page 129.
[15]DPAT, Annuaire statistique, aperçu historique de la wilaya de Annaba, 2006, P01.

الشرق. لها حدود مشتركة مع كل من: ولاية قالمة جنوبا، ولاية الطارف شرقا ولاية سكيكدة غربا، ويحدها البحر المتوسط شمالا.

خريطة رقم (02): موقع ولاية عنابة

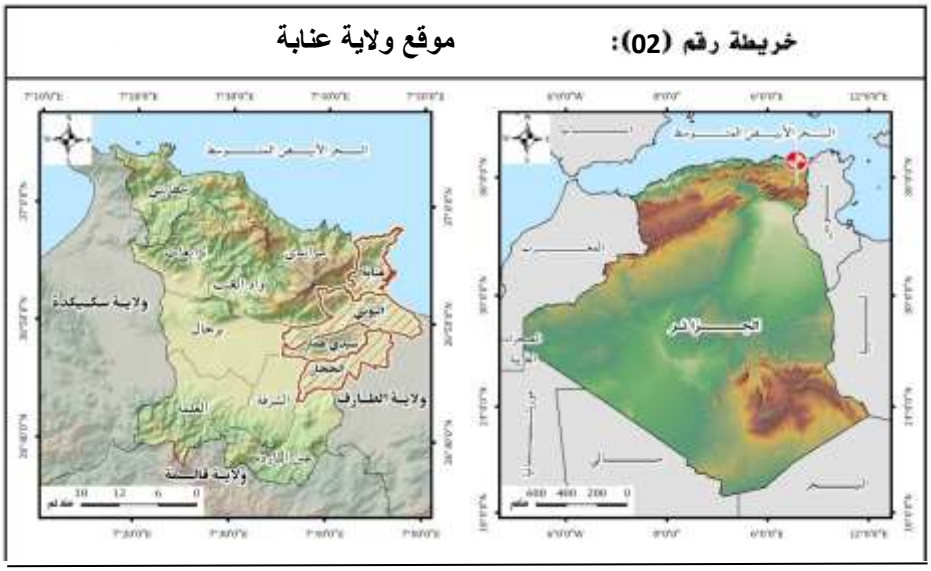

تبعد بحوالي 600 كم عن الجزائر العاصمة، 150كلم عن مركز ولاية قسنطينة وبنحو 80 كم عن الحدود التونسية. من الناحية الجغرافية تتموضع ولاية عنابة في إطار السهول الساحلية بين البحر المتوسط شمالا والسلسلة التلية جنوبا وهي من أقدم الولايات الساحلية في الجزائر ينقسم إقليمها إلى كتلة جبلية متراصة في الشمال تعرف بجبل إيدوغ والذي يصل في أعلى قمة منه (قمة بوزيزي) إلى 1000 متر ويشمل أقاليم بلديات سرايدي، وادي العنب، تريعات وشطايبي قليل السكان ويمتاز بغابات كثيفة للغاية وبساحل صخري شمالا.

أما القسم الجنوبي للولاية فهو سهل ساحلي خصب يمتد بين جبل إيدوغ شمالا وجبال قالمة جنوباً وبه بحيرة مالحة كبيرة) بحيرة فتزارة في الغرب كما يخترقه وادي سيبوس شرقاً مع بعض التلال التي تشكل امتدادا لجبل إيدوغ بإقليم بلدية عنابة، البوني وسيدي عمار ويظهر تناقض صارخ في هذا الإقليم بين كثافة سكانية عالية جدا في قسم صغير يشمل مدينة عنابة (عاصمة الولاية) ومدن وتجمعات ملاصقة لها كالبوني، بوخضرة، سيدي سالم (بلدية البوني) والحجار وسيدي عمار وبين المناطق الأخرى واسعة المساحة وقليلة السكان. حسب آخر تقسيم إداري فإن ولاية عنابة تتكون من 12 بلدية و6 دوائر، تتواجد ثلاثة منها على مستوى التجمع الحضري العنابي متكونة بذلك من أربعة بلديات حيث تتوزع بلديات و دوائر الولاية كما يلي (جدول رقم04):

جدول رقم (04): توزيع بلديات ولاية عنابة[46]	
الـــــدائرة	البلـــــدية
عنابة	عنابة ، سرايدي
البوني	البوني
الحجار	الحجار، سيدي عمار
شطايبي	شطايبي
برحال	برحال، التريعات، واد الغيب
عين الباردة	عين الباردة، العلمة، الشرقة
المصدر: التقسيم الإداري 1984	

حيث نستنتج انقسام مجال الولاية إلى:

- قسم شمالي تمثله كتلة الإيدوغ يتميز بإنحدارات شديدة يضم كل من بلديات: سرايدي، واد العنب، التريعات، شطايبي تتوزع عبر هذا الجزء و تتصف بكونها بلديات ذات تضاريس جد وعرة، كما تتباعد فيها شبكات الطرق وبالتالي يقل فيها مستوى الوصولية.

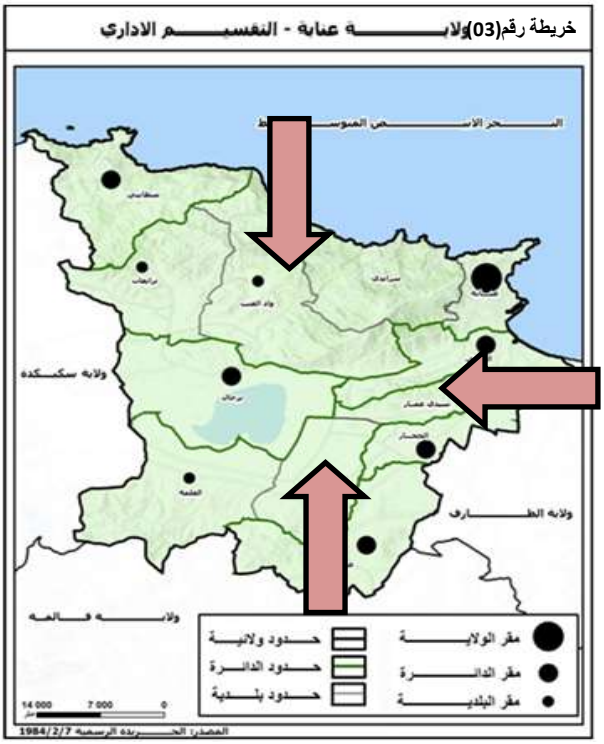

[46] Direction de la programmation et du suivi budgétaire(DPSB), Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya Annaba, juin 2007, p 01.

- قسم جنوبي سهلي يمتاز بالإنبساط يضم كل من بلديات: العلمة، الشرفة، عين الباردة، برحال، يمتاز هذا الجزء بالإتصالية الكبيرة مع الحدود الولائية مع سكيكدة، قالمة، الطارف و ذلك من خلال توزع كثيف لشبكات الطرق المتنوعة مما زاد من مستوى الوصولية.
- التجمع الحضري العنابي الذي يقع في أقصى شرق الولاية بحدود ساحلية و ولائية.

5. عنابة "متروبول وطني":[47]

عنابة عبارة عن تجمع مينائي ذو طابع صناعي حيث يمتد مجال نفوذها على كامل التراب الولائي، كما يمتد إلى مجال بعض الولايات المجاورة مثل: ولاية الطارف (بن مهيدي، الذرعان، البسباس، شبيطة مختار) ، فجغرافيا لها علاقات مباشرة وغير مباشرة مع الظهير الذي يتجاوز عدد سكانه ثلاثة ملايين نسمة، وهذا بفضل أهمية التجهيزات المتواجدة بها والتي سمحت لها ببسط نفوذها الإقليمي وحتى الدولي، من خلال التجهيزات الاقتصادية خاصة والمتعددة: صناعة، تجارة، نقل، سياحة، زراعة، تعليم، صحة، وقد عرفت تطورا اقتصاديا كبيرا في بداية السبعينيات خاصة من خلال النشاط المينائي (تصدير الفوسفات، الحديد، الخشب 'غابات الإيدوغ'، والمنتوجات الزراعية) أو من خلال النشاط الصناعي (الحديد والصلب والمنتجات الحديدية). تتميز ميتروبول عنابة في الشمال الشرقي بإشعاعها على السبع الولايات التالية: الطارف، قالمة، سوق أهراس، تبسة، خنشلة، أم البواقي. وهي على علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإقليم يسكنه أكثر من 03 ملايين نسمة، وخصائصها كمدينة مينائية أعطاها دورا للنفوذ الإقليمي والمغاربي وحتى الدولي، ومن خلال تأثيراتها الإقليمية السوسيو–إقتصادية.

إن أكبر قسم من الإقليم الشمال الشرقي وحتى الجنوب الشرقي هو مرتبط بالخدمات والتجهيزات والهياكل القاعدية المتواجدة خصوصا على محور عنابة–الحجار إضافة إلى الميناء والمطار، وهذه العلاقة تدعمت خاصة بإنشاء شبكة قاعدية من الطرق والسكة الحديدية.

إن الأهمية التاريخية والجغرافية لولاية عنابة، ساعدت على توضع الاستثمارات عبر مختلف المراحل بالإضافة إلى جذب السكان من إقليم عنابة ومختلف مناطق الوطن وهذا راجع إلى العوامل التالية:

- تواجد المناطق الصناعية (توفر مناصب الشغل).
- جذب النشاطات الاقتصادية التجارية.

ثانيا: شبكة الطرق في إطارها التاريخي

إن كل الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر وإفريقيا الشمالية، مرت على عنابة وإقليمها كجزء لا يتجزأ من تاريخ الجزائر، ولمعرفة مراحل تطور شبكة الطرق عبر إقليم عنابة فإننا اخترنا أهم المراحل التاريخية التي ميزت المنطقة والتي تركت بصمات واضحة المعالم في مجالها.

1. الفترة الرومانية:

إن الرومان أول من أوجد شبكة طرق مهمة في كل المناطق التي احتلوها وخاصة شمال إفريقيا، حيث أنشئوا طرقا جديدة، وجددوا المسالك القديمة المستعملة من طرف السكان المحليين، كما شيد الرومان العديد

[47] URBAN Annaba, Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisation intercommunal, phase I. 2004,p 01.

من المدن، ولإيصال هذه المدن بعضها ببعض، تم إنشاء طرق كثيفة بهدف التحصين والسيطرة على كل المناطق.

تعتبر عنابة منطقة زراعية خصبة وامتلاك إقليمها ثروات طبيعية ومنجمية جعل مجمل الطرق لخدمة تصدير المنتجات إلى قرطاج ثم عن طريق البحر إلى روما، إضافة إلى هذا كان تنقل الفرق العسكرية يحتاج إلى طرق جيدة، وكانت السمة الرئيسية بين المدن الرومانية هي التبادل الاقتصادي، مما عمل تكثيف شبكة الطرق بين المحليات الرومانية.

من خلال ملاحظة خريطة شبكة الطرق في العهد الروماني لـ Pierre Salama خريطة رقم (04) يتبين وجود 03 خطوط رئيسية، يتجه خطان منها باتجاه المرافئ (عنابة، سكيكدة) وهما خطان عموديان، أما الخط الثالث يتجه نحو قرطاج وهو خط أفقي. ويعتبر خط سوق أهراس–عنابة من أهم الخطوط جنوب–شمال، إضافة إلى هذا تعتبر ملتقى طرق استراتيجي، يخدم كل المناطق والمدن القديمة المجاورة مثل روسيكادا (سكيكدة)، تونيزا (القالة)، تافاست (سوق أهراس)، كلاما (قالمة)، بالإضافة إلى الخط الرئيسي، يوجد 06 طرق ثانوية تربط عنابة بكل إقليمها.

خريطة رقم(04):

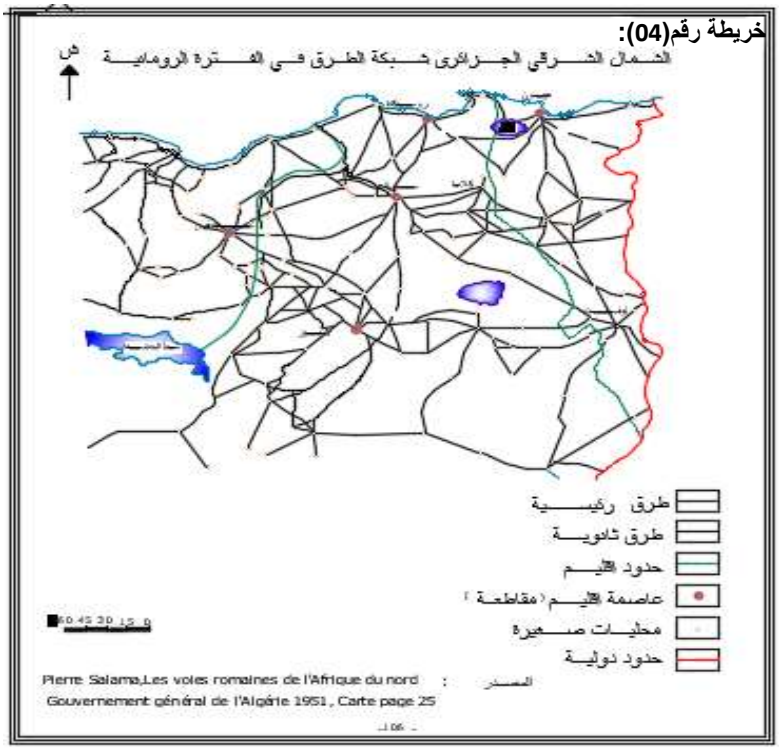

وبالتالي فإن الطرق العديدة التي أنشأت باتجاه هيبون هي لخدمة المصالح الاقتصادية الرومانية والتحكم في الأمن والدفاع عنها. كما شهدت فترة (138–117) ق.م، ترصيف بالحجارة للطريق الرابط بين عنابة وقرطاج، كما تم خلال الفترة (161–135) ق.م، إعادة ترميم الطريق الرابط هيبون–سيرتا[48]، وللذهاب إلى سيرتا لم يكتف الرومان بطريق واحد، بل أنشأوا عدة دروب لربط عاصمة المقاطعة (سيرتا) في نهاية القرن الثالث قبل الميلاد، بأكبر ميناء بحري (هيبون). وتعتبر شبكة الطرق الرومانية منظمة وتخضع لهراركية

[18] DPAT, Monographie de la wilaya d'Annaba, 1970, Page 26.

ومصنفة إلى طرق عامة وطرق ريفية وأخرى خاصة، وكانت تتصف بالكثافة والسعة الكبيرة ولا تربط العواصم بالمقاطعات المختلفة فحسب، بل أيضا تربط مجموع المحليات وكل التجمعات والمناطق العسكرية.

صورة رقم (02): بعض معالم الطرق في الفترة

المصدر: PIERRE SALAMA .les voies romaines de l'afrique du nord , 19

2.الفترة الإسلامية العربية:

إذا كان الرومان قد أولوا اهتماما بالاتجاه جنوب –شمال، فان العرب أعطوا أهمية كبرى للطرق غرب–شرق، باتجاه الشرق الأوسط (مكة المكرمة) مركز الجاذبية ومهد الحضارة، وكان خط عنابة – القيروان من أهم الخطوط المتواجدة في الشمال الإفريقي في تلك الحقبة الزمنية.

خريطة رقم(05)

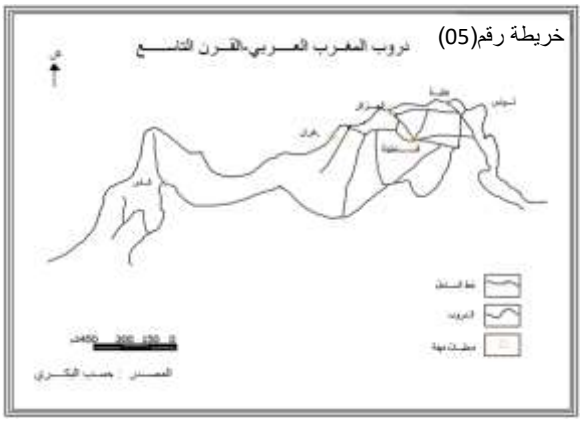

وتستعمل الدروب لمرور القوافل بهدف التجارة والعلم والحج، إن قراءة الخرائط رقم(05،06،07) والتي تمثل دروب المغرب العربي في القرون: التاسع والعاشر والحادي عشر، نجد أن عنابة مربوطة بالشرق عن طريق خط عنابة –القيروان، وهذا يعود لمكانتها في تلك الحقبات كمنطقة عبور وملتقى طرق.

خريطة رقم(06)

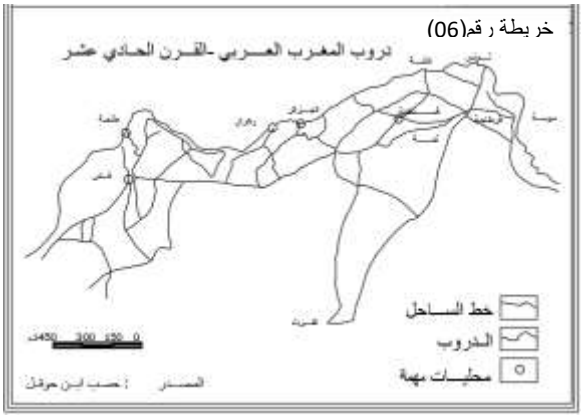

خريطة رقم(07)

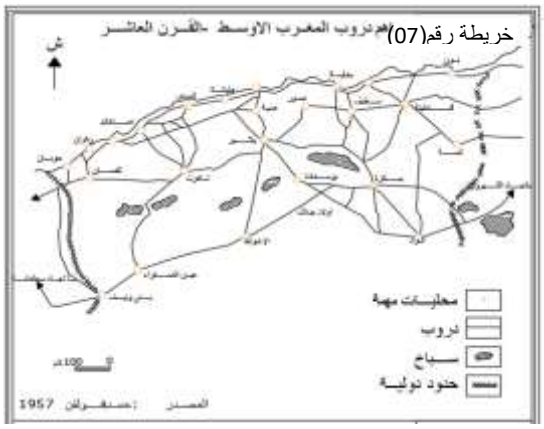

2. الفترة الاستعمارية:

إن السياسة الاستعمارية في مجال الطرق ركزت على المحور جنوب–شمال أي اتجاه طولي عمودي، بهدف تصريف المنتوجات الزراعية والمنجمية المحلية إلى فرنسا، إضافة إلى شبكة طرق عرضية أفقية لربط مختلف الشبكات الطولية وبالتالي السيطرة على المجال، واستغلال الثروات الطبيعية الوطنية، ولكن لا ننكر في هذه الفترة ظهور لأول مرة الطرق المعبدة في الجزائر وكذا السكة الحديدية .

وعند خروج فرنسا ورثت الجزائر شبكة مواصلات جد مهمة على مستوى التراب الوطني حيث بلغ سنة 1962 طول السكة الحديدية 4000 كم، أما شبكة الطرق فبلغت حوالي 40000 كم، وكانت من أكثف شبكة المواصلات الموجودة بالعالم الثالث، مما سمح للجزائر بسهولة تنظيم مجالها وتهيئته.[49]خريطة رقم 08:

خريطة رقم(08)

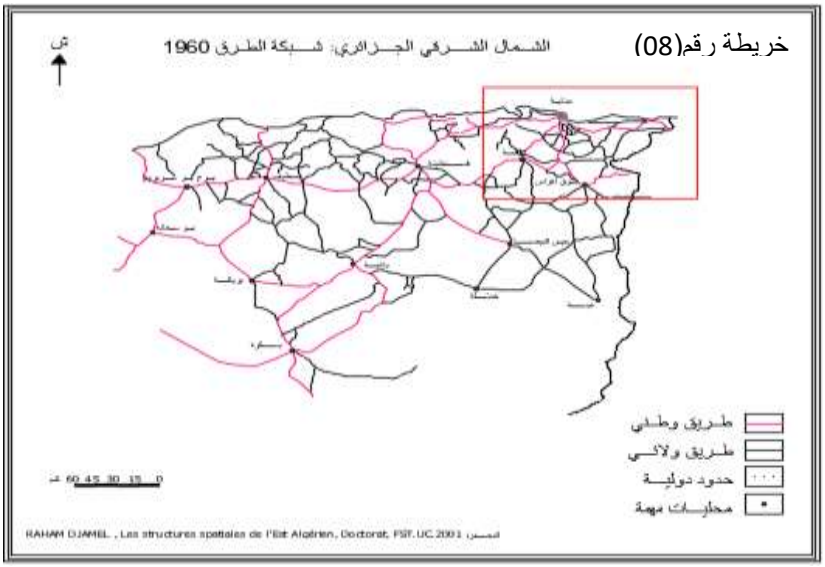

[19] RAHAM.DJ, Les structures spatiales de l'Est algérien « Les maillages territoriaux, urbains et routiers ». Thèse de doctorat, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université de Constantine ,2001. P.261.

أما بالنسبة لولاية عنابة فقد تم التركيز عليها كميناء تصريف للمنتوجات الزراعية من سهول الإقليم وكذا الثروات المنجمية، وبالتالي تم ربط هدا الميناء بشبكة طرق ذات مستوى عالي، إضافة إلى خط السكة الحديدية تم البدء في إنشائه عام 1874، فالخط الأول والأساسي وهو مكهرب يربط عنابة بسوق أهراس وتبسة ويتفرع إلى ولاية قالمة أما الثاني يمر بولاية سكيكدة انطلاقا من عنابة، متجها نحو قسنطينة – سطيف – العاصمة. وفي سنة 1960 قامت السلطات الاستعمارية بولاية عنابة بتوسيع RN44، الذي كان يشهد حركة مرورية كبيرة آنذاك.

إذن تميزت ولاية عنابة وإقليمها منذ فترات تاريخية قديمة، بالربط الجيد بباقي المناطق الداخلية من خلال شبكة مواصلات متطورة، أحكمت من خلالها القيادات والسلطات قبضتها على المجال، وكانت تلك الشبكات عموما تخدم المحتل.

كان تركيز فرنسا على عنابة بجعلها قطبا إستراتيجيا (كما جاء في مشروع قسنطينة 1955)، باعتبار أنها تحتوي على مطار، ميناء، مادة أولية قريبة وشبكة طرق جد مهمة وسكة حديدية.

3. تطور شبكة الطرق بعد 1962:

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر إعادة التوازنات المجالية عن طريق بعث برامج لفائدة أكثر المناطق حرمانا وعزلة في إطار سياسة إعادة التوازن الجهوي نتيجة الفوارق المجالية التي خلفها المعمر. وفي الحقيقة وجدت الجزائر نفسها في وضع حتمي في مواصلة مبدأ الاقتصاد الاستعماري وتركيزها على مجال الشمال الجزائري على حساب الجنوب متأثرة بمجموعة من العوامل:

- الإرث الاستعماري: واقع جزائري في خدمة الاستعمار.
- النمو الديمغرافي المتسارع والهجرة الريفية نحو الحواضر الكبرى.

هذه العوامل وغيرها أثرت بشكل مباشر في حركة النقل، مما جعل الجزائر تهتم بقطاع النقل سواء من خلال البنية التحتية (طرق، سكك حديدية، مطارات، موانئ)، أو من خلال قطاع نقل المسافرين. إن تحقيق تنمية اقتصادية مهما كان نوعها، فإن الاهتمام بقطاع النقل يعتبر مكملا لهذه التنمية، وقطاع النقل أساس تطو مختلف القطاعات الأخرى، وهو يعتبر المادة اللاحمة لمختلف هذه القطاعات، ونجاح أي سياسة تنموية اجتماعية كانت أم سياسة مرتبطة بنجاح سياسة

خريطة رقم(09)

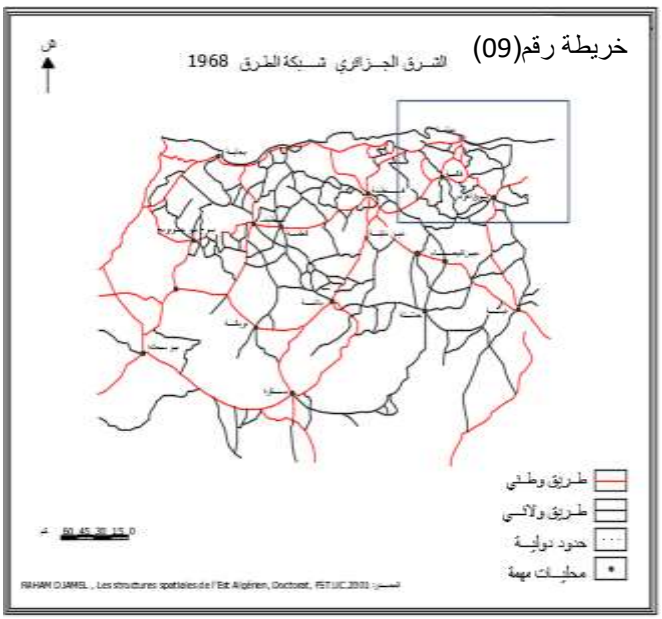

النقل المنتهجة. وقد عرفت شبكة الطرق في الجزائر عامة وفي الشرق خاصة تطورا ملحوظا. خريطة رقم 09.

5. تطور شبكة الطرق بولاية عنابة:

لقد عرفت ولاية عنابة كغيرها من ولايات الوطن تطورات عديدة خاصة تلك التي تتعلق يتغير الحدود الإدارية من فترة إلى أخرى ومن المعلوم أن جميع التغيرات الحاصلة رافقتها تغيرات في البنى التحتية المختلفة، و (جدول رقم 05) يوضح لنا تطور شبكات الطرق عبر فترات زمنية بالولاية:

جدول رقم (05): تطور شبكة الطرق بولاية عنابة بين (1976-2007)

السنوات	طول الطرق الوطنية (كم) *	طول الطرق الولائية (كم)	طول الطرق البلدية (كم)
1977-1976	242	544	/
1986	128	232	324
1988	131	232	471
1992	131	294	210
1993	131	294	211
1994	131	294	234
1997	131	294	235
1999-1998	131	294	234
2002-2000	131	294	234
2004-2003	131	294	234
2007-2006	131,78	294,36	318

* كلها طرق معبدة المصدر: - من (1976-1999): دليل إحصائيات الجزائر- ONS
- (2001-2007): دليل إحصائيات ولاية عنابة من 2001 حتى 2007 .DPAT

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- الفترة (1976–1977): تميزت بطول معتبر للطرق الولائية بلغ 544 كم، أما طول الطرق الوطنية فلا يزيد عن 242 كم.
- الفترة 1977–1986: تقلصت الطرق الوطنية والولائية، وتم خلال هذه الفترة قياس طول الطرق البلدية، راجع تقلص طول الطرق إلى إعادة التقسيم الإداري لسنة 1984 وانفصال جزء كبير من مساحة ولاية عنابة لحساب ولاية الطارف.
- الفترة 1986–1988: خلال هذه الفترة زاد طول الطرق الوطنية والطرق البلدية. الخريطة رقم (10).
- الفترة 1988 –1992: زاد طول الطرق الوطنية والولائية وقل طول الطرق البلدية.

- الفترة 1992-1993: بقي طول الطرق الوطنية ثابتا فيما زاد طول الطرق الولائية وتقلص طول الطرق البلدية من 471 كم سنة 1988 إلى 211 كم سنة 1993 وهذا راجع إلى ترقية جزء منها إلى طرق ولائية.
- الفترة 1994-2004: بقي الطول ثابتا بالنسبة للأصناف الثلاثة من الطرق دليل على أنه لم يتم ترقية ولا جزء منها وهذا ما لمسناه لدى مديرية الأشغال العمومية.
- الفترة 2006-2007: زاد طول الطرق الوطنية بـ 0,78 كم، والطرق الولائية بـ 0,36 كم، فيما تم ترقية بعض الطرق الريفية إلى طرق بلدية وأصبح طولها 318 كم.

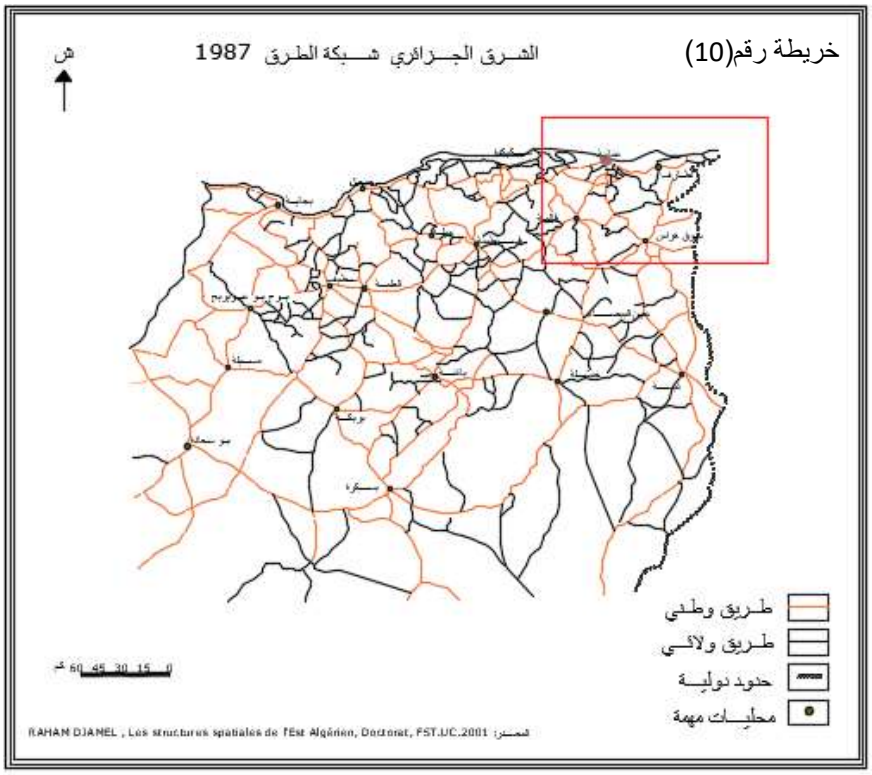

تعتبر شبكة طرق ولاية عنابة شبكة موروثة عن المستعمر الفرنسي، عرفت تطورا خلال الحقبة الصناعية لكن ابتداء من التسعينات عرفت ثباتا بالنسبة لأطوالها. ونلاحظ عموما توافقا بين مساحة الولاية وطول شبكتها مقارنة بشبكات أخرى.

6. شبكة الطرق بولاية عنابة:" شبكة ذات كفاءة عالية"

تعتبر شبكة الطرق بولاية عنابة من أهم الشبكات على مستوى إقليم الشرق الجزائري سواء من حيث كفاءتها أو من حيث نوعيتها (خاصة الوطنية منها). يختلف توزيع هذه الشبكة عبر مجال الولاية من منطقة إلى أخرى (خريطة رقم11) وذلك حسب:

-الخصائص الفيزيائية (التضاريس).

-الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والديمغرافية.

نجد تفاوتا واضحا في توزيع شبكة الطرق بالولاية، حيث نلاحظ غياب الطرق الوطنية في القسم الشمالي للولاية أين تتواجد المرتفعات الكبيرة شديدة الانحدار (كتلة الإيدوغ 1100 م ذات انحدار يتجاوز 25%). تغلب على هذه المنطقة الطرق الولائية ذات المنعرجات الخطيرة، أما الطرق الوطنية فتتوزع في وسط الولاية وشرقها حيث تمتاز هذه المناطق بالانبساط (درجة الانحدار 3%). كذلك تمتاز هذه المنطقة بتركز سكاني كبير ووجود أهم التجمعات السكانية.

يبلغ طول الطرق بجميع أصنافها: طرق وطنية، ولائية، بلدية(CC–CW–RN) داخل مجال الولاية بـ 779 كم[50]وتتوزع هذه الشبكة كما يلي :

–أربع طرق وطنية بطول إجمالي 131 كم تمثل 16.8% من إجمالي طول الشبكة داخل الولاية.

–أما الطرق المصنفة كطرق بلدية وريفية فبلغ طولها 329.45 كم. إن الطرق المصنفة كطرق بلدية أهميتها حسب أهمية المراكز الموصولة من خلالها، حيث تؤثر وتتأثر بها، فعلاقة الطرق بالمراكز (سواء العمرانية، الصناعية، الفلاحية،...) علاقة وثيقة تعكس فاعلية وديناميكية العناصر الثلاثة: السكان –الخدمات–المجال.

خريطة رقم(11)

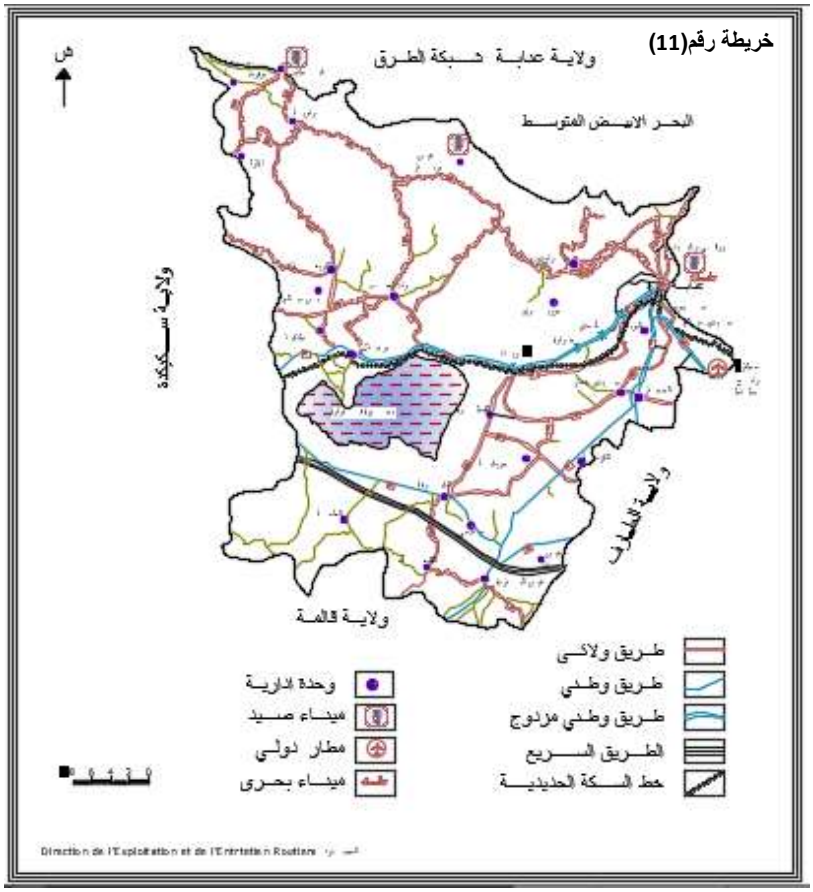

[50] مديرية الأشغال العمومية لولاية عنابة

الخلاصة:

يعتبر تاريخ النقل جزءا هاما من تاريخ البشرية ذاته[51]، كما يعد تاريخ النقل الركيزة الأساسية لفهم وإدراك النظام الحالي للنقل والتخطيط المستقبلي. ولتسهيل قراءة تاريخ النقل في أي إقليم من الأقاليم، يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل تاريخية متتالية وتوضيح السمات المميزة لكل منها ومحاولة رسم صورة واضحة للتوزيع الجغرافي لشبكات النقل، وكذلك نظم النقل المختلفة حتى نصل إلى الصورة الحالية وبالتالي رسم صورة _أو التنبؤ– لمستقبل النقل[52]. إن دور التاريخ في دراسة النقل لا يقل أهمية عن دور العناصر الأخرى المؤثرة فيه.

إن معرفة تركيبة شبكة النقل بعنابة عبر أزمنة معينة تبين أن المدينة عبارة عن عقدة التقاء ونقطة عبور ذات أهمية معتبرة، ومن خلال شبكة الطرق سواء في العهد الروماني أو الفترة الإسلامية والفترة الاستعمارية، فإن عنابة كانت موصولة بشكل جيد بكل إقليمها باعتبارها عاصمة الإقليم – إضافة إلى هذا ارتباطها (عن طريق الشبكة) بأهم عواصم تلك الفترات وهو ما يبين أهميتها الاقتصادية، وبالتالي أصبحت ولاية مستقطبة للسكان والنشاط بواسطة شبكة نقل مهمة.

ساهمت شبكات الطرق وإلى حد كبير في تحديد ملامح العديد من مدن الشرق الجزائري خاصة وباقي المدن عامة، من خلال رسم شبكات الطرق واتصالها ببعضها البعض وتكوين شبكة مترابطة تصل العديد من العقد ذات الأهمية الكبيرة، حيث نتج عن ذلك تغطية مجالية واسعة مما زاد من التحكم في مجال النفوذ والسيطرة.

لقد شهدت منطقة عنابة تحولات مجالية ومورفولوجيا عديدة أخذت في كل مرحلة سمة الريادة على مجال نفوذها، وساهمت شبكة الطرق في تعزيز دور القيادة المجالية، الاجتماعية والاقتصادية من خلال الربط الجيد والامتداد الواسع بين مختلف العقد الحضرية بالإقليم التابع لها.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1. حساينية تقي الدين، تقييم مصادر المخاطر البيئية في الأوساط الحضرية – حالة تجمع عنابة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2016
2. محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران. ديوان المطبوعات الجامعية، OPU، الجزائر، 1984، ص 353.
3. نجلاء غرابي، الحركية المجالية و الديناميكيات القطرية– حالة التجمع الحضري العنابي، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2021.
4. نجلاء غرابي، النقل شبه الحضري بولاية عنابة، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2009.
5.

[51] سعيد عبده، جغرافية النقل "مغزاها ومرماها "، مكتبة الأنجلو مصرية، 2010، ص35.

[52] المرجع نفسه.

باللغة الأجنبية:

1. Direction de la programmation et du suivi budgétaire(DPSB), Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya Annaba, juin 2007, p 01.
2. DPSB, Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, 2015, pp 01-02.
3. DPSB, Wilaya d'Annaba, Annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, 2014.
4. Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances, service de statistiques générales, Répertoire statistique des communes d'Algérie, octobre 1954.
5. Groupement URBACO-EDR,SCU d'Annaba, Rapport I, périmètre de l'étude, 2006, P07.
6. Kebir Bahia, place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Boni, et EL Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi, Magister en urbanisme, université Mentouri Constantine, 2002, p 14.
7. RAHAM.DJ, Les structures spatiales de l'Est algérien « Les maillages territoriaux, urbains et routiers ». Thèse de doctorat, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université de Constantine ,2001. P.261.
8. URBAN Annaba, Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisation intercommunal, phase I. 2004,p 01.

عنوان المقال باللغة العربية(نمط الخط:SimplifiedArabic، حجم الخط: 14)

الاسم واللقب باللغة العربية [1]الإسم واللقب باللغة العربية[2]

[1] مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني، الخط **SimplifiedArabic** ، مقاس12، البعد بين السطور 1

[2]مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني، الخط **SimplifiedArabic** ، مقاس12، البعد بين السطور 1

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص: يرفق المقال بملخص بلغة المقال و آخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، لا يجب أن يتعدى الملخص كاملا حدود 250 كلمة، يكتب بخطArabicSimplified والملخص بالإنجليزية: ArabicSimplified مقاس 11 بمسافة 1 بين الأسطر.يتبع الملخص بالكلمات المفتاحية حسب ورودها في المقال عل أن لا تقل عن 4 و أن لا تتجاوز 6 كلمات مفتاحيه.

تقديم وثيقة المقال:

المقدمة: يكتب نص المقدمة بخطArabic Simplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1 ؛ يجب على المؤلف أن يتطرق في المقدمة إلى الموضوع، الإشكالية، وأهمية الدّراسة، والدّراسات السابقة إن وجدت، الفرضيات مع كتابتها بشكل علمي متسلسل و مختصر.

1- العنوان الرئيسي الأول:

1-1- العنوان الفرعي الأول:

يقوم الباحث هنا بإدخال محتوى العنوان الفرعي الأول بالاعتماد على التنسيق التالي (خط ArabicSimplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1)،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[1]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[2].

جدول رقم (01) : عنوان الجدول (SimplifiedArabic : 13)

المصدر: (SimplifiedArabic : 10).....

1-2- العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني،(خط ArabicSimplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1)

شكل رقم (01) : عنوان الشكل (SimplifiedArabic : 13).....

المصدر: (SimplifiedArabic : 10).....

2- العنوان الرئيسي الثاني:

2-1-العنوان الفرعي الأول:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[3]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[4]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

2-2-العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

2-3-العنوان الفرعي الثالث:

.....

.....

....

النتائج وتحليلها و مناقشتها

يقوم المؤلف في هذا الجزء بإدخال النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على نفس التنسيق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، كما يسمح بعرض النتائج عن طريق استعمال بيانات، أشكال، جداول، صور، و خرائط.

الخلاصة (النتائج و التوصيات):

يتم إدخال الخلاصة بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛يوضح من خلالها المؤلف الاستنتاجات أو حوصلة البحث و التي تجيب عن الإشكالية و الفرضيات متبوعة بالاقتراحات و البدائل المستقبلية .

- **الإحالات والهوامش:(SimplifiedArabic : 11)**

1-إجلال إبراهيم محمد،(2020)،جغرافية النقل" أسس و تطبيقات"، دار المعرفة الجامعية.

2-أحمد عبد المنصف محمود،(2001)، اقتصاديات النقل البحري، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، ص07.

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobiles – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l'aube, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d'étude, pp 49-54.

-5

-6

س-

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف 1، المؤلف 2 والمؤلف 3 (2018)، **عنوان المقال**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص01-16.

LE TITRE DE L'ARTICLE DOIT ÊTRE ÉCRIT ENMAJUSCULES, AVEC LA POLICETIMES NEW ROMAN, TAILLE 14, EN GRAS.

Nom et prénom du premier Auteur[(1)], Nom et prénom du second Auteur[(2)]

[(1)]Doctorant, Département, Faculté, Université, pays. (Police : time new roman, taille12, interligne1), E-mail : address@gmail.com

[(2)]Professeur, Département, Faculté, Université, pays (police : time new roman, taille12, interligne1), E-mail : address@gmail.com

Date de réception JJ/MM/A Date de révision/MM/AADate d'acceptation JJ/MM/AA

Résumé :

L'article doit être accompagné d'un résumé dans la langue de l'article et d'un autre en anglais ou en arabe. Il ne doit pas dépasser 250 mots, et écrit en police Times New Roman. Le résumé en arabe sera écrit avec la policeArabicSimplified, taille 1, interligne 1 (espace entre les lignes).

Mots clés : ils seront indiqués selon l'ordre de leur mention dans l'article. Leur nombre ne doit pas être inférieur à 4 et sans qu'il soit supérieur à 5.

Introduction :

Le texte de l'introduction sera écrit avec la police Times New Roman, taille 12, interligne 1. Dans l'introduction, l'auteur doit aborder le sujet, la problématique, l'importance de l'étude, les études antérieures, le cas échéant, les hypothèses, qui seront rédigées de manière concise et séquentielle.

1 Le premier titre principal :

1-1- Premier sous-titre :

Ici, le chercheur saisit le contenu du premier sous-titre en se basant sur le format suivant (police Times New Roman, taille 12, interligne 1), saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, entrez ici le contenu du titre Le premier sous-titre, ici entrez le contenu du premier sous-titre [(1)], ici entrez le contenu du premier sous-titre, ici le contenu du premier sous-titre [(2)].

Tableau n° 01 : Titre du tableau (Times New Roman taille 12).....

Source : (Times New Roman taille 10)

1-2- Deuxièmes sous-titres :

Entrez ici le contenu du second sous-titre, (police Times New Roman, taille 12, interligne 1).

Figure n° (01) : Le titre de la figure Times New Roman taille 12.....

Source : (Times New Roman taille 10)

2 La deuxième titre principal :

2-1-premier sous-titre :

Saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre [(3)], saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du sous-titre Premier [(4)], saisissez ici le contenu du premier sous-titre.

2-2-Deuxième sous-titre :

Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous titre Saisissez ici le contenu du deuxième. Sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre.

2-3- Le troisième sous-titre

.....
.....
.....
.....

Résultats, analyse et discussion :

Dans cette partie, l'auteur saisira les résultats selon le même format (police, taille, distance entre les lignes) et affichera les résultats en utilisant des données, des figures, des tableaux, des images et des cartes.

Conclusion (conclusions et recommandations):

La conclusion de l'article doit être saisie dans le même format approuvé (police, taille, interlignes). L'auteur expliquera les conclusions ou l'essentiel de la recherche, tout en répondant à la problématique et aux hypothèses posées. Le tout sera suivi de suggestions et d'alternatives futures.

Références bibliographiques :

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobiles – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l'aube, 336pages.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d'étude, pp. 49-54.

Comment citer cet article dans le style APA :

Auteur 1, Auteur 2 et Auteur 3 (2018), Titre de l'article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Numéro 01), Algérie : Université Kasdi Merbah de Ouargla, pp. 01-16.

PAPER TITLE: MUST BE PRINTED IN CAPS, WITH FONT: TIMES NEW ROMAN, SIZE 14 BOLD.

Surname and first name of the first Author[1], Surname and first name of the second Author[2]

[1]Doctoral student, Department, Faculty, University, country. (font: time new roman, size12, spacing1), E-mail: address@gmail.com

[2]Professor, Department, Faculty, University, country (font: time new roman, size12, line spacing1), E-mail: address@gmail.com

Date received DD/MM/YY Date reviewed DD/MM/YY Date accepted DD/MM/YY

ABSTRACT:

The article must be accompanied by an abstract in the language of the article and another in English or Arabic. The full abstract should not exceed 250 words, written in Times New Roman font and the abstract in Arabic with Arabic Simplified, size 11, line spacing 1 (space between lines).

Keywords: they are ordered such as their mention in the article, provided that they are not less than 4 and not exceed 6 keywords.

INTRODUCTION:

The text of the introduction is written in Times New Roman font size 12, line spacing 1; In the introduction, the author should address the topic, problem, significance of the study, previous studies, if any, hypotheses, and write them in a scientifically concise and sequential manner.

1 The first main title:

1-1- First subtitle:

Here, the searcher enters the content of the first subtitle based on the following format (Times New Roman font size 12, line spacing 1), enter the content of the first subtitle here, enter the content of the first subtitle here

, enter the content of the first subtitle here, enter the content of the title here The first subtitle, here enter the content of the first subtitle [1] , here enter the content of the first subtitle, here the content of the first subtitle [2].

Table n° 01: Title of the table (Times New Roman size 12).....

Source: (Times New Roman size 10)

1-2- Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here, (Times New Roman font, size 12, line spacing 1).

Figure n° (01): The title of the Times New Roman figure size 12.....

Source: (Times New Roman size 10)

2 The second main title:

2-1-first subtitle:

Input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (3), input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (4), input the content of the first subtitle here.

2-2-Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle.

2-3- The third subtitle

.....

.....

.....

.....

.....

.....

RESULTS , ANALISIS AND DISCUTIONS:

In this part, the author enters the results according to the same format (font, size, distance between lines) and allows to display the results using data, figures, tables, images and maps.

CONCLUSION (conclusions and recommendations):

The article conclusion must be entered in the same approved format (font, size, line spacing); through which the author explains the conclusions or the essence of the research, which responds to the problem and the hypotheses posed. And, followed by suggestions and future alternatives.

REFERENCES

3-KAUFMANN.V, (2011), Immobile Mobiles – what choices, what rights for 2030, Editions de label, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), Spatial mobility: a fundamental social process, space, population, societies, objectives and fields of study, pp 49-54.

How to cite this article in APA style:

Author 1, Author 2 and Author 3 (2018), Title of the article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Number 01), Algeria: Kasdi Merbah University of Ouargla, pp. 01-16.